SIDF

صندوق التنمية الصناعية السعودي

التقريـــر السنـوي

2022

العام المالي 1442-1443هـ

نُمكّــن لنَصنــع

بسم الله الرحمن الرحيم

"ستكون السنوات القادمة زاخرة بإنجازات مهمة بهدف تعزيز دور القطاع الصناعي والقطاعات الخدمية في الاقتصاد الوطني.

خادم الحرمين الشريفين
الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود (حفظه الله)

"معًا سنكمل بناء بلادنا لتكون كما نتمناها جميعًا مزدهرةً قويةً تقوم على سواعد أبنائها وبناتها، وتستفيد من مقدراتها.

صاحب السمو الملكي
الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود (حفظه الله)
ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع

المحتويات

01
لمحة عن الصندوق 06
- الصندوق في سطور
- مجلس الإدارة
- الهيكل التنظيمي
- تقديم معالي رئيس مجلس الإدارة
- كلمة سعادة الرئيس التنفيذي

02
أبرز أرقام 2021م 15

03
اتجاهات ومؤشرات الاقتصاد المحلي للمملكة 20

04
النشاط الاقراضي للصندوق 26

05
استراتيجية الصندوق 48

06
تنمية القدرات البشرية 67

07
دراسة صناعية:
قطاع الطاقة المتجددة بالمملكة 77

08
موضوع تحت الأضواء:
الثورة الصناعية الرابعة بالمملكة 86

09
إحصاءات النشاط الإقراضي 102

01

لمحة عن الصندوق

نحو صناعة وطنية رائدة

الصندوق في سطور

تأسس صندوق التنمية الصناعية السعودي في عام 1394هـ (1974م)، برأس مال مبدئي بلغ 500 مليون ريال، لتوفير التمكين المالي للقطاع الصناعي في المملكة. وتم رفع رأسماله تدريجيًّا حتى أصبح 105 مليارات ريال في عام 1440هـ (2019م). وقام الصندوق الصناعي على مدار 47 عامًا بتقديم الدعم الصناعي وفقًا لاحتياجات كل مرحلة؛ من خلال تعزيز فرص الاستثمار الصناعي وتطوير الصناعة المحلية ورفع مستوى أدائها، وتطوير المؤسسات التنافسية، ودعم المبادرات الاستراتيجية، فضلاً عن توسّعهُ في نطاق الدعم ليشمل عددًا من القطاعات الواعدة في مجالات الصناعة والطاقة والتعدين والخدمات اللوجستية، ليكون المُمكّن المالي الرئيس للتحول الصناعي في المملكة العربية السعودية. وفي عام 2021م اكتملت عملية انتقال الصندوق الصناعي لمبناه الجديد في مركز الملك عبد الله المالي بالرياض، ليبدأ منه عهدًا جديدًا أساسه المزيد من الثقة لتنمية وتطوير الاقتصاد الوطني.

يعمل الصندوق الصناعي بشكل فعّال لتوفير الدعم المالي والاستشاري وتقديم الحلول المبتكرة لنمو وتطور الصناعة المحلية ورفع مستوى أدائها، لتحقيق الأهداف الاستراتيجية التالية:

- رفع كفاءة وأداء المنشآت وتحقيق الاستدامة
- دعم المنتج المحلي
- تعزيز الصادرات غير النفطية
- التكامل بين القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى
- رفع نسبة مشاركة الكفاءات السعودية في القطاع الصناعي
- الاستغلال الأمثل للمواد الخام المحلية
- استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، ونقل وتوطين التقنية
- تعميم ثقافة السلامة الصناعية، والوقاية من المخاطر في المنشآت الصناعية
- نشر الوعي البيئي في القطاع الصناعي

تطور رأس مال الصندوق

105
مليارات ريال
2019م

65
مليار ريال
2017م

40
مليار ريال
2012م

20
مليار ريال
2005م

7
مليارات ريال
1992م

0.5
مليار ريال
1974م

3
مليارات ريال
1975م

الرؤية

صندوق تنمية صناعي، يمكّن تحول المملكة العربية السعودية لتصبح قوة صناعية رائدة، ومنصة لوجستية عالمية.

الرسالة

تعزيز القدرة التنافسية للمنظومة، وتحسين جاذبية الاستثمارات، عبر تقديم منتجات وخدمات تمويلية وغير تمويلية.

الدور

الشريك المالي في تطوير الصناعة، وتوفير فرص العمل، ودفع عجلة التنمية في المملكة.

القيم

نجاح العميل

ندعم نجاح عملائنا حيث أن نجاحهم هو نجاحنا.

التمكين

نسعى لتمكين الآخرين، لنحقق العمل معاً ونحقق المخرجات بكفاءة عالية.

التعاون

نعمل كجزء من فريق يسعى إلى تحقيق النمو والازدهار لبلدنا الغالي.

التنمية

التنمية في صميم عملنا وهي الدافع لكل ما نقوم به.

الاعتمادية

يمكن الاعتماد علينا في أي عمل يوكل إلينا وبالقرارات التي نتخذها.

مجلس الإدارة

يتولى مجلس إدارة الصندوق الصناعي، الذي يتشكل من رئيس وخمسة أعضاء، عدة مهام منها:

- رسم السياسات العامة للصندوق.
- الموافقة على الاستراتيجيات والخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها.
- إقرار اللوائح والإجراءات الإدارية والمالية والفنية التي يسير عليها الصندوق.
- الموافقة على الإقراض والتمويل وامتلاك الأموال وبيعها ورهنها، وإبرام الاتفاقيات والعقود بحسب الإجراءات النظامية، وغيرها.
- القيام بأي نشاط أو عمل بما يحقق أهداف الصندوق ويتفق مع طبيعة عمله.

أعضاء مجلس الإدارة

معالي الأستاذ/ بندر بن إبراهيم الخريف

وزير الصناعة والثروة المعدنية
رئيس مجلس الإدارة

معالي المهندس/

صالح بن ناصر الجاسر

وزير النقل والخدمات اللوجستية
عضو مجلس الإدارة

معالي الدكتور/

غسان بن عبدالرحمن الشبل

مستشار في الأمانة العامة بمجلس الوزراء
عضو مجلس الإدارة

سعادة الأستاذ/

ستيفن جروف

محافظ صندوق التنمية الوطني
عضو مجلس الإدارة

سعادة الدكتور/

عبدالرحمن بن مؤيد القرطاس

الرئيس التنفيذي للمركز الوطني للتنمية الصناعية
عضو مجلس الإدارة

سعادة الدكتور/

عبدالله بن عبدالرحمن النملة

مستشار وزير المالية
عضو مجلس الإدارة

الهيكل التنظيمي

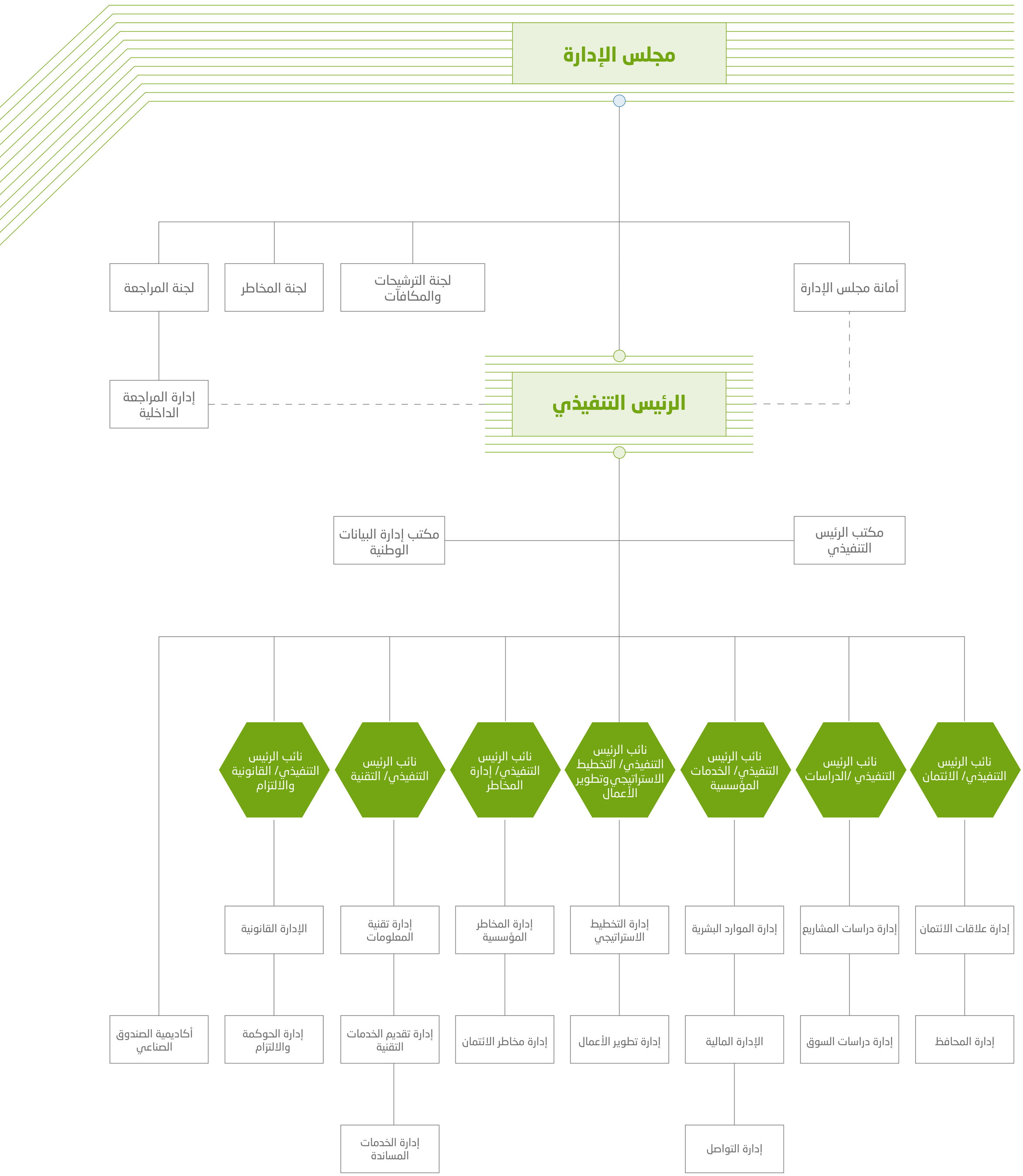

تقديم معالي رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ/ بندر بن إبراهيم الخريف

"منذ إطلاق الرؤية في عام 2016م وحتى العام 2021م، اعتمد الصندوق 869 قرضًا بقيمة 69 مليار ريال، خصص منها 40% للمناطق والمدن الواعدة، و79% للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من حيث عدد القروض

يواصل صندوق التنمية الصناعية السعودي دوره الريادي في دعم النهضة الصناعية في المملكة، والقيام بمسؤولياته التنموية التي ساهمت على مدار 47 عامًا في تعزيز فرص الاستثمار الصناعي وتطوير الصناعة المحلية، ورفع مستوى أدائها عبر العديد من المبادرات والبرامج التي كان لها الأثر الكبير في تحقيق عددٍ من المستهدفات الوطنية الاستراتيجية الداعمة للتنمية الاقتصادية.

وخلال العام الماضي 2021م، كان للصندوق دور محوريّ في دعم المستثمرين في قطاعات: الصناعة، الطاقة، التعدين، والخدمات اللوجستية، باعتباره المُمكّن المالي الرئيس لبرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية (ندلب)، مُعززًا بذلك حالة التعافي العامة من آثار جائحة كورونا، والمضي قدمًا في خططه التطويرية الطموحة وتطوير آليات العمل الداخلي، وتنويع خدماته ومنتجاته وبرامجه للمساهمة في تنمية المشاريع الوطنية الواعدة.

ورغم الظروف الاستثنائية التي شهدها العالم خلال عام 2020م، إلا أن الصندوق استمر بعمله الدؤوب والتزامه الكامل بتحقيق مُستهدفات رؤية المملكة 2030، وتمكين القطاع الخاص، حيث تجلى ذلك في الإحصاءات التي رصدت نتائج عمله منذ إطلاق الرؤية في عام 2016م وحتى العام 2021م، إذ تمّكن الصندوق خلال تلك الفترة من اعتماد 869 قرضًا تبلغ قيمتها أكثر من 69 مليار ريال، خُصِّص منها 40% للمناطق والمدن الواعدة، و79% للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من حيث عدد القروض، وبذلك يصبح ما تم صرفه واعتماده منذ إطلاق الرؤية أكثر مما تم اعتماده وصرفه في أول 34 عامًا من تأسيس الصندوق، كما قام الصندوق خلال العام 2021م بصرف أكثر من 10 مليارات ريال لعملائه، كأعلى مبلغ صرف يحققه الصندوق منذ إنشائه، وبلغ عدد القروض المعتمدة من الصندوق خلال العام ذاته، 117 قرضًا، بلغت قيمتها 11.1 مليار ريال، حيث شمل نطاق التمويل خلال عام 2021م، مشاريع نوعية لأول مرة في قطاعات مثل: السيارات الكهربائية، والهيدروجين الأزرق، وصب وصقل الحديد، بالإضافة إلى إطلاق منتج لتمويل سلاسل الإمداد، وبرنامج أرض وقرض لوجستي، ومنتج للخدمات الاستشارية، وذلك بالتوازي مع الاهتمام بكوادره البشرية وكوادر المنظومة الصناعية عمومًا، من خلال أكاديمية الصندوق الصناعي، التي قدّمت خلال العام الماضي العديد من البرامج وورش العمل التدريبية، كما شهد العام نفسه انتقال الصندوق لمبناه الجديد في مركز الملك عبدالله المالي، وذلك من أجل تعزيز حضور الصندوق على خارطة أهم الجهات التنموية في المملكة.

وفي الختام، وببالغ التقدير والإجلال، أتوجه إلى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع -يحفظهما الله- بالشكر الجزيل على ما يُوليانه من اهتمامٍ دائم بالقطاع الصناعي وجهات المنظومة الصناعية، وما يقدمانه من توجيهات سديدة أسهمت في التطور المستمر للصندوق الصناعي، كما يُسعدني أن أشكر زملائي في مجلس الإدارة، ومنسوبي ومنسوبات الصندوق على جهودهم البارزة التي ساعدت على مواصلة النجاح وتحقيق نتائج نفخر بها جميعًا.

بندر بن إبراهيم الخريف
وزير الصناعة والثروة المعدنية
رئيس مجلس إدارة صندوق التنمية الصناعية السعودي

كلمة سعادة الرئيس التنفيذي

الدكتور/ إبراهيم بن سعد المعجل

قام صندوق التنمية الصناعية السعودي على مدى 47 عامًا بدور محوري في تمكين الصناعة الوطنية؛ عبر تقديم منتجات وخدمات تمويلية واستشارية، وتوسّع هذا الدور ليُسهم في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030؛ حيث أصبح الصندوق في عام 2019م المُمكّن المالي الرئيس لبرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية (ندلب)، وتوسّع نشاطه ليشمل قطاعات: الصناعة والتعدين والطاقة والخدمات اللوجستية.

وبعد عام صعب على اقتصاد المملكة، تأثرت فيه مختلف القطاعات بسبب الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا، كان للصندوق دور محوريّ في تمكين تعافي الاقتصاد الوطني، وتعزيز استثمارات القطاع الخاص ودعمه للتغلب على آثار الجائحة، وذلك استكمالاً لجهود الصندوق في تقديم الدعم المالي والاستشاري لعملائه في مختلف القطاعات.

وقد أطلق الصندوق خلال عام 2021م عدة برامج ومنتجات ومبادرات تستهدف تمكين القطاع الخاص ماليًّا واستشاريًّا، وإطلاق منصة الصناعة المتقدمة بالتعاون مع المنتدى الاقتصادي العالمي، بالإضافة إلى استمرار جهود تحسين تجربة العملاء من خلال أتمتة العمليات والاعتماد الإلكتروني للقروض والرهون والسندات لأمر.

وأسهمت رحلة التحول الرقمي في ارتفاع عدد القروض المعتمدة بنسبة 38%، وقدرة معالجة القروض ودراستها إلى ثلاثة أضعاف، إضافةً إلى تقليص مدة إجراءات الحصول على القروض بنسبة 53%، لتنخفض من 11 شهرًا إلى 5 أشهر فقط، واختصار مدة توقيع العقود من ثلاثة أسابيع إلى أقل من ثلاثة أيام بعد تفعيل التوقيع الإلكتروني.

وكان لأكاديمية الصندوق الصناعي دورٌ فعّال في تدريب وتطوير الكوادر الوطنية في هذا العام، حيث قدمت الأكاديمية 36 برنامجًا أكاديميًّا بالتعاون مع 13 من أعرق الجهات التدريبية والتعليمية، استفاد منها أكثر من 4,300 متدرب ومتدربة من أكثر من 300 جهة من القطاعين العام والخاص.

وختامًا، أتقدّم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى مقام مولاي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وسمو ولي عهده الأمين الأمير محمد بن سلمان، على دعمهما المُستمر لتوجهات الصندوق وتطلعاته، كما يسرني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى مجلس إدارة الصندوق وإلى زملائي وزميلاتي بالصندوق الصناعي، وإلى كل مَن عمل معنا وساندنا من القطاعين العام والخاص في مجالات الصناعة والتعدين والطاقة والخدمات اللوجستية، ما مكّن هذا الصرح الوطني العريق من المُضي قدمًا في تحقيق طموحات مسيرة التنمية الوطنية.

إبراهيم بن سعد المعجل
الرئيس التنفيذي
صندوق التنمية الصناعية السعودي

"دعمًا لمسيرة التحول الرقمي بالمملكة؛ رفَع الصندوق عدد القروض في هذا المجال بنسبة 38%.

"قدمت الأكاديمية 36 برنامجًا تدريبيًّا، لأكثر من 4,300 متدربًا من 300 جهة حكومية وخاصة.

02

أبــرز أرقــام 2021م

حقائــق بأرقــام واعــدة

أبرز أرقام 2021م

حقق الصندوق خلال العام المنصرم 2021م، تطورًا مهمًّا في أدائه؛ تُبرزه مجموعة الحقائق والأرقام التي تعكس أداء وإنجازات الصندوق في مختلف الأنشطة والأدوار الحيوية المناطة به. نورد فيما يلي أبرزها:

أولًا: النشاط الإقراضي

إجمالي القروض المعتمدة

117 قرضًا

11.1 مليار ريال

المبالغ المنصرفة

10.2 مليار ريال

المبالغ المسدّدة

6.5 مليار ريال

قروض للمناطق والمدن الواعدة

41 قرضًا تمثل 35% من الإجمالي

5.8 مليار ريال تمثل 53 %من الإجمالي

المشاريع الصغيرة والمتوسطة

87 قرضًا تمثل 74% من الإجمالي

914 مليون ريال

المشاريع المختلطة والأجنبية

18 قرضًا

%15 من إجمالي عدد القروض

9 مليار ريال

%81 من إجمالي قيمة القروض

11812 فرصة وظيفية

المشاريع التي بدأت الإنتاج خلال عام 2021م

29 مشروعًا

3,713 مليون ريال

1691 فرصة وظيفية

التوزيع الجغرافي لقيمة القروض المعتمدة

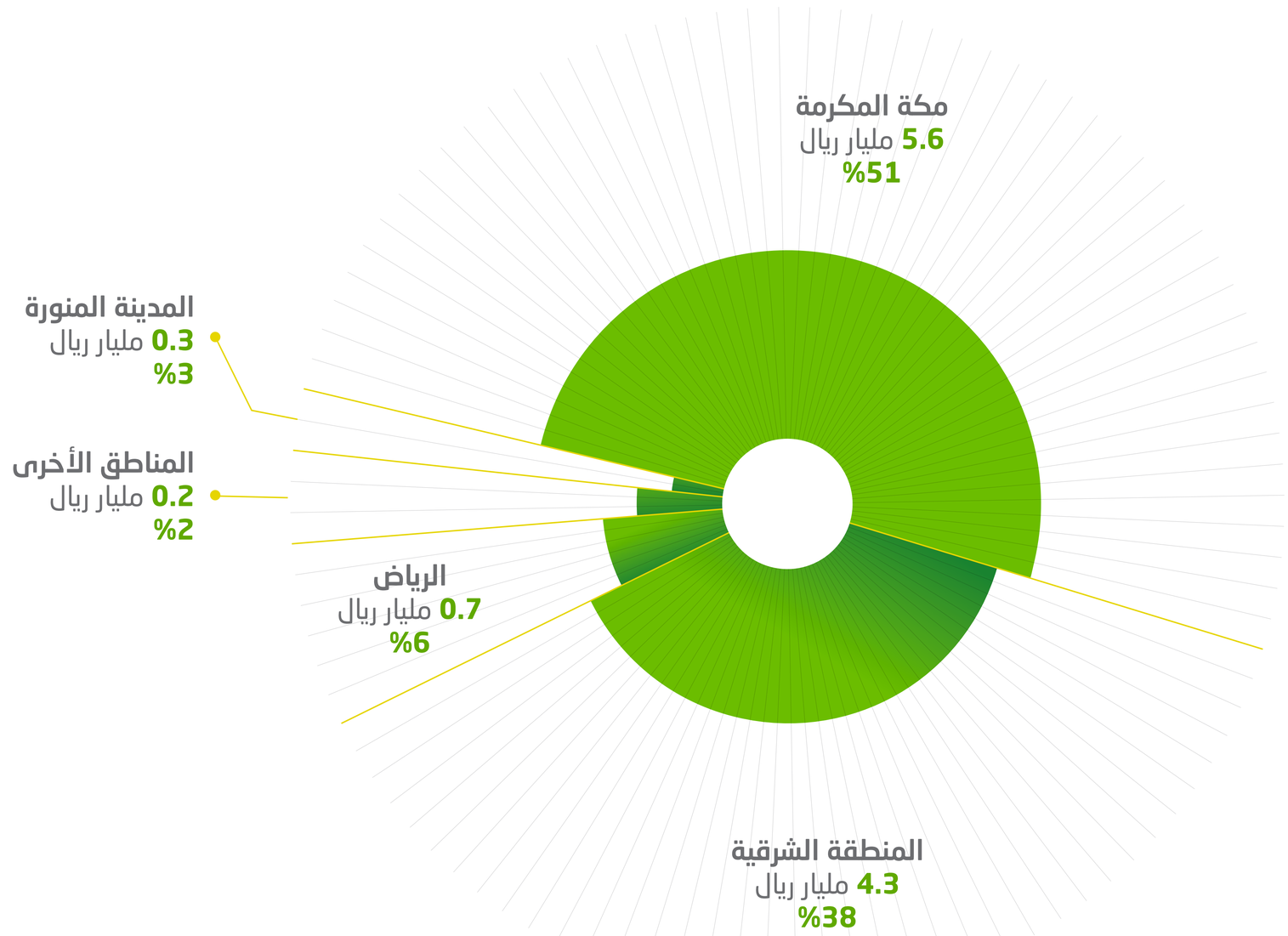

التوزيع القطاعي لقيمة القروض المعتمدة

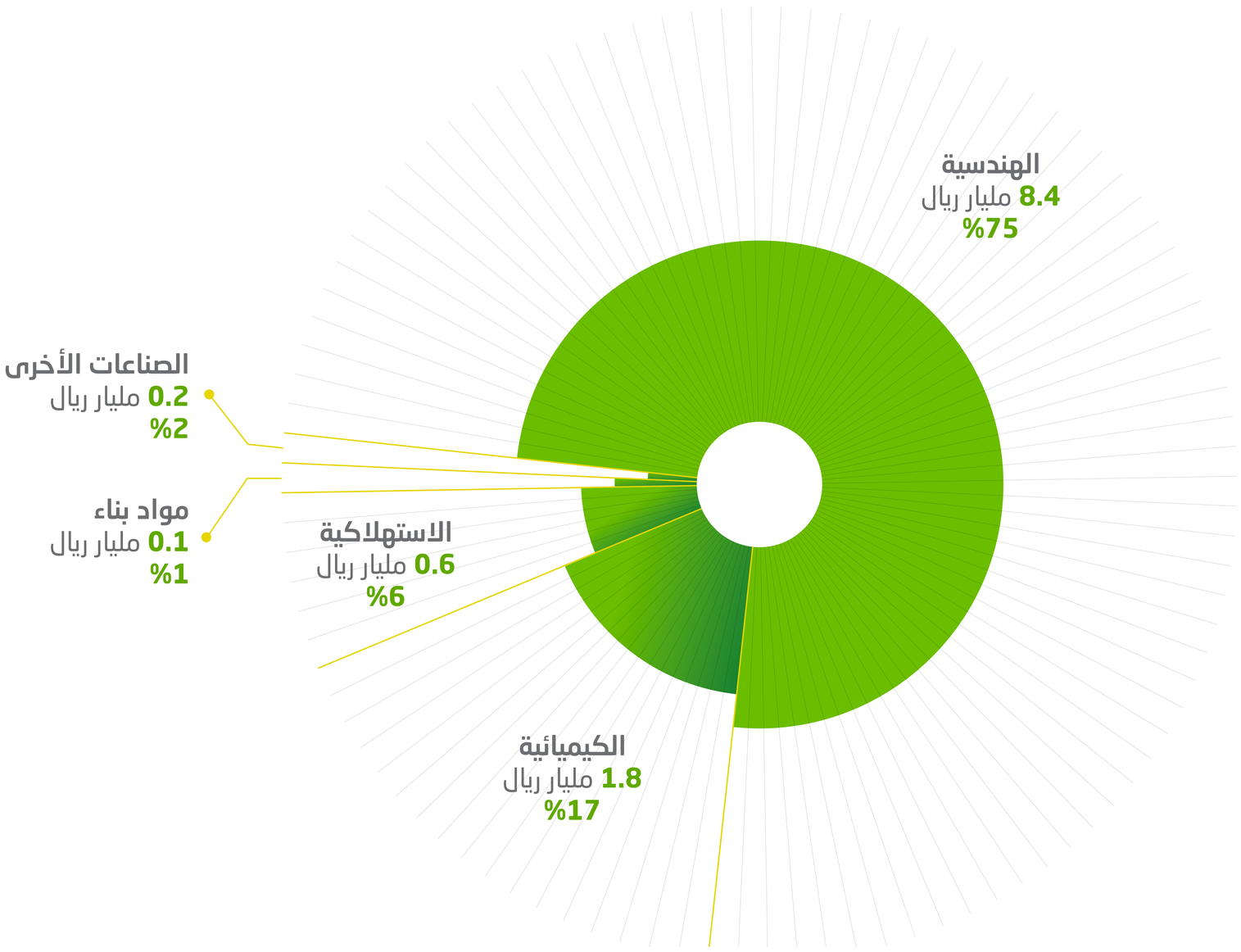

ثانيًا: البرامج والمنتجات التمويلية

البرامج التمويلية

برنامج أرض وقرض

6
قروض

59.4
مليون ريال

برنامج تنافسية

3
مشاريع

328
مليون ريال

برنامج توطين

8
مشاريع

818
مليون ريال

برنامج متجددة

5
قروض

20.3
مليون ريال

برنامج آفاق

9
قروض

156.7
مليون ريال

المنتجات التمويلية

التمويل متعدد الأغراض

2
قرضان

11.8
مليون ريال

رأس المال العامل

15
قرضًا

95.3
مليون ريال

الاعتماد المستندي مع البنوك المحلية

22
اعتمادًا مستنديًا

97.5
مليون ريال

ثالثًا: التحول الرقمي

حقق الصندوق الصناعي في القياس التاسع للتحول الرقمي **(2021)**

%81.93 مستوى النضج: **التكامل**

نظام تمكين

+500
سند لأمر الشركات والأفراد

+2600
اعتماد عقود ووثائق إلكترونية

%53
تقليص مدة إجراءات الحصول على القروض

+190
توقيع عقود وسندات لأمر إلكتروني

رابعًا: تطوير رأس المال البشري

أكاديمية الصندوق

36
برنامجًا تدريبيًّا

4430
متدربًا (300 جهة حكومية وخاصة)

موظفي الصندوق

961
موظفًا

%96
نسبة السعوديين

استقطاب المواهب

161
موظفًا جديدًا في مختلف إدارات وأقسام الصندوق

03

اتجاهات ومؤشرات الاقتصاد المحلي للمملكة

نماءٌ وتطورٌ واعد

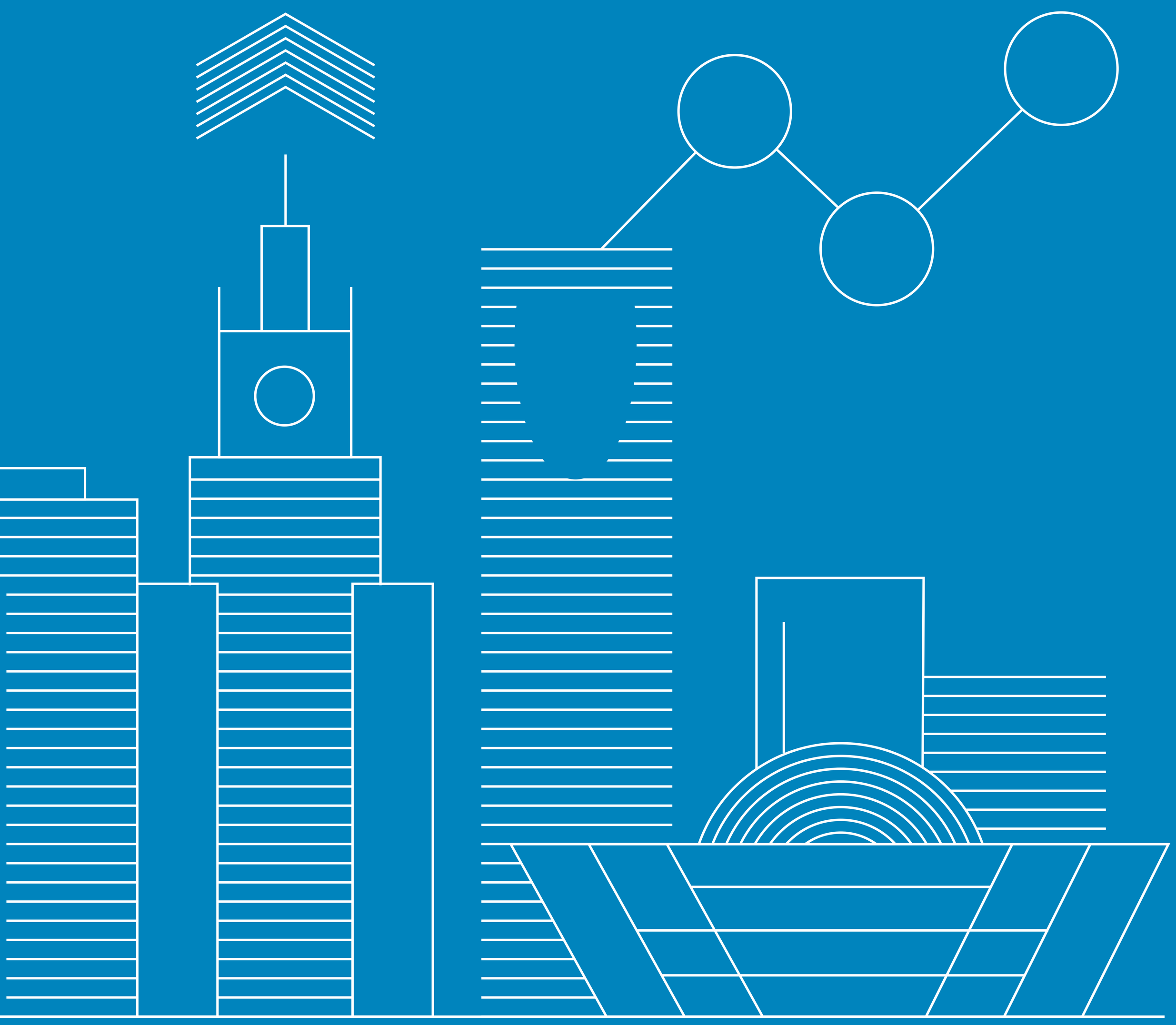

الوضع الاقتصادي للمملكة خلال عام 2021م

لا يزال الاقتصاد العالمي متأثرًا جراء تداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد، إلا أن عام 2021م قد شهد في الآونة الأخيرة بداية مرحلة تعافي الاقتصادات نوعًا ما، وذلك بفضل الإجراءات التي فرضتها الدول للخروج من هذه الأزمة، ومن أهمها تخفيف الإجراءات الاحترازية والقيود المفروضة على بعض الأنشطة الاقتصادية وإتاحة اللقاحات وغيرها، والتي انعكست بشكل إيجابي على معدلات النمو في اقتصادات العالم. حيث تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 5.9% في عام 2021م.

> شهد الاقتصاد المحلي تعافياً على مستوى القطاعات الاقتصادية المتنوعة

وعلى ضوء الانتعاش التدريجي للاقتصاد العالمي؛ فقد شهد الاقتصاد المحلي تعافيًا على مستوى القطاعات الاقتصادية المتنوعة، وذلك بفضل الاستجابة السريعة للمملكة من أجل احتواء فيروس كورونا المستجد منذ بداية الأزمة، وذلك بإدارة تداعيات الأزمة الصحية، بالإضافة إلى فرض العديد من الإجراءات والإصلاحات المتخذَة من قبل المؤسسات الحكومية للتخفيف من الآثار المتوقعة للجائحة، وضمان عودة الاقتصاد المحلي لوتيرة النمو الاقتصادي الإيجابية وتحفيزه، والذي سيلقي بظلاله على تعافي أداء الأنشطة الاقتصادية بما فيها أنشطة القطاع الخاص. ووفقًا لتقديرات الهيئة العامة للإحصاء، فقد شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نموًا بنسبة 3.2% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى 2.614 ترليون ريال بالأسعار الثابتة. ويعود السبب في ذلك إلى تعافي الاقتصاد المحلي وعودة النشاط الاقتصادي لمستوياته الإيجابية.

وقد ارتفع متوسط أسعار سلة أوبك في عام 2021م بحوالي 69% مقارنةً بالعام السابق؛ حيث شهد القطاع النفطي نمواً بسيطاً بنسبة 0.2% مقارنة بعام 2020م، وشهد القطاع غير النفطي ارتفاعًا وصل إلى 5% بالأسعار الثابتة، في حين أن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021م قد زادت قليلاً لتصل إلى حوالي 57%.

ويعود ارتفاع القطاع غير النفطي إلى نمو العديد من الأنشطة الاقتصادية الرئيسة كنشاط الصناعات التحويلية الأخرى بنسبة 12%، ونشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق والذي يتوقع أن ينمو بنسبة 9%، وخدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال بنسبة 6%، والنشاطات التعدينية والتحجيرية الأخرى بنسبة 6%، ونشاط الكهرباء والغاز والماء بنسبة 2%.

فيما شهد عام 2021م انخفاضًا بسيطًا في مستويات التضخم مقارنة بعام 2020م، حيث تشير بيانات الهيئة العامة للإحصاء إلى بلوغ المتوسط السنوي للرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال عام 2021م حوالي 3.1%. يُعزى ذلك نوعاً ما الى تلاشي أثر زيادة ضريبة القيمة المضافة والتي تم تطبيقها في منتصف عام 2020م.

%69

نسبة ارتفاع متوسط أسعار سلة أوبك في عام 2021م مقارنةً بالعام السابق

%57

نسبة مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021م

ارتفعت قيمة الصادرات السلعية غير النفطية بنسبة 36% مقارنة بالعام السابق

بالنسبة للحساب الجاري لميزان المدفوعات ووفقًا للتقديرات الأولية للبنك المركزي السعودي، فمن المتوقع أن يسجل فائضًا يصل إلى 166 مليار ريال حتى نهاية عام 2021م، مقارنة بعجز قيمته 85 مليار ريال لنفس الفترة من العام الماضي. حيث حقق الميزان التجاري في نهاية 2021م فائضًا بلغ 462 مليار ريال. في حين أن الميزان التجاري في حال استثناء الصادرات النفطية قد سجل انخفاضًا في العجز في نهاية 2021م بنسبة 6%، ليصل إلى 295.6 مليار ريال بعد أن كانت قيمته في 2020م حوالي 313 مليار ريال. حيث بلغت قيمة الصادرات السلعية في عام 2021م نحو 1,035 مليار ريال نتيجة ارتفاع الصادرات النفطية بنسبة 69% لتصل إلى 758 مليار ريال، وارتفاع قيمة الصادرات السلعية غير النفطية بنسبة 36% مقارنة بالعام السابق لتصل إلى 277.5 مليار ريال تقريبًا. بالإضافة إلى ذلك، زادت قيمة الواردات السلعية في عام 2021م بنسبة 11% -مقارنة بعام 2020م- لتصل إلى 573 مليار ريال تقريبًا.

وقد سجلت الأرقام الفعلية لميزانية الدولة لعام 2021م نتائج إيجابية بفضل الإصلاحات الاقتصادية والمالية المقدَّمة مِن قِبَل القطاعات الحكومية، واستجابة الأنشطة الاقتصادية الإيجابية أثناء مواجهة الجائحة، بالإضافة إلى التحسن في أسعار النفط خلال العام؛ حيث ارتفعت الإيرادات بنسبة 19% لتصل إلى 930 مليار ريال مقارنة بالعام السابق، في حين انخفض حجم المصروفات إلى 1,015 مليار ريال بنسبة 5.6% عن العام السابق. وسجلت ميزانية الدولة عجزًا يُقدر بحوالي 85 مليار ريال، ووصل مستوى الدَّين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى يصل إلى حوالي 29.2%. وجاءت هذه النتائج بناءً على ما قامت به المملكة من جهود تمثلت في تنفيذ إجراءات داعمة للقطاعات المالية والاقتصادية لتعزيز ضمان الاستدامة المالية، والاستمرار في الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية لتعزيز النمو الاقتصادي وتمكين القطاع الخاص، وتحقيق كفاءة الإنفاق، واحتواء المخاطر الاقتصادية المتوقعة في ظل تبعات تأثير جائحة كورونا، والسعي نحو الخروج من هذه الأزمة. وعلى صعيد التطورات المالية والنقدية في ضوء ما يشهده الاقتصاد المحلي والعالمي من تطورات، استمرت السياستان المالية والنقدية باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان توفر مستوى ملائم من السيولة تلبّي احتياجات الاقتصاد الوطني. وقد سجل عرض النقود بتعريفه الشامل (ن3) في نهاية عام 2021م نموًّا سنويًّا بنسبة 7.4% ليصل إلى 2,308 مليار ريال مقارنة بالعام السابق. وبالنظر إلى مكونات عرض النقود (ن3) في عام 2021م، يُلاحظ ارتفاع عرض النقود بتعريفه الضيق (ن1) بشكل سنوي بنسبة 5% مقارنة بالعام السابق. كما يُلاحظ ارتفاع عرض النقود (ن2) بشكل سنوي بنسبة 4.9% بالمقارنة بالعام السابق.

ارتفعت إيرادات المملكة خلال عام 2021 بنسبة 19%

"ارتفع إجمالي الائتمان لعام عام 2021م من قبل المصارف التجارية للأنشطة الاقتصادية في القطاع الخاص بنسبه 16% مقارنة بالعام الماضي

أما فيما يخص القطاع المصرفي، فقد ارتفع رأس مال المصارف التجارية واحتياطاتها في نهاية عام 2021م بنسبة 11% لتبلغ 419.5 مليار ريال تقريبًا. كما ارتفع إجمالي مطلوباتها من القطاعين العام والخاص خلال السنة بنسبة 14.5% لتبلغ 2,609 مليار ريال، وارتفع كذلك حجم الودائع المصرفية على المستوى السنوي وحقق نموًا بنسبة 8.3% مقارنة بمستواها في العام الماضي. وفيما يخص دور المصارف التجارية في دعم الأنشطة الاقتصادية المختلفة، فقد بلغ إجمالي الائتمان من قبل المصارف التجارية للأنشطة الاقتصادية في القطاع الخاص خلال عام 2021م مبلغ 2,059 مليار ريال تقريبًا، وذلك بارتفاع نسبته 16% مقارنة بما كان عليه في العام الماضي. وبالنظر لتفاصيل الائتمان حسب الأنشطة الفرعية، نجد أن حجم التمويل المصرفي قد زاد لمعظم الأنشطة الاقتصادية، وكان أكبرها نمواً في قطاع التمويل بنسبة 24%، يليه قطاع التجارة بنسبة 16%، ثم قطاع الماء والكهرباء والغاز والخدمات الصحية بنسبة 12%، بالإضافة إلى قطاع الصناعة والإنتاج بنسبة 3%. في المقابل، شهد حجم التمويل الممنوح لبعض القطاعات تراجعًا كقطاع الزراعة وصيد الأسماك وقطاع التعدين والمناجم بنسبة 15% لكل منهما، وقطاع النقل والاتصالات بنسبة 5%.

ومن ناحية أخرى، فقد شهد المؤشر العام للسوق المالية السعودية ارتفاعًا بنهاية عام 2021م بنسبة 30%، ليسجل 11,281 نقطة بالمقارنة مع 8,689 نقطة في نهاية عام 2020م، مسجلاً أعلى مكاسب سنوية منذ 14 عامًا. وبلغت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة خلال عام 2021م حوالي 2,236 مليار ريال مقابل 2,088 مليار ريال في عام 2020م؛ أي بارتفاع بلغت نسبته 7%، وبلغت القيمة السوقية للأسهم المصدرة حوالي 10 مليارات ريال؛ أي بزيادة حوالي 10% مقارنة بالعام الماضي. وشهدت السوق المالية السعودية خلال عام التقرير زيادة في فرص التمويل والنمو للشركات وزيادة القنوات الاستثمارية، كما تم إدراج تسع شركات جديدة في السوق من قطاعات المرافق العامة، النقل، إنتاج الأغذية، التطبيقات وخدمات التقنية، الإعلام والترفيه، الاستثمار والتمويل، وتجزئة الأغذية. في حين انتقلت شركة واحدة من السوق الموازية (نمو) إلى السوق الرئيسية، ليصل إجمالي عدد الشركات المدرجة بالسوق إلى 210 شركات بنهاية العام. وبلغت القيمة السوقية للشركات التي طُرحت وأُدرجت في السوق حوالي 117 مليار ريال.

وفي إطار تعزيز دور السوق المالية في الاقتصاد السعودي، فقد شهد عام 2021م انضمام السوق المالية السعودية لمؤشري فوتسي راسل (FTSE Russell) للأسواق الناشئة للسندات الحكومية ومؤشر آي بوكس (iBoxx) للسندات الحكومية. بالإضافة إلى كشف هيئة السوق المالية عن الخطة الاستراتيجية لأعوام 2021-2023م، والتي تهدف بجانب برنامج تطوير القطاع المالي إلى تطوير سوق مالية متقدمة من خلال تعميق السوق المالية وتعزيز دورها في جذب رؤوس الأموال، وتطوير سوق الصكوك وأدوات الدَّين، وتعزيز دور الصناديق في تمويل الاقتصاد المحلي، بالإضافة إلى نمو إدارة الأصول والاستثمار المؤسسي، ورفع جاذبية السوق، وتنوع المنتجات الاستثمارية وتحسين آليات التداول.

وفي مجال الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية، والتي تهدف إلى تعزيز هيكل الاقتصاد، شهد عام 2021م العديد من الإصلاحات يأتي أبرزها: ضم وزارة الإسكان إلى وزارة الشؤون البلدية والقروية، وتعديل اسمها إلى وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان، وتعديل اسم وزارة النقل لتكون وزارة النقل والخدمات اللوجستية، ودمج الهيئة العامة للزكاة والدخل والهيئة العامة للجمارك في هيئة واحدة باسم هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، ودمج المؤسسة العامة للتقاعد في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وضم البرنامج الوطني لدعم إدارة المشروعات والتشغيل والصيانة في الجهات العامة إلى مركز تحقيق كفاءة الإنفاق وتحويل المركز إلى هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية، وإلغاء المركز الوطني للتصديق الرقمي وإلغاء برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسر)، وإحلال هيئة الحكومة الرقمية محلهما، والموافقة على تنظيم الهيئة، وإنشاء هيئة تطوير ينبع وأملج والوجه وضباء، وتحويل المركز الوطني للوقاية من الأمراض ومكافحتها إلى هيئة الصحة العامة.

كما تمت الموافقة على عدد من الأنظمة المتخصصة؛ كالموافقة على بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والموافقة على نظام التخصيص، والموافقة على نظام صندوق التنمية الثقافي، والموافقة على نظام إدارة النفايات، والموافقة على السياسة الوطنية لإدارة النفايات المشعة في المملكة، والموافقة على تنظيم المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، والموافقة على قواعد المنشأ الوطنية. كما تمت الموافقة على تحويل مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث إلى مؤسسة مستقلة غير هادفة للربح. بالإضافة إلى إطلاق برنامج تنمية القدرات البشرية، والذي يعد أحد برامج تحقيق رؤية المملكة 2030. كما تم خلال عام 2021م الإعلان عن العديد من المشاريع التنموية من بينها برنامج شريك، والاستراتيجية الوطنية للاستثمار، ومشروع ذا لاين وكورال بلوم، وشركة السودة للتطوير، وإطلاق الاستراتيجية الوطنية للنقل، واستراتيجية تطوير منطقة عسير، ومشروع إعادة إحياء جدة التاريخية، ومشروع (The Rig)، والإعلان عن مبادرة السعودية الخضراء، ومبادرة الشرق الأوسط الأخضر.

تتمتع المملكة بتصنيف ائتماني متميز على المستوى العالمي بالرغم من الظروف الاستثنائية التي يشهدها العالم

وقد حظي الاقتصاد السعودي بتقدير وإشادة العديد من الجهات الاقتصادية العالمية؛ حيث أشاد صندوق النقد الدولي بتمكُّن المملكة من إدارة أزمة تفشي جائحة كورونا بشكل مميز، وذلك بفضل الجهود الحكومية التي جاءت متوافقة مع توجهات "رؤية المملكة 2030"، والإجراءات الاحترازية التي اتُخذت منذ وقت مبكر للحد من تداعيات الازمة، بالإضافة إلى دعم الاقتصاد المحلي بالحزم التحفيزية، والتي ساعدت في تخفيف تأثير الجائحة على القطاعات الاقتصادية. وفي ذات السياق، فقد أشاد صندوق النقد الدولي بالإصلاحات الاقتصادية والصحية والاجتماعية التي حققت نتائج إيجابية، متوقعًا أن يستمر الاقتصاد المحلي بالتعافي من آثار الجائحة، ويحقق النمو مع تباطؤ في التضخم، ويُخفض من معدلات البطالة، مشيرًا إلى التحسن المستمر في مجالات المالية العامة والسياسات النقدية والقطاع المالي، وإدارة الإنفاق الحكومي، ومشاركة المرأة السعودية في سوق العمل.

وما زالت المملكة تتمتع بتصنيف ائتماني متميز على المستوى العالمي بالرغم من الظروف الاستثنائية التي يشهدها العالم؛ حيث صنفت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني المملكة في شهر سبتمبر من عام 2021م عند مستوى (A-) مع نظرة مستقبلية مستقرة؛ نظرًا لتعزيز صافي أصول المملكة، متوقعةً زيادة وتيرة تعافي النمو خلال الأعوام الأربع القادمة، مدعومًا بسبب ارتفاع أسعار النفط والبدء في مرحلة التعافي من اثار الجائحة. بينما صنفت وكالة فيتش الائتمان السيادي المملكة في شهر يوليو 2021م عند مستوى (A) مع تعديل النظرة المستقبلية من سلبية إلى إيجابية مشيرة إلى استمرار التزام المملكة بانضباط الأوضاع المالية العامة، ومواصلة الإصلاحات الهيكلية، بالإضافة إلى التحسن العام في أسعار النفط، مما أدى إلى خفض العجز المالي. كما صنفت وكالة موديز المملكة عند مستوى A1 في شهر نوفمبر 2021م مع نظرة مستقبلية إيجابية، متوقعة عودة الاقتصاد المحلي للنمو واستمرار تعافي الأنشطة الاقتصادية جراء تحسن أداء المالية العامة، وتقلص نسبة العجز في المالية العامة ومستوى حجم الدين على المدى المتوسط.

تسعى المملكة قدمًا نحو المحافظة على قوة ومتانة الاقتصاد المحلي

ختامًا، لا يزال العالم أجمع يعاني من تأثير تداعيات الجائحة على العديد من الأصعدة، لا سيما القطاعات الاقتصادية، والتي تأثرت تأثرًا واضحًا من خلال فرض العديد من الإجراءات والتي شكلت تحديًا لعجلة التنمية. وعلى الرغم من ذلك، إلا أن المملكة استطاعت تخطي العديد من التحديات التي قد تؤثر على أداء الاقتصاد المحلي. وذلك بفضل استجابة الحكومة بشكل متسارع وحازم وتصديها للمعوقات الاقتصادية؛ وذلك عن طريق تطبيق عدد من المبادرات والمشاريع التي جعلت الاقتصاد أكثر مرونة في مواجهة تأثير الجائحة. ومن المتوقع -بإذن الله- أن يواصل الاقتصاد السعودي السعي في طريق الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية؛ بهدف تعزيز قوة الاقتصاد المحلي في كافة القطاعات، وما تم إنجازه خلال عام 2021م في ظل ظروف جائحة كورونا، يؤكد على استمرار المملكة في السعي قدماً نحو المحافظة على قوة ومتانة اقتصاد المملكة وضمان استمرار النمو والاستدامة لكافة القطاعات الاقتصادية.

04

النشاط الإقراضي للصندوق

أداء فاعـل بإنجـازات واعـدة

النشاط الإقراضي خلال عام 2021م

واصل الصندوق نشاطه المتميز في تنمية القطاع الصناعي المحلي، بشكل فاعل من خلال منحه طيفًا واسعًا من القروض لدعم المشاريع بمختلف القطاعات المتنوعة في المملكة خلال العام المالي 2021م. فيما تميز أداء الصندوق خلال هذا العام بتحقيق نسبة عالية من القروض التي اعتمدها الصندوق للمشاريع الصناعية التي تقع في المناطق والمدن الواعدة؛ وفقًا للحقائق والأرقام المبينة أدناه:

	2021م	2020م
عدد القروض المعتمدة	117 قرضًا	212 قرضًا
قيمة القروض المعتمدة	11.1 مليار ريال	17.6 مليار ريال
إجمالي الاستثمارات	19.8 مليار ريال	57.4 مليار ريال
قيمة المبالغ المصروفة	10.1 مليار ريال	4.6 مليار ريال
قيمة المبالغ المسددة	6.5 مليار ريال	3.3 مليار ريال

توزيع القروض المعتمدة حسب قطاعات ندلب

11 مليار ريال
لمشاريع صناعية
(107 قرض)

70 مليون ريال
لمشاريع خدمات لوجستية
(5 قروض)

20 مليون ريال
لمشاريع الطاقة
(5 قروض)

المناطق والمدن والواعدة خلال عام 2021م

%53

من إجمالي قيمة القروض المعتمدة بقيمة 5.8 مليار ريال، مقابل (15%) قبل تطبيق ضوابط زيادة نسبة تمويل الصندوق لهذه المشاريع.

%35

من إجمالي عدد القروض المعتمدة، وعددها 41 قرضًا، مقابل (14%) قبل تطبيق ضوابط زيادة نسبة تمويل الصندوق لهذه المشاريع.

قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة خلال عام 2021م

شهد العام المالي 2021م، اعتماد نسبة عالية من عدد القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

%74
نسبة عدد قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة

914 مليون ريال
قيمة قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة

النشاط الإقراضي التراكمي حتى نهاية عام 2021م

بشـكل عـام، تثبـت الأرقـام التـي حققهـا الصنـدوق منـذ إنشـائه وحتـى نهايـة العـام المالـي 2021م، نجـاح المشـاريع المسـتفيدة مـن القـروض المقدمـة منـه، إلـى جانـب الدعـم الاستشـاري الـذي يقدمـه الصنـدوق لهـذه المشـاريع فـي كل مـن المجـالات الفنيـة، والإداريـة، والماليـة، والتسـويقية.

4,793 قرضًا
عدد القروض المعتمدة

199 مليار ريال
قيمة القروض المعتمدة

136 مليار ريال
قيمة المبالغ المنصرفة

83.5 مليار ريال
قيمة المبالغ المسددة

%60
إجمالـي المبالـغ المسـددة من إجمالـي المبالـغ المصروفة

الأثر الاقتصادي للمشاريع الممولة من الصندوق خلال الفترة 2000 - 2021م

237 ألف
فرصة عمل جديدة في المشاريع الممولة

98 مليار ريال
قيمة الصادرات الصناعية للمشاريع الممولة

126 مليار ريال
قيمة مشتريات المشاريع الممولة من المواد الخام المحلية

163 مليار ريال
قيمة إجمالي الناتج المحلي من المشاريع الممولة

أولاً: التوزيع القطاعي

باستعراض النشاط الإقراضي للصندوق الذي شمل القطاعات الصناعية الرئيسة في المملكة العربية السعودية، بحسب قيمة القروض التي اعتمدها، يتضح لنا حجم هذا النشاط خلال العام المالي المنصرم 2021م، وذلك على النحو التالي:

التوزيع التراكمي القطاعي لقيمة القروض المعتمدة حتى نهاية عام 2021م

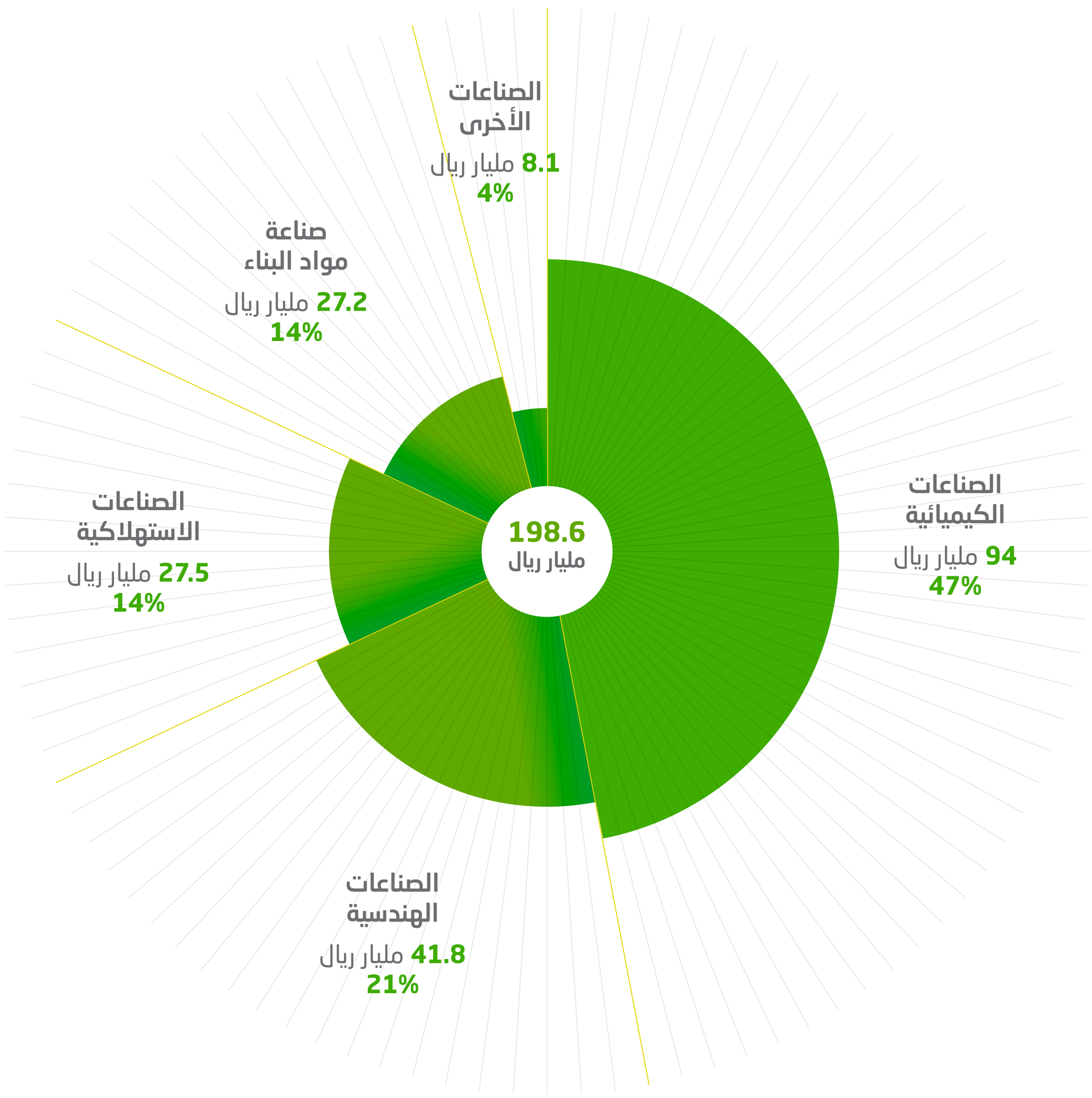

1.1 الصناعات الكيميائية

القروض المعتمدة خلال 2021م:

31 قـرضًا

%26 من إجمـالـي عدد القروض

المرتبة الثالثة في عدد القروض

1,841 مليـون ريـال

%17 من إجمـالــي قيمة القروض

المرتبة الثانية في قيمة القروض

أبرز القروض الجديدة المعتمدة:

1,190 مليون ريال
لإنتــاج غــاز الهيــدروجين بمدينـة الجبيـل

192 مليون ريال
لتصنيـع وإنتـاج منتجـات التغليـف بمدينتـي الجبيـل والهفـوف

القروض التراكمية المعتمدة حتى عام 2021م

93,990 مليون ريال

%47 من إجمالي قيمة القروض

المرتبة الأولى في قيمة القروض التراكمية

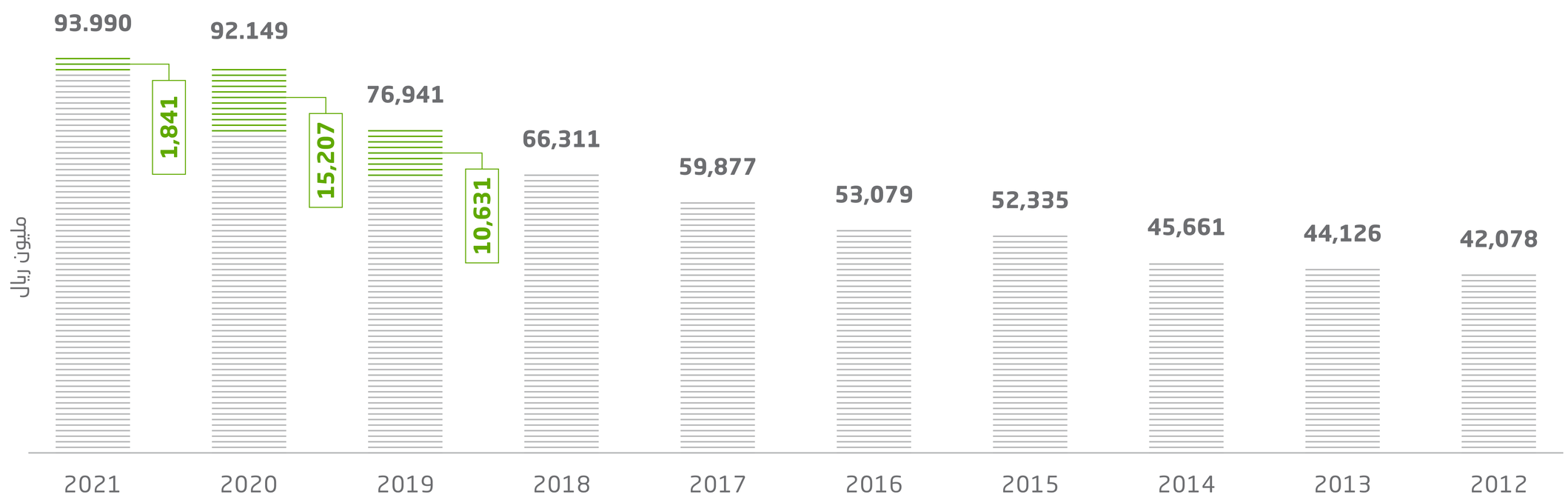

قيمة القروض التراكمية خلال الفترة (2012-2021م)

1.2 الصناعات الهندسية

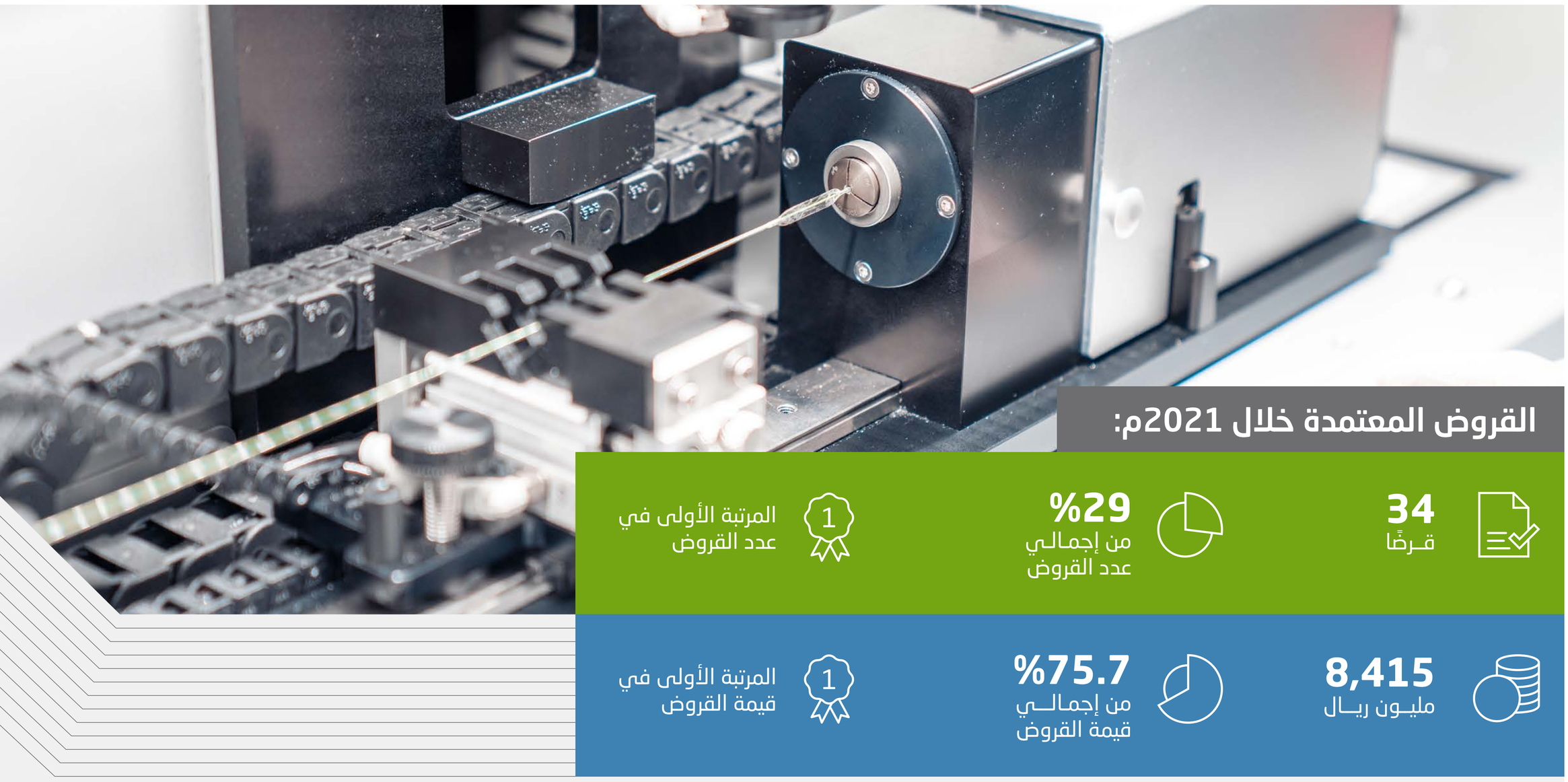

القروض المعتمدة خلال 2021م:

34 قـرضًا

%29 من إجمـالـي عدد القروض

المرتبة الأولى في عدد القروض

8,415 مليـون ريـال

%75.7 من إجمـالـي قيمة القروض

المرتبة الأولى في قيمة القروض

أبرز القروض الجديدة المعتمدة:

5,190 مليون ريال
لإنتـاج السيارات الكهربائيـة بمدينـة رابـغ

1,800 مليون ريال
لإقـامة مصنـع صـب وطـرق المعـادن بمـدينة رأس الخيـر

855 مليون ريال
لإقامـة مشـروعين لصناعـة أنابيـب الصلـب وطـلاء الأنابيـب

القروض التراكمية المعتمدة حتى عام 2021م

41,844 مليون ريال

%21 من إجمالي قيمة القروض

المرتبة الثانية في قيمة القروض التراكمية

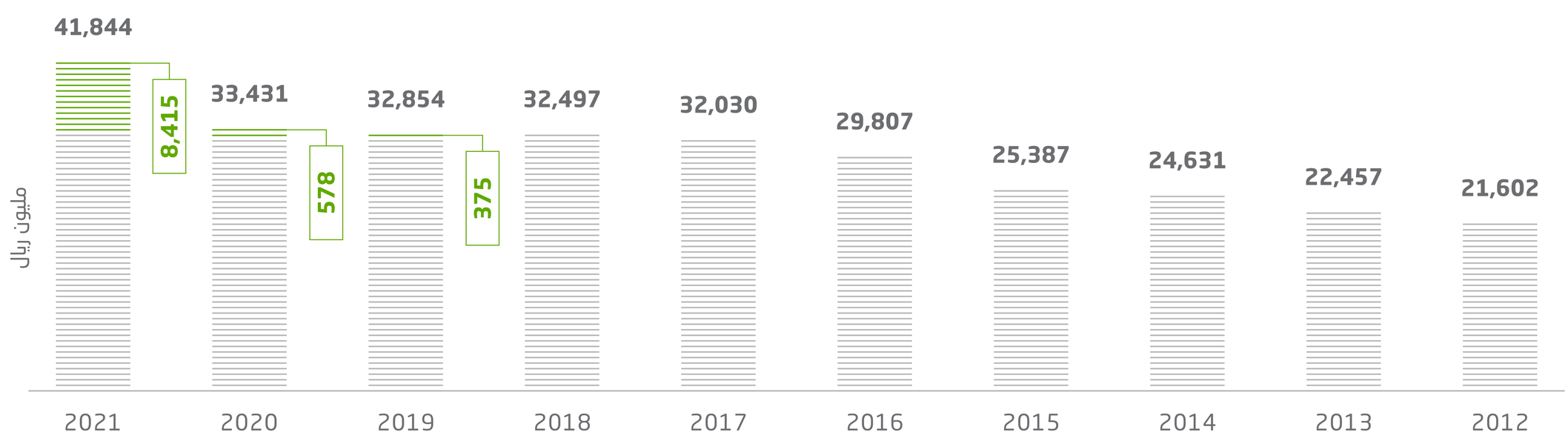

قيمة القروض التراكمية خلال الفترة (2012-2021م)

1.3 الصناعات الاستهلاكية

القروض المعتمدة خلال 2021م:

32 قـرضًا

%27 من إجمـالـي عدد القروض

المرتبة الثانية في عدد القروض

620 مليون ريال

%6 من إجمـالــي قيمة القروض

المرتبة الثالثة في قيمة القروض

أبرز القروض الجديدة المعتمدة:

278 مليون ريال
لإقامـة مصنـع لتصنيـع السـكر الأبيـض بينبـع والآخـر لصناعـة شـرائح البطاطـس المجمـدة والنشـاء بالجـوف

53 مليون ريال
لإنشـاء مصنـع لصناعـة المعجنـات المجمـدة بمدينـة الريـاض

القروض التراكمية المعتمدة حتى عام 2021م

27,446 مليون ريال

%14 من إجمالي قيمة القروض

المرتبة الثالثة في قيمة القروض التراكمية

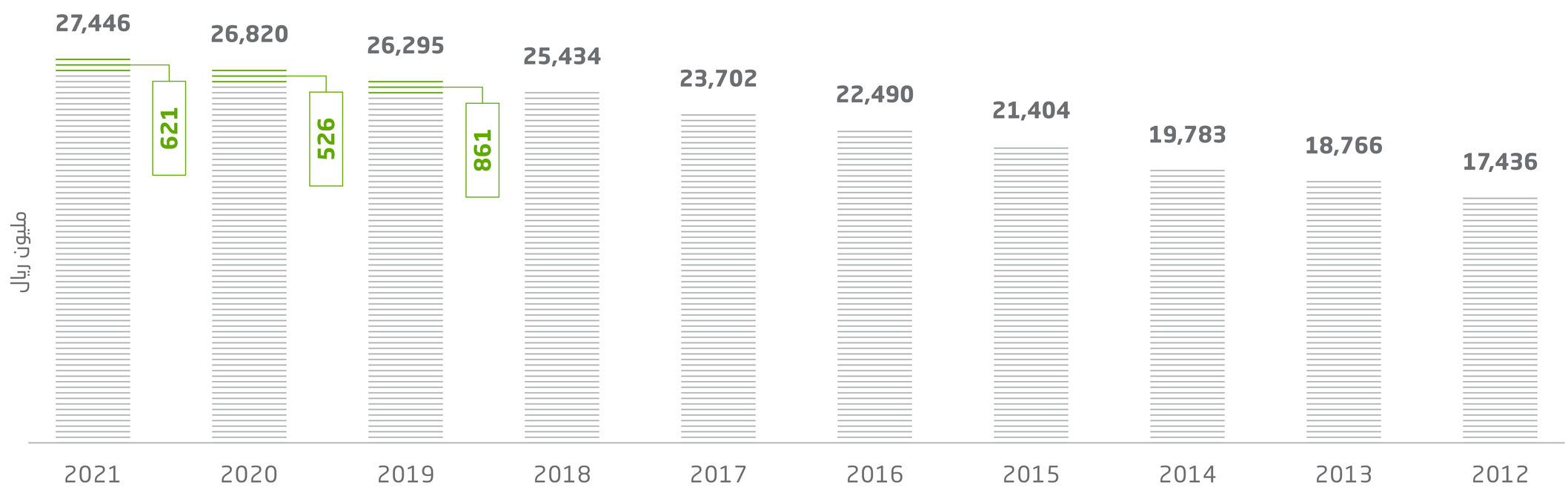

قيمة القروض التراكمية خلال الفترة (2012-2021م)

1.4 صناعة مواد البناء

القروض المعتمدة خلال 2021م:

3
قروض

%3
من إجمـالـي
عدد القروض

69
مليون ريال

%1
من إجمـالــي
قيمة القروض

أبرز القروض الجديدة المعتمدة:

57 مليون ريال
لإقــامة مصنــع لتصنيـع ألـواح
الإسـمنت بينبـع

8 ملايين ريال
لإنشـاء مصنـع لإنتـاج قضبـان التسـليح مـن
الأليـاف الزجاجيـة بمدينـة الدمـام

القروض التراكمية المعتمدة حتى عام 2021م

27,228
مليون ريال

%14
من إجمالي قيمة القروض

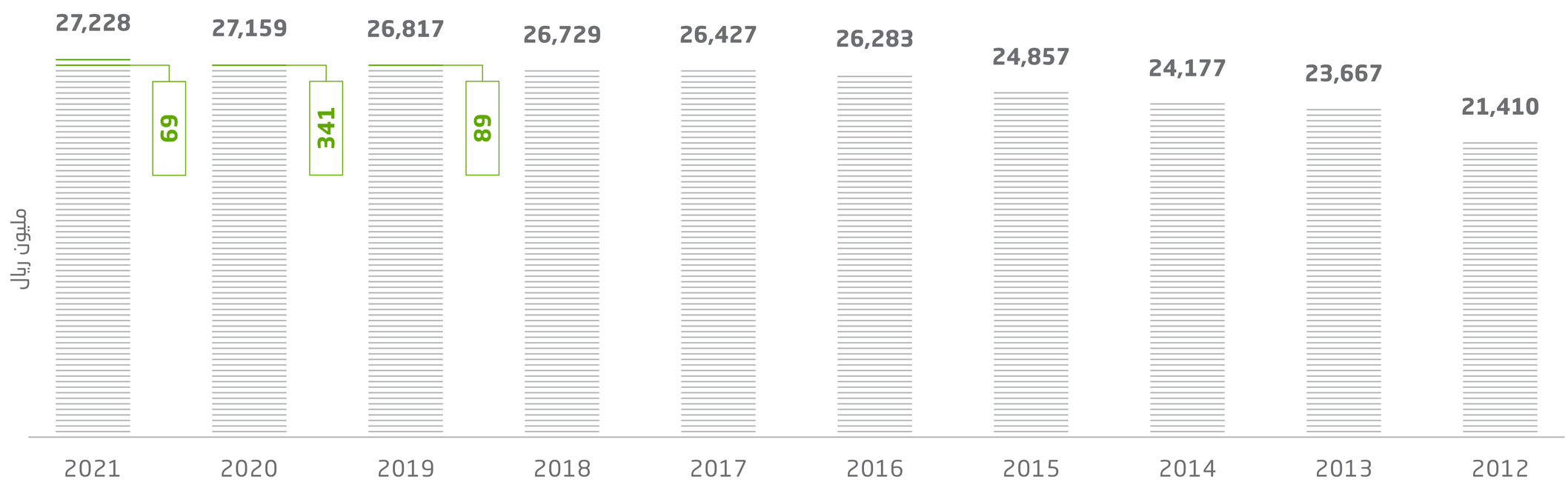

قيمة القروض التراكمية خلال الفترة (2012-2021م)

1.5 الصناعات الأخرى

القروض المعتمدة خلال 2021م:

17 قـرضًا

%15 من إجمـالـي عدد القروض

166 مليون ريال

%1 من إجمـالــي قيمة القروض

أبرز القروض الجديدة المعتمدة:

71 مليون ريال
لمشـروع تجهيـز المصانـع الجاهـزة، وآخـر لمشـروع مخـازن مبـردة بمدينـة جـدة

19 مليون ريال
لمشـاريع خدمـات لوجسـتية فـي مطـارات كل مـن الريـاض وجـدة والدمـام

القروض التراكمية المعتمدة حتى عام 2021م

8,097 مليون ريال

%4 من إجمالي قيمة القروض

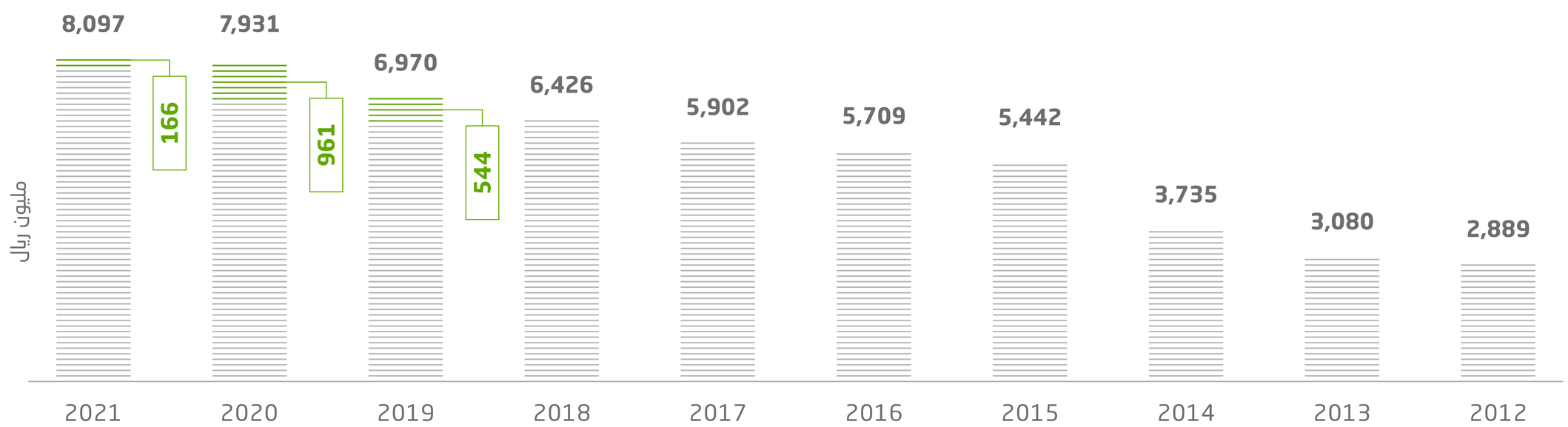

قيمة القروض التراكمية خلال الفترة (2012-2021م)

ثانيًا: التوزيع الجغرافي

التوزيـع الجغرافـي التراكمـي لعـدد وقيمـة القـروض المعتمـدة حسـب مناطـق المملكـة حتـى نهايـة 2021م

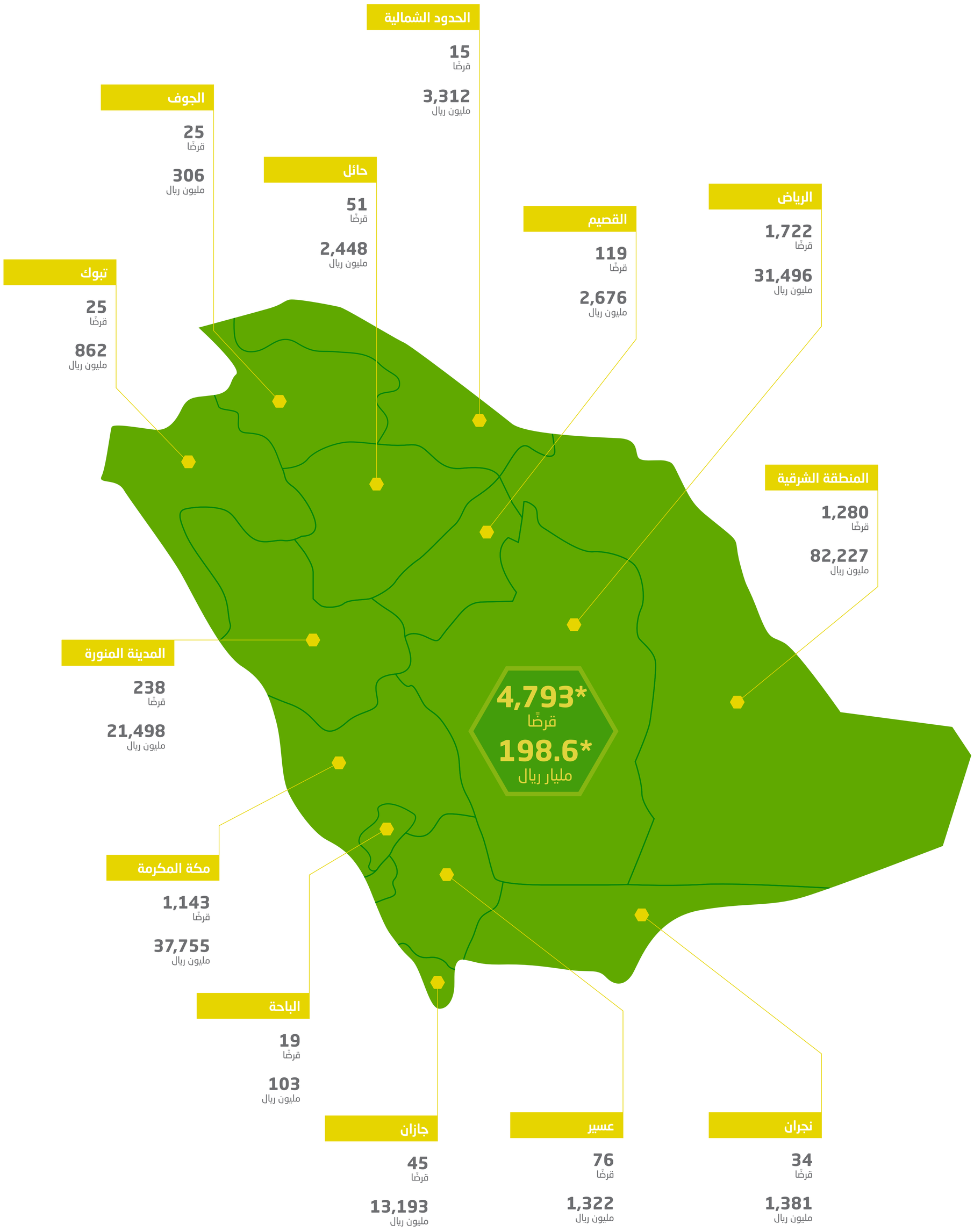

* قرض واحد لمناطق متعددة قيمته 29 مليون ريال

التوزيع النسبي للقروض المعتمدة خلال العام 2021

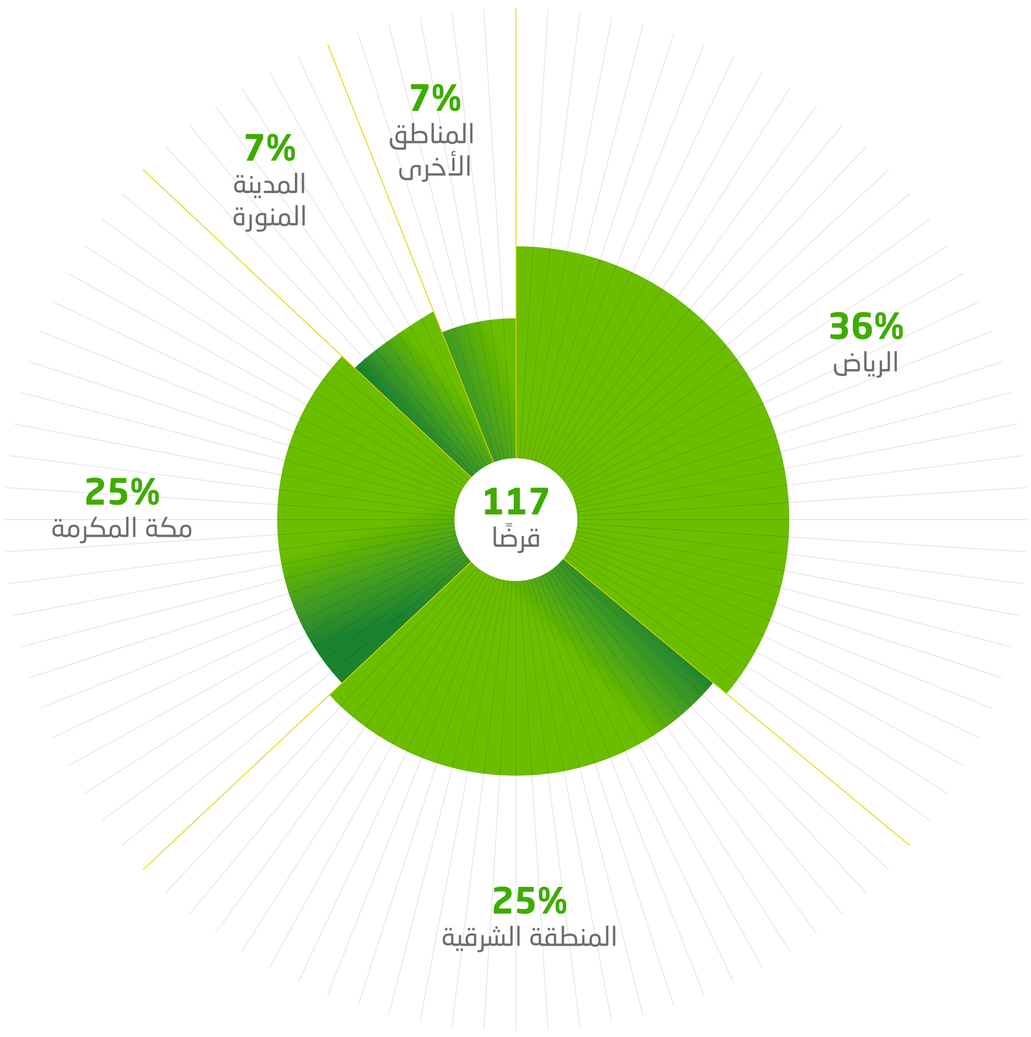

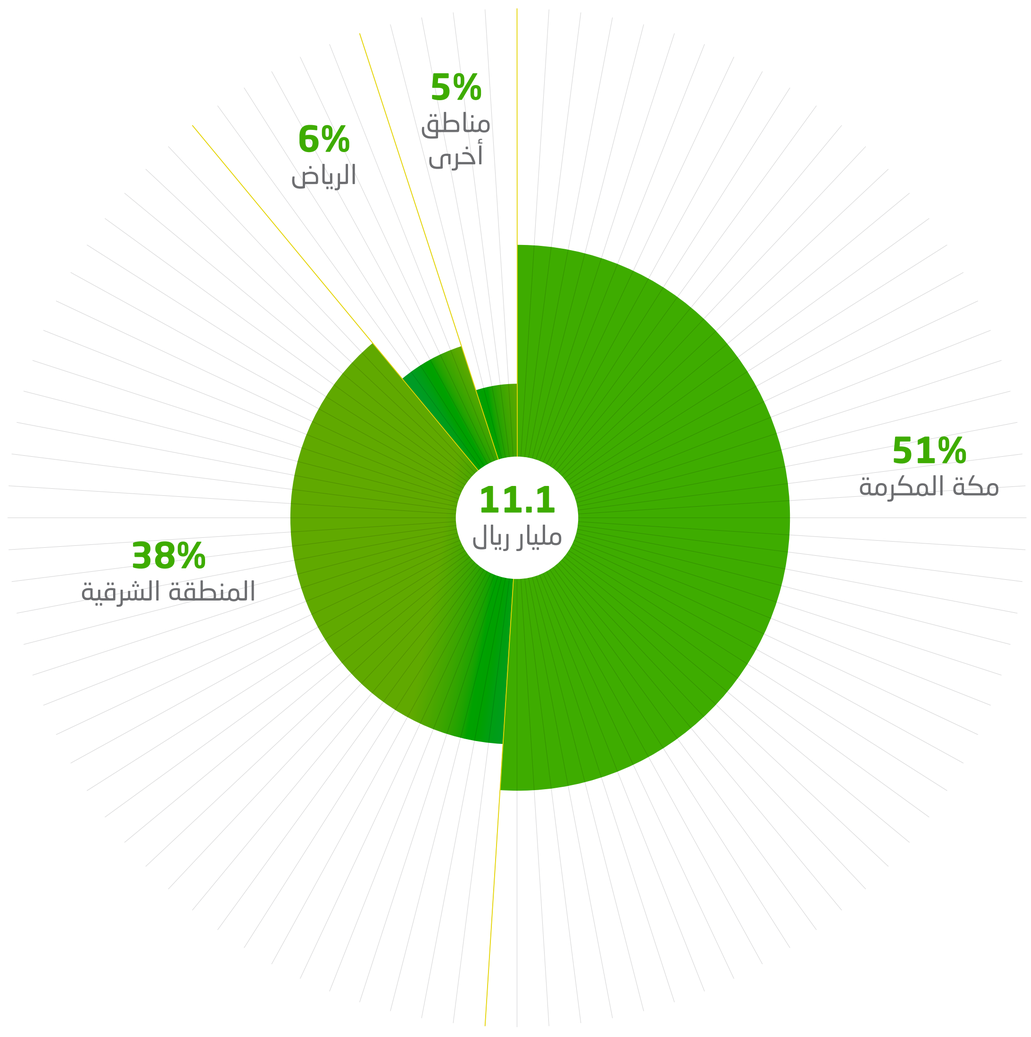

التوزيع النسبي التراكمي للقروض المعتمدة حتى نهاية عام 2021م

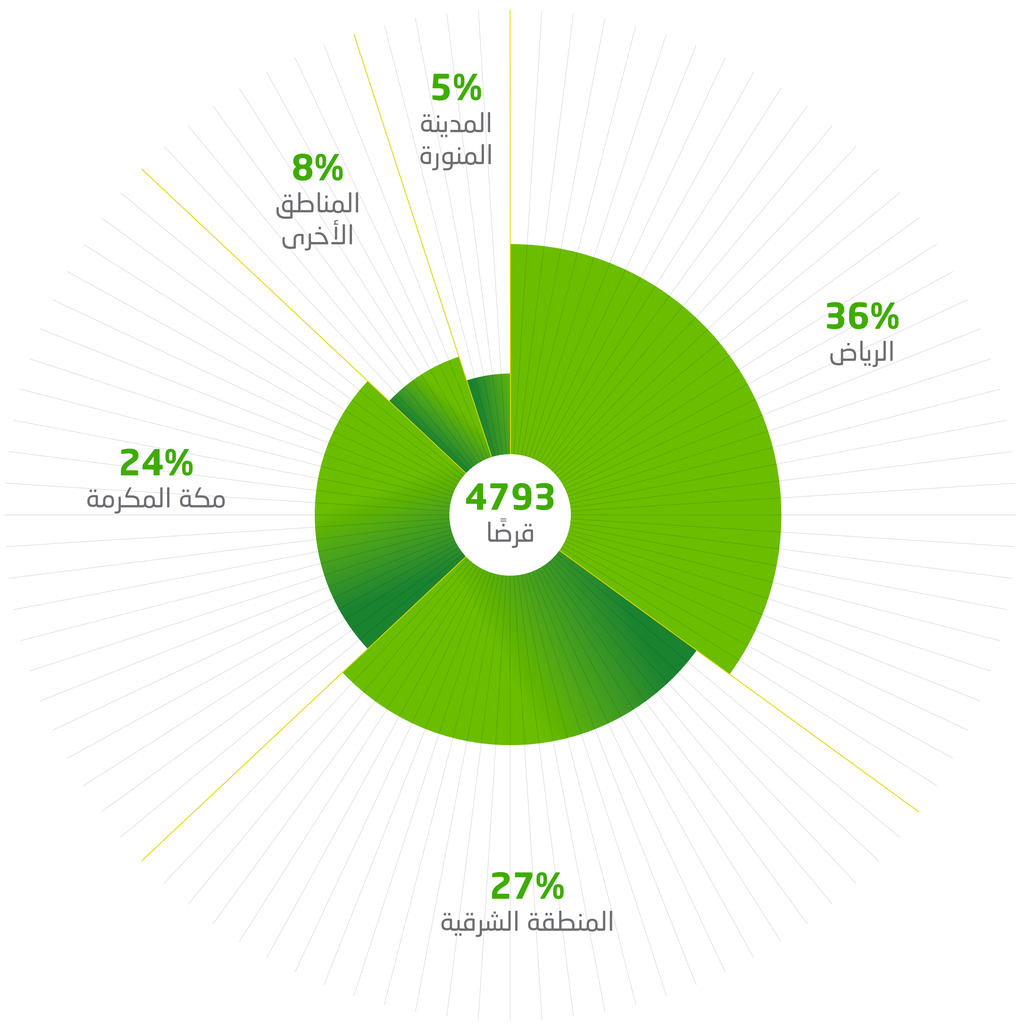

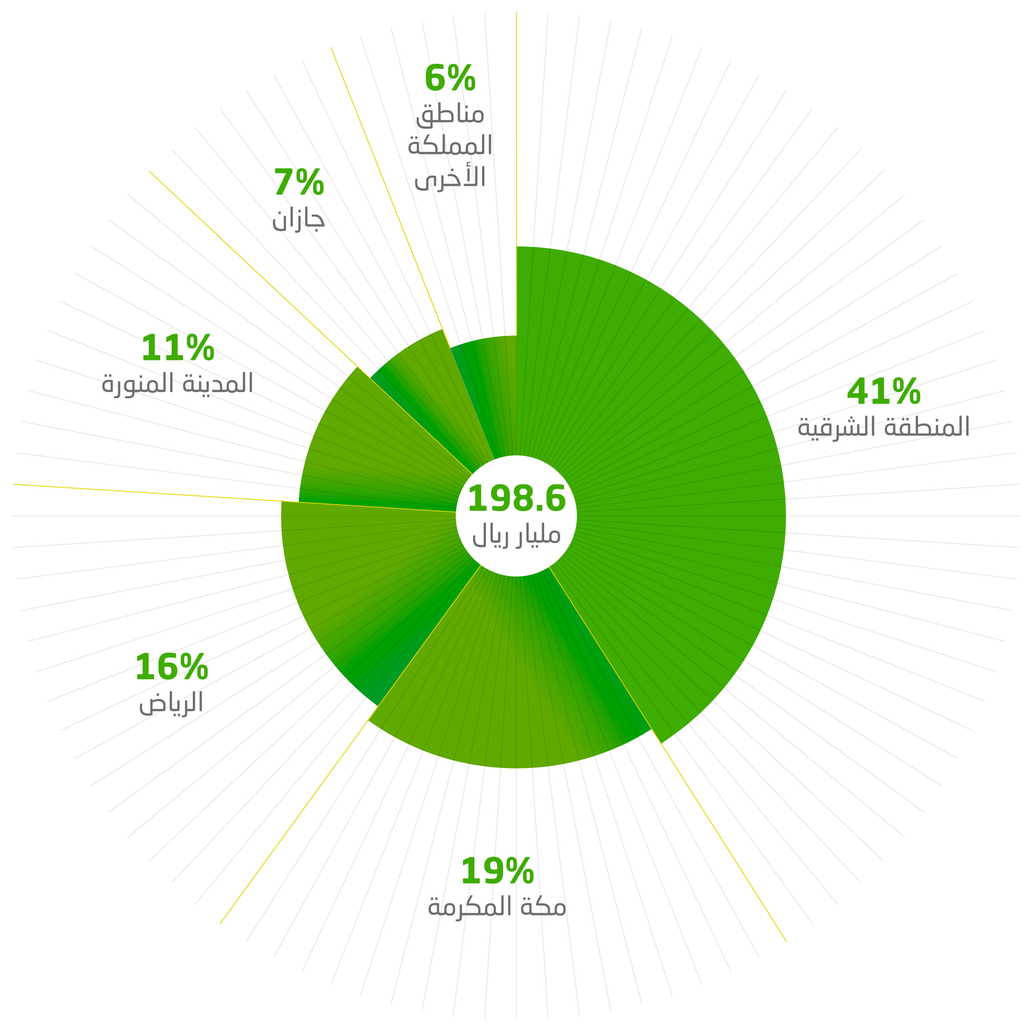

2.1 منطقة الرياض

القروض المعتمدة خلال 2021م:

42 قـرضًا

%36 من إجمـالـي عدد القروض

المرتبة الأولى في عدد القروض

702 مليون ريال

%6 من إجمـالــي قيمة القروض

المرتبة الثالثة في قيمة القروض

القروض التراكمية المعتمدة حتى عام 2021م

1,722 قرضًا

%36 من إجمـالـي عدد القروض

المرتبة الأولى في عدد القروض

31,496 مليون ريال

%16 من إجمـالــي قيمة القروض

المرتبة الثالثة في قيمة القروض

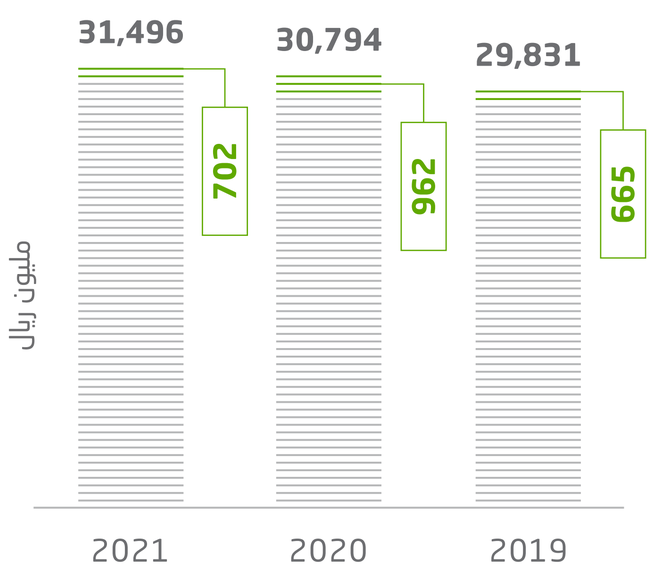

القروض التراكمية خلال الفترة (2019-2021م)

2.2 منطقة مكة المكرمة

القروض المعتمدة خلال 2021م:

29 قـرضًا

%24 من إجمـالـي عدد القروض

المرتبة الثالثة في عدد القروض

5,645 مليون ريال

%51 من إجمـالــي قيمة القروض

المرتبة الأولى في قيمة القروض

القروض التراكمية المعتمدة حتى عام 2021م

1,143 قرضًا

%24 من إجمـالـي عدد القروض

المرتبة الثالثـة في عدد القروض

37,755 مليون ريال

%19 من إجمـالــي قيمة القروض

المرتبة الثانية في قيمة القروض

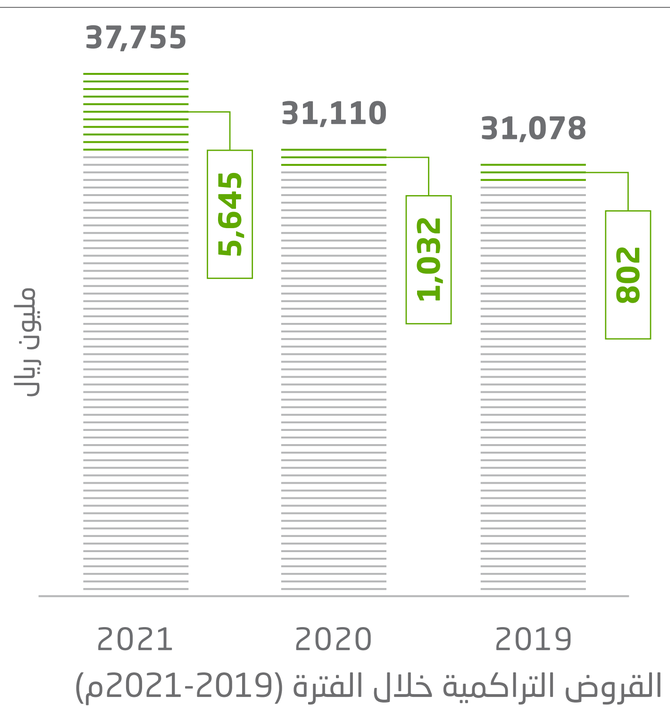

القروض التراكمية خلال الفترة (2019-2021م)

2.3 المنطقة الشرقية

القروض المعتمدة خلال 2021م:

30 قـرضًا

%26 من إجمـالـي عدد القروض

المرتبة الثانية في عدد القروض

4,266 مليون ريال

%38.4 من إجمـالــي قيمة القروض

المرتبة الثانية في قيمة القروض

القروض التراكمية المعتمدة حتى عام 2021م

1,280 قرضًا

%27 من إجمـالـي عدد القروض

المرتبة الأولى في عدد القروض

82,238 مليون ريال

%41 من إجمـالــي قيمة القروض

المرتبة الثانية في قيمة القروض

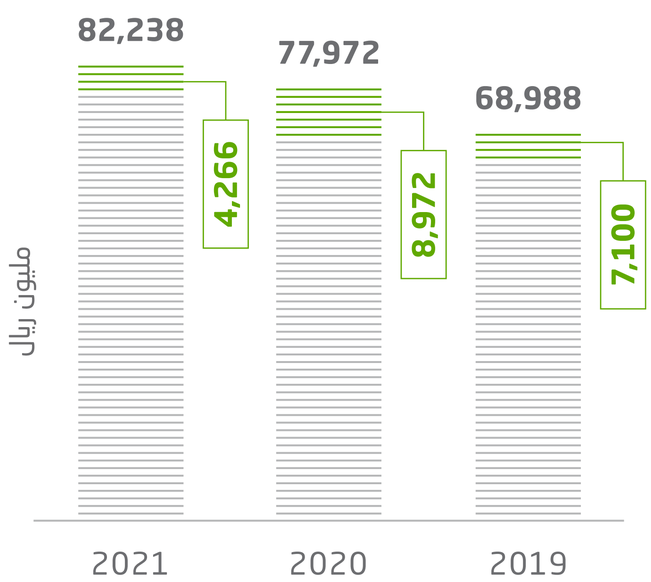

القروض التراكمية خلال الفترة (2019-2021م)

2.4 منطقة المدينة المنورة

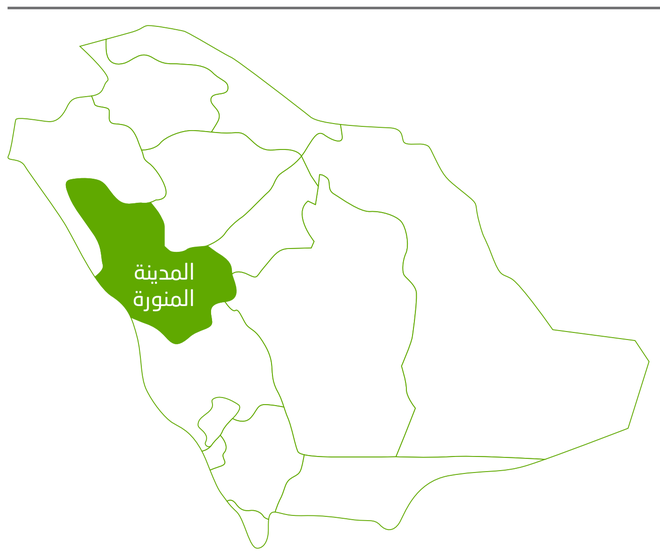

القروض المعتمدة خلال 2021م:

8 قـرضًا

%7 من إجمـالـي عدد القروض

المرتبة الرابعة في عدد القروض

276 مليون ريال

%2.4 من إجمـالــي قيمة القروض

المرتبة الرابعة في قيمة القروض

القروض التراكمية المعتمدة حتى عام 2021م

238 قرضًا

%5 من إجمـالـي عدد القروض

المرتبة الرابعة في عدد القروض

21,498 مليون ريال

%11 من إجمـالــي قيمة القروض

المرتبة الرابعة في قيمة القروض

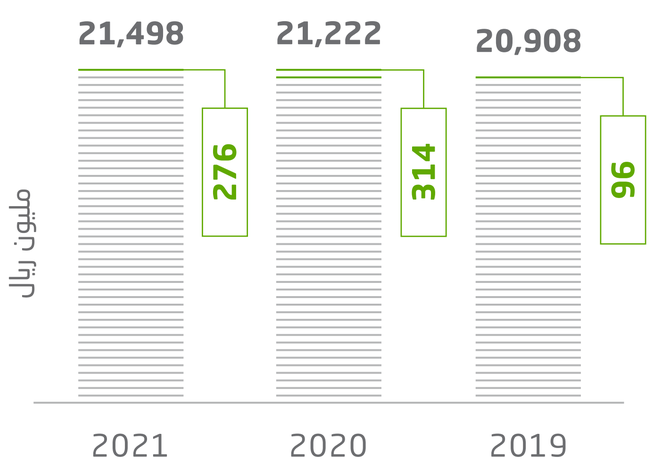

القروض التراكمية خلال الفترة (2019-2021م)

2.5 منطقة عسير

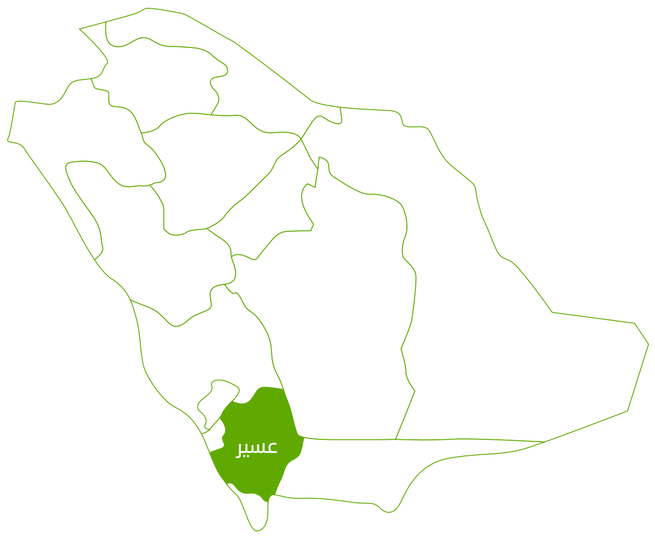

القروض المعتمدة خلال 2021م:

3 قروض

%2.5 من إجمالـي عدد القروض

المرتبة الخامسة في عدد القروض

24 مليون ريال

%0.2 من إجمالـي قيمة القروض

المرتبة الثامنة في قيمة القروض

منطقـة واعـدة مسـتفيدة مـن الضوابـط الجديـدة لتفعيـل قـرار زيـادة نسـبة التمويـل للمناطـق والمـدن الأقـل نمـوًّا، بمـا لا يزيد عن 75% من تكلفة المشـروع بـدلاً مـن 50%، وبفتـرة سـداد للقـرض تصـل إلـى 20 سـنة بـدلاً مـن 15 سـنة.

القروض التراكمية المعتمدة حتى عام 2021م

76 قرضًا

%1.6 من إجمالـي عدد القروض

المرتبة السادسة في عدد القروض

1,322 مليون ريال

%1 من إجمالـي قيمة القروض

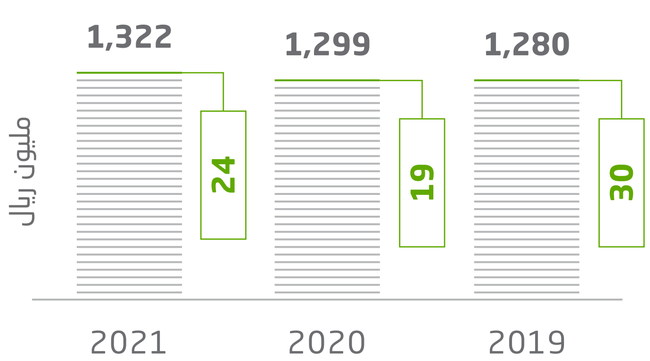

القروض التراكمية خلال الفترة (2019-2021م)

2.6 منطقة حائل

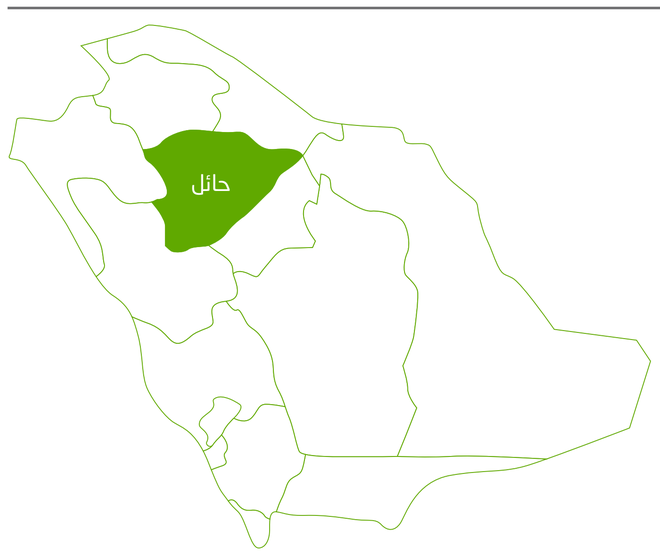

القروض المعتمدة خلال 2021م:

3 قروض

المرتبة السادسة في عدد القروض

91 مليون ريال

المرتبة الخامسة في قيمة القروض

منطقـة واعـدة مسـتفيدة مـن الضوابـط الجديـدة لتفعيـل قـرار زيـادة نسـبة التمويـل للمناطـق والمـدن الأقـل نمـوًّا، بمـا لا يزيد عن 75% من تكلفة المشـروع بـدلاً مـن 50%، وبفتـرة سـداد للقـرض تصـل إلـى 20 سـنة بـدلاً مـن 15 سـنة.

القروض التراكمية المعتمدة حتى عام 2021م

51 قرضًا

%1 من إجمالـي عدد القروض

المرتبة السابعة في عدد القروض

2,448 مليون ريال

%1.2 من إجمالـي قيمة القروض

المرتبة التاسع في قيمة القروض

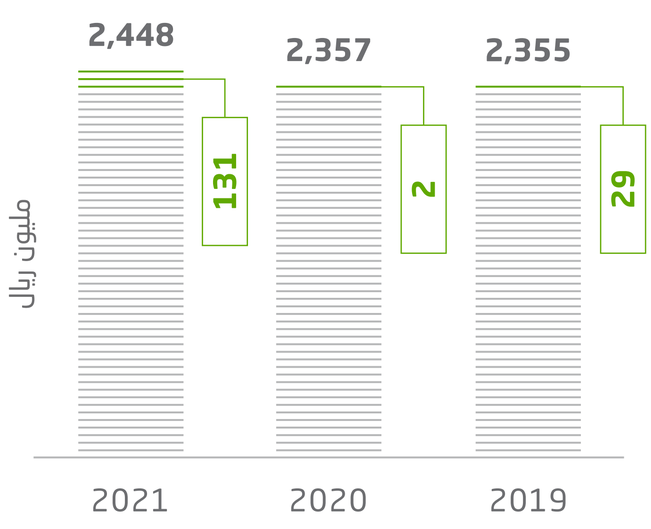

القروض التراكمية خلال الفترة (2019-2021م)

2.7 منطقة القصيم

القروض المعتمدة خلال 2021م:

1
قرض واحد

المرتبة الثامنة في عدد القروض

28
مليون ريال

المرتبة السابعة في قيمة العروض

القروض التراكمية المعتمدة حتى عام 2021م

119
قرضًا

%2.4
من إجمالـي عدد القروض

المرتبة الخامسة في عدد القروض

2,676
مليون ريال

%1.3
من إجمالـي قيمة القروض

المرتبة السابعة في قيمة القروض

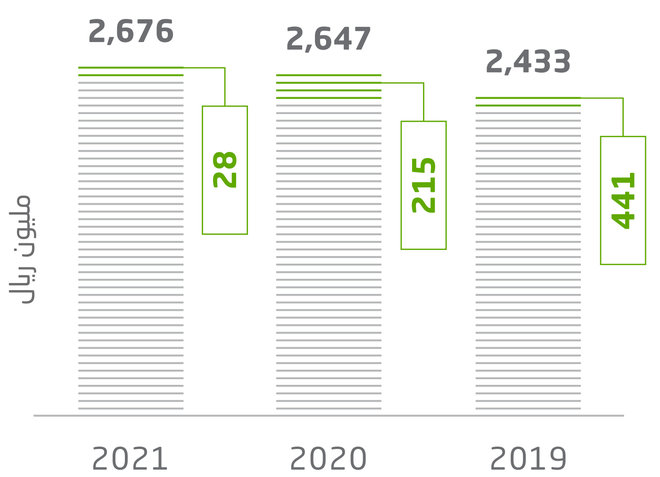

القروض التراكمية خلال الفترة (2019-2021م)

2.8 المناطق الأخرى في المملكة

القروض المعتمدة خلال 2021م:

1
قرضًا واحدًا

%1
من إجمالـي عدد القروض

81
مليون ريال

%0.7
من إجمالـي قيمة القروض

القروض التراكمية المعتمدة حتى عام 2021م

164
قرضًا

%3
من إجمالـي عدد القروض

19,174
مليون ريال

%9.5
من إجمالـي قيمة القروض

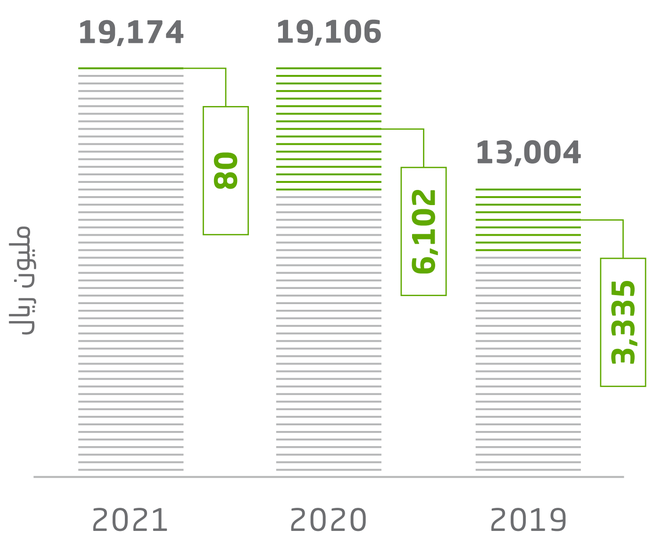

القروض التراكمية خلال الفترة (2019-2021م)

2.9 المناطق والمدن الواعدة

اعتمـد مجلـس الصنـدوق الصناعـي عـددًا مـن الضوابـط والمميـزات التي تُحدد نِسَـب تمويلـه للمشـاريع الصناعيـة فـي المناطـق والمدن ذات المسـتقبل الواعـد التي تقع خـارج نطـاق مناطـق ومـدن المملكـة الرئيسـة؛ وذلـك تنفيـذًا لقـرار مجلـس الـوزراء رقـم 296 الـذي صـدر بتاريـخ 1432/10/14هـ، القاضـي بالموافقة علـى رفع قرض الصنـدوق بمـا لا يزيـد عـن نسـبة 75% مـن تكلفـة المشـروع فـي المناطـق والمـدن الأقـل نمـوًّا (الواعـدة) بـدلاً مـن نسـبة 50%، وكذلـك مـد أجـل القـرض بمـا لا يزيـد عـن 20 سـنة بـدلاً مـن 15 سـنة؛ ليسـاهم فـي توسـيع نطـاق القطـاع الصناعـي، ويشـمل كامـل مناطـق المملكـة.

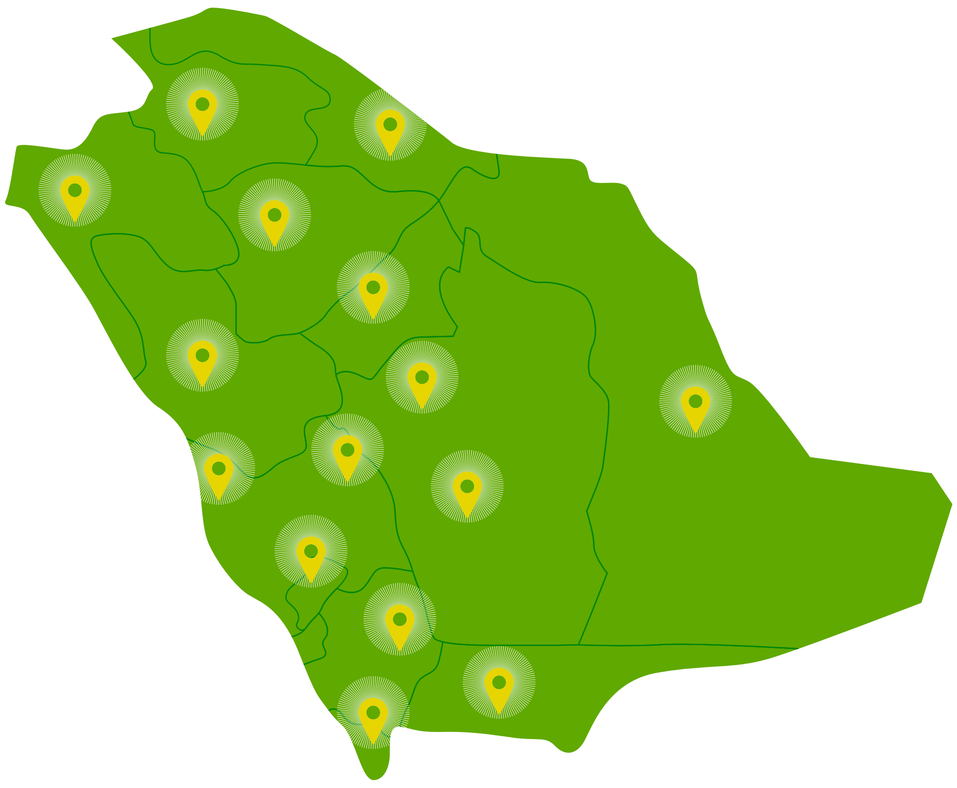

القروض المعتمدة خلال 2021م:

41 قرضًا

%35 من إجمالي عدد القروض

5,853 مليون ريال

%53 من إجمالي قيمة القروض

القروض التراكمية حتى عام 2021م

1,093 قرضًا

%23 من إجمالي عدد القروض

56,626 مليون ريال

%29 من إجمالي قيمة القروض

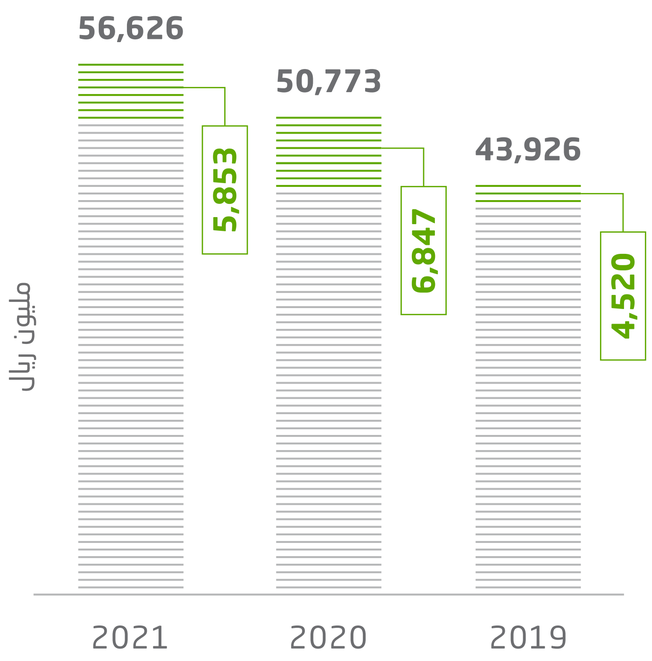

القروض التراكمية خلال الفترة (2019-2021م)

ثالثًا: اعتمادات البرامج والمنتجات التمويلية

تطبيقًا لاستراتيجية الصندوق الصناعي الهادفة لدعم بيئة النشاط الصناعي المتنوع في المملكة بشكل مستمر؛ وسعيًا لخلق بيئات استثمارية جاذبة واعدة تحفز من خلالها جميع المستثمرين في المشاريع الناشئة، وتعزيزًا لمسيرة التحول الرقمي ورفع كفاءة الطاقة للمشاريع القائمة؛ أطلق الصندوق باقة متكاملة من البرامج والمنتجات التمويلية المتخصصة، منها مايلي:

3.1 البرامج التمويلية خلال عام 2021م

برنامج **"توطين"** لرفع المحتوى المحلي عبر شراكات مع كبرى الشركات

8 قروض

818 مليون ريال

برنامج **"تنافسية"** لتحسين كفاءة المصانع ودعم الأتمتة لرفع الإنتاجية والتنافسية

3 قروض

328 مليون ريال

برنامج **"آفاق"** لتمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة

9 قروض

156.7 مليون ريال

برنامج **"أرض وقرض"** بالتكامل مع عدد من الجهات الحكومية والخاصة

6 قروض

59.4 مليون ريال

برنامج **"متجددة"** لتحفيز الاستثمارات في صناعة مكونات الطاقة المتجددة ودعم مشاريع الطاقة المستقلة

5 قروض

20.3 مليون ريال

3.2 البرامج التمويلية منذ إطلاقها حتى عام 2021م

2018

برنامج "آفاق" منذ إطلاقه عام 2018م

35 قرضًا

463 مليون ريال

2018

برنامج "أرض وقرض" منذ إطلاقها عام 2018م

16 قرضًا

149.8 مليون ريال

2019

برنامج "توطين" منذ إطلاقه عام 2019م

24 قرضًا

1.3 مليار ريال

2019

برنامج "تنافسية" منذ إطلاقه عام 2019م

9 قروض

429 مليون ريال

2019

برنامج "متجددة" منذ إطلاقه عام 2019م

10 قروض

48.4 مليون ريال

3.3 المنتجات التمويلية خلال عام 2021م

	تمويل رأس المال العامل	التمويل المتعدد الأغراض	الاعتماد المستندي مع البنوك المحلية
	15 قرضًا	2 قرضان	22 اعتمادًا مستنديًا
	95.3 مليون ريال	11.8 مليون ريال	97.8 مليون ريال

3.4 المنتجات التمويلية منذ إطلاقها حتى عام 2021م

تمويل رأس المال العامل	138 قرضًا	1.5 مليار ريال
الاعتماد المستندي مع البنوك المحلية	143 اعتمادًا	900.5 مليون ريال
التمويل متعدد الأغراض	8 قروض	40.3 مليون ريال
تمويل سلاسل الإمداد	1 قرض	64 مليون ريال

رابعًا: تمويل المشاريع المختلطة والأجنبية

دأب الصنـدوق منـذ إنشـائه علـى تشـجيع قيـام المشـاريع الصناعيـة المختلطـة والأجنبيـة، ولتحقيـق الطموحـات الصناعيـة بمـا يتواكـب مـع تطلعـات رؤيـة المملكـة 2030. فجـذب الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر يُعـدّ أحـد أهـداف برنامـج التحـول الوطنـي الاسـتراتيجية للإسـهام فـي تمكيـن القطـاع الخـاص، واسـتقطاب ونقـل التقنيـة الحديثـة للمملكـة، وخلـق فـرص عمـل جديـدة للمواطنيـن، بالإضافـة إلـى الـدور المحـوري الـذي يقـوم بـه في فتح الأسـواق العالميـة للمنتجات الوطنيـة، فقد أولـى الصندوق اهتمامًـا خاصًّـا لجـذب الاسـتثمارات الأجنبيـة، وخاصـة مـع الشـركات العالميـة العريقـة. وسـواء كانـت هـذه المشـاريع بوجـود شـركاء سـعوديين أو بملكيـة أجنبيـة بالكامـل، فـإن الصنـدوق يتعامـل معهـا بنفـس الأسـس التـي يتعامـل بهـا مـع المشـاريع التـي يملكهـا مسـتثمرون سـعوديون.

4.1 القروض المعتمدة للمشاريع المختلطة والأجنبية خلال عام 2021م

18
قرضًا

%15
من إجمالي عدد القروض المعتمدة

9,012
مليون ريال

%81
من إجمالي قيمة القروض المعتمدة

4
مشاريع في الصناعات الاستهلاكية

4
مشاريع في الصناعات الكيميائية

10
مشاريع في الصناعات الهندسية

أثر تمويل المشاريع المختلطة والأجنبية خلال عام 2021م

6,772
فرصة عمل من إجمالي 11,812 فرصة عمل

%57
من إجمالي فرص العمل في المشاريع التي أقرضها الصندوق

4.2 القروض التراكمية المعتمدة للمشاريع المختلطة والأجنبية حتى عام 2021م

867
قرضًا

%18
من إجمالي عدد القروض المعتمدة

77.9
مليار ريال

%37
من إجمالي قيمة القروض المعتمدة

%43
متوسط مساهمة الشريك الأجنبي في المشاريع المختلطة

%63
لمشاريع في الصناعات الكيميائية

%24
لمشاريع في الصناعات الهندسية

%7
لمشاريع في الصناعات الاستهلاكية

خامسًا: المشاريع التي دخلت طور الإنتاج في عام 2021م

القطاع	قيمة القروض (مليون ريال)	عدد المشاريع	العمالة المقدرة
الصناعات الكيميائية	1,954	10	185
الصناعات الاستهلاكية	1,193	8	260
صناعات مواد البناء	383	4	761
الصناعات الهندسية	89	5	429
الصناعات الأخرى	95	2	56
المجموع	**3,713**	**29**	**1691**

05

استراتيجيــة الصنــدوق

تمكين تحول المملكة لتصبح قوة
صناعية رائدة ومنصة لوجستية عالمية

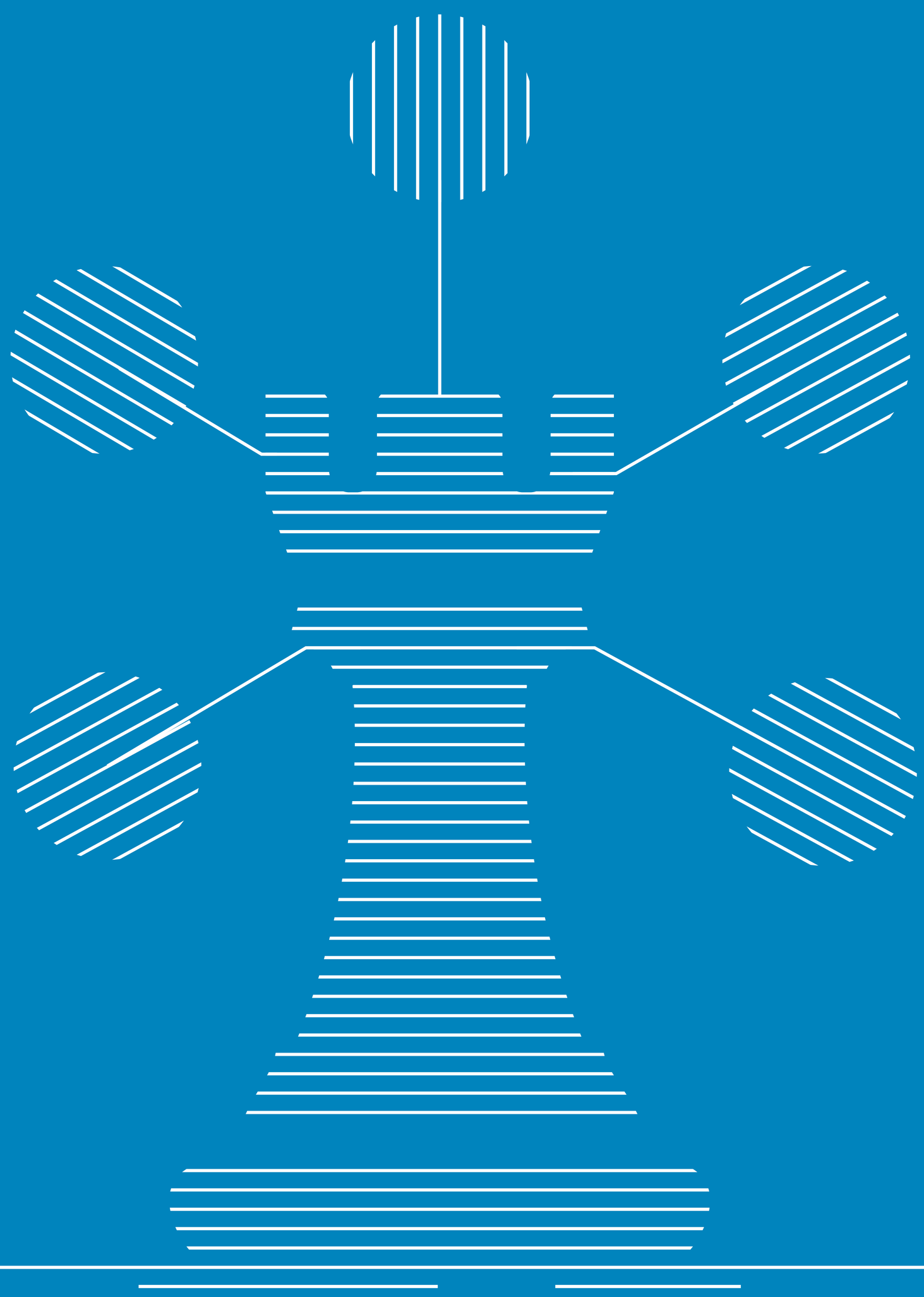

أولاً: التوجه الاستراتيجي

تركزت جهود الصندوق الصناعي لعام 2021م، على تحقيق ثلاث أولويات رئيسة من خلال عدد من المبادرات والمشاريع، استكمالًا للتوجه الاستراتيجي للصندوق الصناعي منذ عام 2018م في دعمه لأداء دوره كممكن مالي لبرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية (ندلب). وذلك من خلال المحاور التالية:

1.1 مركزية العميل ودور الصندوق كممكنٍ مالي لبرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، وذلك من خلال ما يلي:

الموافقة على تمويل مشاريع حيوية

سعيًا لتحقيق هدفه الاستراتيجي المتمثل بدعم القطاع الصناعي في المملكة، وافق الصندوق على تمويل مشاريع بقيمة 11 مليار ريال، وقام بصرف 10 مليارات ريال خلال هذا العام، مسجلاً بذلك رقمًا تاريخيًّا في مسيرته الناجحة.

خدمة الرهون الإلكترونية

سعى الصندوق لتسهيل المزيد من الإجراءات لعملائه، عبر التعاون مع وزارة العدل، لتفعيل خدمة الرهون الإلكترونية والسندات لأمر، كخطوة رائدة للعمل الحكومي في هذا المجال.

تمكين مُستقبل الصناعة الوطنية

في سياق جهوده لتمكين مُستقبل الصناعة الوطنية بشكل حيوي فاعل. أطلق الصندوق منصة الصناعة المتقدمة بالتعاون مع المنتدى الاقتصادي العالمي، لدعم الصناعات المتقدمة السعودية عبر نقل المعرفة العالمية إليها في مجال الثورة الصناعية الرابعة.

حصول الصندوق على جائزة تنفيذ مبادرات برنامج تطوير الصناعة

توج الصندوق جهوده في دعم وتمكين القطاع الصناعي في المملكة، بحصوله على جائزة الجهة التي أكملت جميع مبادراتها ضمن جوائز تنفيذ مبادرات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية.

إطلاق منتجات تمويلية جديدة لتمكين القطاع الخاص

- منتج تمويل سلاسل الإمداد بالتعاون مع بنك ساب.
- منتج للخدمات الاستشارية.
- منتج حاضنات الأعمال بالتعاون مع جامعة الملك سعود وصندوق الأمير سلطان التنموي.
- برنامج أرض وقرض لوجستي مع شركائه في منظومة الصناعة والخدمات اللوجستية.

التحول الرقمي لخدمات العملاء

استمر الصندوق بمسيرة التحول الرقمي الناجحة خلال هذا العام 2021م، ونتيجة لجهوده في التحول الرقمي، صُنّف الصندوق مِن قِبَل هيئة الحكومة الرقمية ضمن أفضل 5 جهات مالية واقتصادية في قياس التحول الرقمي التاسع، ويأتي هذا الإنجاز استمرارًا لنهج المنظومة في تقديم أفضل الخدمات للعملاء؛ حيث أطلقت وزارة الصناعة والثروة المعدنية منصةً رقميةً لخدمة المستثمرين، تضم أكثر من 26 خدمة تقدمها الوزارة عبر المنصة، وأكثر من 26 خدمة تقدمها جهات المنظومة الأخرى.

إطلاق برنامج "قادة منظومة الصناعة والثروة المعدنية"

أطلقت أكاديمية الصندوق الصناعي بالتعاون مع وزارة الصناعة والثروة المعدنية برنامج "قادة منظومة الصناعة والثروة المعدنية"، بمشاركة العديد من قادة منظومة الصناعة؛ سعيًا لتأهيل القيادات في جهات منظومة الصناعة والثروة المعدنية، كما يهدف البرنامج إلى تعزيز قيم القيادة التشاركية والابتكار والتفكير الاستراتيجي، وتمكين المشاركين من الاطلاع على أحدث ممارسات القيادة في القطاعات الصناعية والتعدينية.

1.2 بيئة العمل

الثقافة المؤسسية

حيث أثمرت جهود الصندوق في تعزيز قيم الثقافة المؤسسية الراسخة لدى جميع منسوبيه وتطويرها بشكل مستمر، بتصنيفه من قِبل مؤشر "Great Place to Work"، ضمن أفضل 70 بيئة للعمل في قارة آسيا، بناءً على نتائج عام 2020م. كما حقق الصندوق أعلى نسبة رضا منذ إطلاق هذا المؤشر بنسبة 75% لعام 2021م محققًا بذلك المركز الرابع بين جميع الجهات الحكومية المشاركة في المملكة العربية السعودية.

برامج التدريب وتأهيل الكوادر

عمل الصندوق، بالتنسيق والتعاون مع أكاديمية الصندوق على تدريب وتأهيل عملاء ومنسوبي ومنسوبات الصندوق عبر تقديمها العديد من البرامج والندوات المتخصصة، بمشاركة 4430 مستفيد ينتمون إلى أكثر من 300 جهة حكومية وخاصة في المملكة.

4430
مستفيد ينتمون

300+
جهة حكومية وخاصة

إدارة المعرفة

تماشيًا مع جهوده لترسيخ استراتيجية متطورة لإدارة المعرفة في بيئات عمله، عقد الصندوق خلال شهر نوفمبر فعالية "شهر المعرفة"؛ وذلك لمدة 15 يومًا، لإثراء معرفة كوادر الصندوق عبر عقد 24 ورشة عمل بإجمالي حضور بلغ حوالي 750 مشاركًا.

24
ورشة عمل

750
مشاركًا

برنامج الابتعاث المستمر

واصل الصندوق تنفيذ برنامجه "الابتعاث المستمر"؛ سعيًا لتأهيل وتطوير الكوادر الوطنية من خلال منحهم الفرصة لمتابعة التحصيل العلمي والأكاديمي؛ حيث ابتعث الصندوق أول موظف لنيل درجة الدكتوراه.

1.3 الاستدامة والانتقال للعمل المؤسسي

يستمر الصندوق بتطوير آليات عمله وفق استراتيجية محكمة؛ سعيًا لضمان استدامته وتهيئته للتحول والانتقال للعمل المؤسسي المتكامل، وذلك من خلال ما يلي:

ضمان الاستدامة المالية للصندوق

في سياق جهوده لضمان الاستدامة المالية، حصّل الصندوق 6.6 مليارات ريال خلال عام 2021م، أي ما يمثل نسبة 147% من المُستهدف سنويًّا، محققًا من جديد رقمًا قياسيًّا في تاريخ التحصيل لدى الصندوق.

تأسيس إطار المخاطر المؤسسية وسياسة تقبل المخاطر

عمل الصندوق على تأسيس إطار المخاطر المؤسسية وسياسة تقبُّل المخاطر، مما سيمكنه من التعامل مع المخاطر التي يواجهها بطريقة ممنهجة ومحوكمة. بالإضافة إلى حصوله على شهادة المعايير الدولية ISO بسياسة استمرارية الأعمال وتصنيف الصندوق الأكثر التزامًا بامتثاله بنسبة 95% لطلبات الأمانة العامة لمجلس المخاطر الوطني فيما يتعلق بنظام استمرارية الأعمال.

ثانيًا: المبادرات والبرامج النوعية المتطورة

تحقيقًا لرؤيته الاستراتيجية؛ استمر الصندوق بابتكار وإطلاق العديد من المبادرات والبرامج النوعية المتطورة، بالإضافة إلى باقة من المنتجات التمويلية المتخصصة؛ سعيًا لدعم وتطوير البيئات الصناعية المتنوعة في المملكة، نذكر منها ما يلي:

برنامج "أرض وقرض لوجستي"

هو أحد البرامج الجديدة التي خصصها صندوق التنمية الصناعية السعودية لمستثمري القطاع اللوجستي على وجه الخصوص، بالمشاركة مع الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن)، والهيئة الملكية للجبيل وينبع، ومدينة الملك عبد الله الاقتصادية، وذلك في إطار التوجه لتوسيع دعم قطاع الخدمات اللوجستية في المملكة، عبر تمكين المستثمرين في هذا القطاع من تقديم طلب الحصول على قرض لوجستي، وتخصيص أرض لوجستية للمشروع؛ إلى جانب تسهيل إجراءات الحصول على الدعم الذي يحتاجونه، مما يساعدهم على حفظ الوقت والجهد والمال، ويعزز الاستثمار في المدن والمناطق الصناعية والاقتصادية.

منتج "تمويل سلاسل الإمداد"

أطلق الصندوق منتجًا ماليًّا جديدًا، يهدف من خلاله لتمويل سلاسل الإمداد بالتعاون مع بنك "ساب"، سعيًا لتمكين عملاء الصندوق من الحصول على تمويل قصير الأجل للمشتري لسداد فواتير الموردين مقدمًا. وذلك بهدف تحسين إدارة النقد للمشتري والمورد على حد سواء. ويتميز هذا المنتج بأنه ذو عملية تقييم مبسطة لفترات سداد أطول للمشتري، مما يمكّن المستفيدين من السداد على شكل دفعات مقدمة على فواتير الموردين. وهو ما يسهم بدوره في تقصير دورة تحويل النقد، ويعزز العلاقة بين المشترين والموردين على نحو أفضل.

برنامج "حاضنات الأعمال الصناعية"

أطلق الصندوق هذا البرنامج بالشراكة مع "جامعة الملك سعود"، وصندوق "الأمير سلطان بن عبد العزيز التنموي"؛ بهدف تأسيس ودعم مشاريع رواد الأعمال بشكل صحيح؛ من خلال تقديمه لحزمة من الخدمات لرواد الأعمال الصناعيين لمساعدتهم وتمكينهم من إنشاء وإدارة مشاريعه الناشئة بشكل سليم ومتكامل، بدءًا بمراحل التأسيس الأولى وحتى الحصول على التمويل اللازم لهذه المشاريع.

كما يقدم البرنامج، لرواد الأعمال، الاستشارات القانونية والمحاسبية والتمويلية والتسويقية والهندسية ودراسات الجدوى. بالإضافة إلى ربط رواد الأعمال مع شبكة من المستثمرين المحتملين لمشاريعهم.

الخدمات الاستشارية

أطلق الصندوق باقة متكاملة من الخدمات الاستشارية؛ سعيًا لتحقيق استدامة مشاريع عملائه بشكل عام، ورواد الأعمال بشكل خاص. نظرًا لما تواجهه هذه المنشآت في القطاع الصناعي من تحديات متنوعة؛ حيث يقوم فريق من الاستشاريين المتخصصين في الصندوق بتقديم الدعم عبر دراسة الفرص المناسبة لتحسين الأداء وتحقيق النمو والاستدامة لهذه المشاريع.

يقدم الصندوق خدماته الاستشارية عبر فريق استشاري متخصص لتحسين أداء مشاريع الأعمال وتنميتها. وتتضمن الخدمة حصول رواد الأعمال على التحليل الكامل للوضع الراهن للمنشأة عبر تحديد نقاط القوة والضعف، من خلال فرص النمو، ومن ثم الوصول إلى مجموعة من التوصيات والحلول العلمية القابلة للتطبيق، بهدف تحسين الأداء بالشكل المطلوب.

6
خدمات استشارية خلال عام 2021

مبادرة "اسأل خبيرًا"

أطلق الصندوق هذه المبادرة بالتعاون مع "منشآت"؛ سعيًا لتقديم الاستشارات الفنية الفورية، من قبل خبراء الصندوق لدعم المستثمرين في كافة القطاعات التي يشملها تمويل الصندوق. وذلك عبر منصة "نوافذ" التابعة لمنشآت. كما توفر المبادرة سهولة وسرعة الوصول إلى خبراء الصندوق المتخصصين في كافة قطاعات الدعم، لتقديم خدماتهم إلى كافة المستثمرين من عملاء الصندوق وغيرهم.

ثالثًا: أهداف الصندوق ومؤشرات الأداء

أهداف الصندوق لعام 2021م

يستمر الصندوق بتطبيق أفضل الممارسات المهنية الإدارية والتشغيلية وفق أعلى معايير الجودة والكفاءة المعمول بها عالميًّا في هذا المجال، سعيًا لتحقيق أهدافه الاستراتيجية التالية:

زيادة الأثر الاقتصادي الناجم عن المشاريع الممولة من الصندوق

يهدف الصندوق إلى تعظيم الأثر الاقتصادي من المشاريع المُمولة من الصندوق، وذلك من خلال استحداث آلية لقياس الأثر الاقتصادي للمشاريع الممولة من الصندوق، تأخذ بعين الاعتبار عدة معايير: كالأثر على الناتج المحلي ونِسَب المحتوى المحلي، وغيرها من المعايير الاقتصادية، بالمواءمة مع الإطار العام للصندوق الوطني.

تحفيز الاستثمار في الأولويات الوطنية

يهدف الصندوق إلى تحفيز استثمارات القطاع الخاص في الأولويات الوطنية والقطاعات الاستراتيجية؛ مما يساهم في جعل المملكة قوة صناعية وتعدينية رائدة عالميًّا في الخدمات اللوجستية.

ضمان الاستدامة المالية

يهدف الصندوق إلى تعزيز الاستدامة المالية على المدى الطويل؛ من خلال الاستخدام الفعال للموارد المالية، وتحسين عمليات الصرف والتحصيل.

تحقيق التميز في تجربة العميل

يهدف الصندوق إلى تحقيق التميز في تجربة العملاء؛ من خلال ربط نجاح الصندوق بنجاح العميل.

تحسين تجربة الموظفين

يهدف الصندوق إلى تأسيس نهج شامل يساهم في تحويله إلى أفضل بيئة عمل وتحسين تجربة الموظفين.

مؤشرات أداء الصندوق لعام 2021م

بهدف التطوير المستمر للأداء وتعظيم الأثر والإنجاز، لجميع أنشطته وفعالياته، يضع الصندوق مؤشرات دقيقة ناظمة لأدائه معبرة عن إنجازه بأثره المتنامي الفاعل، كما هو مبين فيما يلي:

#	الأهداف الاستراتيجية	#	مؤشرات قياس الأداء	المستهدفات 2021	المحقق 2021
1	زيادة الأثر الاقتصادي من المشاريع الممولة من الصندوق	1.1	آلية احتساب خط أساس لمؤشرات الأثر الاقتصادي لمشاريع الصندوق	نعم/لا	نعم
2	تحفيز الاستثمار في الأولويات الوطنية	2.1	نسبة القروض المعتمدة لعام 2021م	%100 (11 مليار ريال)	%101 (11.1 مليار ريال)
		2.2	نسبة عدد القروض المعتمدة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من إجمالي عدد القروض المعتمدة لعام 2021م	%80	%74 (117\87)
		2.3	نسبة المبالغ المصروفة لعام 2021م	%100 (10 مليارات ريال)	%102 (10.2 مليار ريال)
3	ضمان الاستدامة المالية	3.1	نسبة المبالغ المحصلة لعام 2021م	%100 (4.5 مليار ريال)	%144 (6.5 مليار ريال)
4	تحقيق التميز في تجربة العميل	4.1	مؤشر رضا عملاء الصندوق	%65	%61
5	تحسين تجربة الموظفين	5.1	مؤشر الارتباط الوظيفي	%70	%75

مستهدفات الصندوق للعام 2022م

استكمالًا لجهوده المبذولة خلال السنوات القليلة السابقة، سيرتكز عمل الصندوق في 2022م على المحاور التالية:

1 - تمكين العميل

يعمل الصندوق على أن يكون العميل هو محور تركيزه عند تصميم البرامج والمنتجات والخدمات، سعيًا لضمان وصوله إلى تحقيق كامل أهدافه طوال رحلته مع الصندوق. ويستمر الصندوق في مسيرته هذه التي بدأها من سنوات، حتى يصبح جهة موثوقة يشهد لها العميل بذلك. وسيصبح التركيز في 2022م من خلال هذا المحور على التالي:

- تمكين العميل خارج الصندوق من خلال دعمه بشكل استباقي ومبتكر مع الجهات الأخرى.
- تفعيل الأدوات اللازمة التي تساعد الصندوق على اتخاذ قراراته بشكل صحيح، كونه على دراية أكبر. والعمل بنفس الوقت على تطوير منتجاتنا وخدماتنا الممكنة لعملائنا.
- الاستمرار في تحسين جودة البيانات لدى الصندوق، للاستفادة منها مستقبلاً في تمكين العميل معرفيًا.

2 - العمل المؤسسي

عمل الصندوق من خلال تطويره للعديد من المنتجات، على إنشاء إدارات وأقسام متخصصة جديدة في السنوات الماضية؛ لتمكينه من توثيق كل ما يقوم به اليوم بالجودة المطلوبة وحفظها في الأماكن المناسبة، وسيتم تركيز الصندوق في هذا السياق خلال عام 2022م على التالي:تمكين العميل خارج الصندوق من خلال دعمه بشكل استباقي ومبتكر مع الجهات الأخرى.

- العمل على تطوير استراتيجية الصندوق للخمس سنوات القادمة، والتي ستساعده على تحقيق أهدافه التنموية بالتعاون مع القطاع الخاص.
- تعزيز جودة العمل لتحقيق التميز المؤسسي؛ من خلال التوثيق والحفظ لسد الفجوات الحالية، والاستمرار في تحسين التخطيط والميزانية.
- استمرار جهود إدارة المعرفة، وتسريع إنشاء المحتوى لتعزيز استدامة المعلومات لدينا، وبناء الذاكرة المؤسسية للصندوق، فكل هذه الجهود هي أساس للانطلاق نحو عصر جديد من تحليل البيانات في الصندوق الصناعي؛ والتي سوف تسهم في رفع جودة العمل الداخلي في الصندوق.

3 - ثقافة العمل

يسعى الصندوق دائمًا إلى ضمان وجود ثقافة عمل قوية لخلق أفضل بيئة عمل ممكنة، وذلك عبر:

- بناء معمل للابتكار وتعزيز أدوات التصميم لدى موظفي الصندوق.
- مواصلة العمل على تحسين بيئة الصندوق وثقافته من خلال عدة مبادرات؛ منها: إبراز الكفاءات المهنية والقيادية الجديدة للصندوق، والتي تسهم في تعزيز قيمه المؤسسية.

#	الأهداف الاستراتيجية	#	مؤشرات قياس الأداء	المستهدفات 2022
1	زيادة الأثر الاقتصادي من المشاريع الممولة من الصندوق	1.1	متوسط درجات الأثر الاقتصادي للمشاريع المعتمدة	واعد
2	تحفيز الاستثمار في الأولويات الوطنية	2.1	نسبة القروض المعتمدة لعام 2022م	100% (12 مليار ريال)
		2.2	نسبة عدد القروض المعتمدة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من إجمالي عدد القروض المعتمدة لعام 2022م	80%
		2.3	نسبة المبالغ المصروفة لعام 2022م	100% (6 مليارات ريال)
3	ضمان الاستدامة المالية	3.1	نسبة المبالغ المحصلة لعام 2022م	100% (6 مليارات ريال)
4	تحقيق التميز في تجربة العميل	4.1	مؤشر رضا عملاء الصندوق	65%
5	تحسين تجربة الموظفين	5.1	مؤشر الارتباط الوظيفي	75%

رابعًا: تطوير الأعمال الرقمية

يستمر الصندوق باستثمار أفضل الوسائل والموارد الممكنة لتطوير أعماله بشكل متكامل بالشكل الذي يمكنه من تحقيق جميع أهدافه الاستراتيجية؛ وذلك من خلال ما يلي:

4.1 الحلول والتطبيقات الرقمية

يواصل الصندوق دعم إدارات الأعمال من خلال إدارة تقنية المعلومات، كجزء من خطة التحول الرقمي وبرنامج ترتيب البيت الداخلي لتقنية المعلومات لتطوير حلول جديدة وتطبيقها لتحسين عمليات الصندوق وإعداد التقارير والاتصالات من خلال:

برنامج ترتيب البيت التقني (OTH)

- التميز التشغيلي لتقنية المعلومات
- الأتمتة والإبداع
- البنية التحتية والأتمتة الشاملة
- الأمن وضبط الدخول
- إعداد التقارير وعمليات التحليل المنطقي
- دعم وتسريع نظام إدارة الإقراض
- تقنية المعلومات وحوكمة البيانات

4.2 نظام إدارة الإقراض وعلاقات العملاء

ساهم التحول الرقمي للصندوق في ارتفاع عدد القروض المعتمدة بنسبة 38%، وارتفاع القدرة الاستيعابية لمعالجة القروض ودراستها إلى 3 أضعاف، بالإضافة إلى تقليص مدة إجراءات الحصول على القروض بنسبة 53% لتنخفض من 11 شهرًا إلى 5 أشهر فقط وفقًا للمعايير العالمية، حيث تم تطوير عدد من الخدمات الإضافية في نظام إدارة الإقراض وعلاقات العملاء؛ حيث تمت أتمتة المزيد من الإجراءات، بالإضافة إلى توفير العديد من الخدمات الإلكترونية للمستفيدين والموظفين، وتسهيل الوصول إليها من مختلف الأجهزة المكتبية والذكية. سعيًا لتحقيق كلّ مما يلي:

- إطلاق العقود والسندات لأمر الإلكترونية
- الأصول الثابتة للرهن العقاري
- تحسين خطة التمويل
- تحسين خدمة الرهن العقاري
- تعزيز أمن النظام لحماية بيانات العملاء والصندوق
- تحسين اتفاقية مستوى الخدمة
- أداة مراقبة تقييم المخاطر
- تحسين طلب التحصيل
- تحسين طلب الحفظ الآمن
- أتمتة خطابات التحصيل والتوقيع الإلكتروني
- لوحة معلومات مؤشرات الأداء الرئيسية للصندوق
- تحسين تجربة العملاء (القرض الإلكتروني)
- إتمام العديد من عمليات الربط مع مختلف الجهات الحكومية وبعض الجهات ذات العلاقة

سعيًا لتسهيل تجربة العملاء والمستفيدين (قبل التقديم على القرض، وأثناء التقديم على القرض وبعد الحصول على القرض). ومن هذه الجهات:

وزارة التجارة Ministry of Commerce
بنك التنمية الاجتماعية SOCIAL DEVELOPMENT BANK
وزارة الاستثمار Ministry of Investment
صندوق التنمية العقارية REAL ESTATE DEVELOPMENT FUND
SIMAH السعودية للمعلومات الائتمانية Saudi Credit Bureau
وزارة الصناعة والثروة المعدنية Ministry of Industry and Mineral Resources
SPL
بنك الرياض riyad bank

4.3 أتمتة منتجات الصندوق

استمر الصندوق بأتمتة كافة المنتجات التي يطلقها، لتسهيل وصول جميع المستفيدين والاستفادة منها بكل يسر وسهولة؛ حيث تم الانتهاء من أتمتة العديد من المنتجات الجديدة للصندوق والأنظمة والخدمات، والتي تتماشى مع استراتيجية أعمال الصندوق الصناعي، والمتوائمة مع مخرجات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية لدعم جميع القطاعات المستهدفة من البرنامج لتشمل قطاعات أخرى كالطاقة والتعدين والخدمات اللوجستية، مع الاستمرار بدعم القطاع الصناعي والتي تشتمل على ما يلي:

ربط معاملات المستثمرين (الرهن العقاري، رهن الأعيان) مع وزارة العدل.

أول جهة حكومية تُفعّل التوقيع الإلكتروني للعقود بالتعاون مع وزارة العدل.

إضافة خدمة الاعتماد المستندي الرقمية بالتكامل مع بنك الرياض.

خرائط البيانات المالية لقوائم بيان.

منتج تمويل سلاسل الإمداد (المرحلة 1).

تطوير برنامج أرض وقرض للخدمات اللوجستية مع ثلاث جهات

الهيئة الملكية للجبيل وينبع
Royal Commission for Jubail & Yanbu

KAEC
مدينة الملك عبدالله الاقتصادية

هيئة المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة
Economic Cities and Special Zones Authority

التحول الرقمي

%53
تقليص مدة إجراءات الحصول على القروض

%55
انخفاض مدة الحصول على قرض (من 11 إلى 5 أشهر)

%86
انخفاض مدة توقيع العقود (من 3 أسابيع إلى أقل من 3 أيام)

2600
عدد العقود والوثائق المعتمدة إلكترونياً

190+
توقيع عقد إلكتروني

552
سند لأمر تم إنشاؤها للشركات والأفراد

رحلة الصندوق الصناعي في التحول الرقمي

القياس التاسع (2021)

مستوى النضج
التكامل

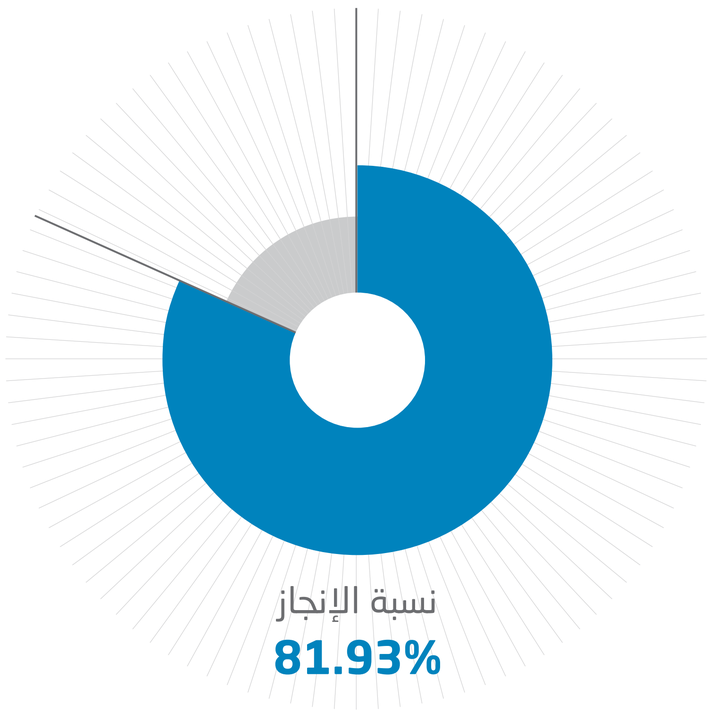

12

تحقيق المركز **الثاني عشر (12)** على مستوى الجهات في المملكة العربية السعودية

4

والمركز الرابع (4) على مستوى القطاع الاقتصادي والمالي

مستوى النضج في الخدمات الرقمية الإلكترونية (مرصد)

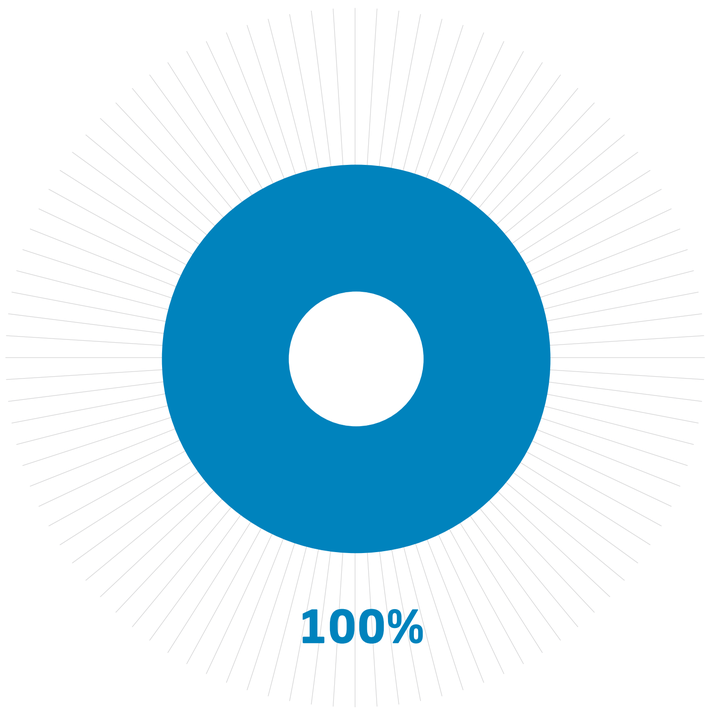

القياس الثامن (2019)

مستوى النضج
التكامل

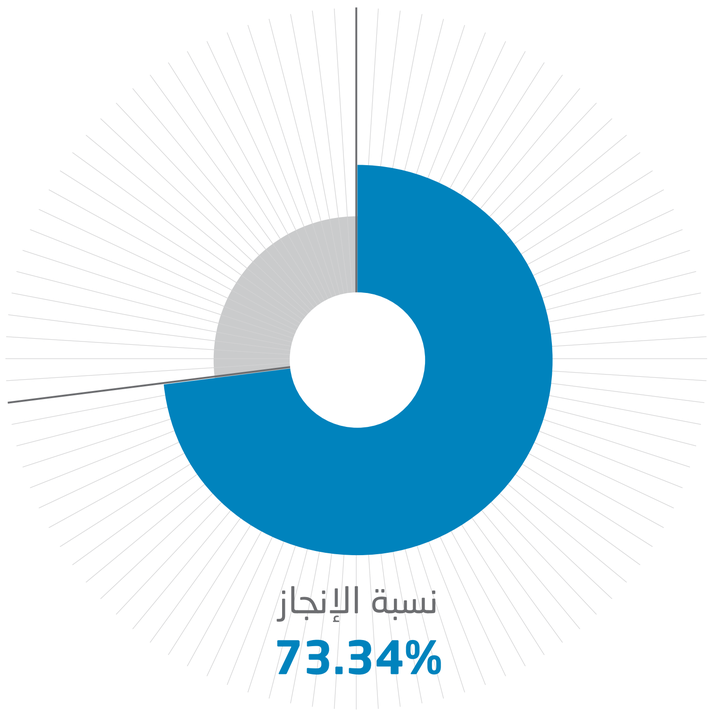

22

من ضمن أفضل اثنين وعشرين (22) جهة على مستوى المملكة العربية السعودية

3

وضمن أفضل ثلاث (3) جهات على مستوى قطاع الاقتصادي والمالي

مستوى النضج في الخدمات الرقمية الإلكترونية (مرصد)

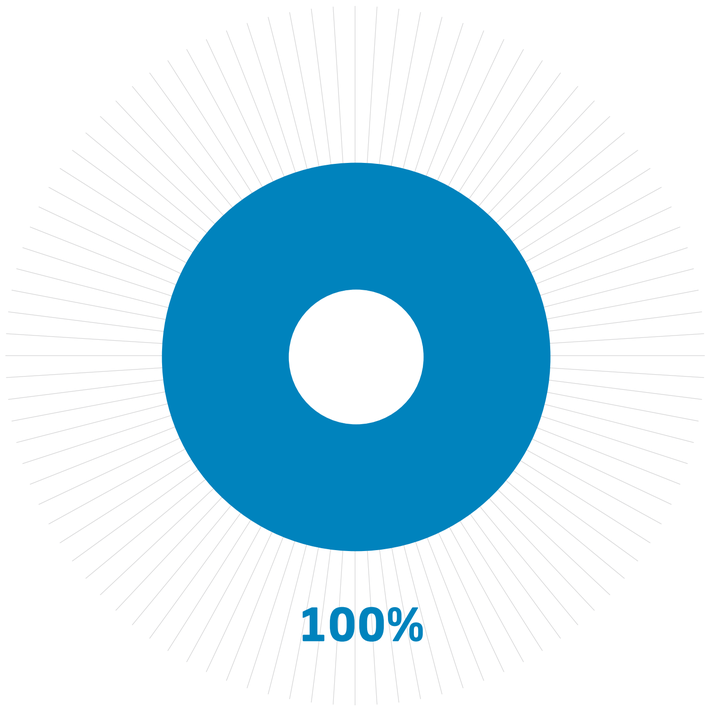

4.4 شراكات واتفاقيات الصندوق الاستراتيجية

قام الصندوق الصناعي بتطوير استراتيجية أعماله لتتماشى مع مخرجات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية (ندلب)، عبر تحويل الصندوق ليصبح المُمكّن المالي للتحول الصناعي في المملكة؛ من خلال مواءمة استراتيجيته مع تطلعات وأهداف (ندلب) لتغطية المتطلبات المالية والاستشارية للقطاعات المستهدفة. وعلى ضوء ذلك توسع الصندوق في دعم جميع القطاعات المستهدفة من البرنامج لتشمل قطاعات أخرى غير الصناعة؛ كالطاقة والتعدين والخدمات اللوجستية، مع الاستمرار في دعم القطاع الصناعي.

كما عمِل الصندوق بالتكامل مع الجهات الحكومية على تطوير البرامج والاستراتيجيات لتمكين قطاعات الصناعة والطاقة والتعدين والخدمات اللوجستية، ودعم وتشجيع الصناعة والأنشطة الاقتصادية الأخرى ذات الجدوى في المملكة، وتقديم الحلول المبتكرة لنمو وتطور الصناعة المحلية ورفع مستوى أدائها لتحقيق عوائد استثمارية مستدامة في القطاع الصناعي، و تنمية القيمة المضافة للاقتصاد المحلي عبر دعم المنتج المحلي، وتعزيز الصادرات غير النفطية، والتكامل بين القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى، بالإضافة إلى رفع نسبة مشاركة الكفاءات السعودية في القطاع الصناعي، واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، فضلاً عن نقل وتوطين التقنية.

الشراكات المحلية والدولية

منصة الصناعة المتقدمة السعودية

أطلق الصندوق **منصة الصناعة المتقدمة السعودية** بالتعاون مع منتدى الاقتصادي العالمي، بعد اختيار الصندوق من قبل المنتدى لاستضافة المنصة. وهي تعد المنصة الأولى من نوعها في الشرق الأوسط والثالثة عشرة عالميًّا، امتدادًا لشبكة منصات الصناعة المتقدمة العالمية لمنتدى الاقتصادي العالمي. وقد تم إطلاق المنصة رسميًّا في شهر نوفمبر من عام 2021م بحضور 24 عضو مؤسس للمنصة من جهات حكومية وشركات القطاع الخاص المهتمة بالصناعة المتقدمة، بالإضافة إلى جامعات ومراكز أبحاث وطنية. كما تم تحديد ثلاث أولويات رئيسية من قبل الأعضاء وستقوم المنصة بالتركيز عليها، وهي كما يلي:

- الوصول إلى المواهب وتطويرهم وتقديم المحفزات اللازمة لهم.
- دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في رحلاتها نحو التحول الرقمي.
- نقل التقنية والابتكارات لتطوير المصانع المحلية.

توقيع مذكرة تفاهم مع الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة (SASO)

تهدف هذه المذكرة إلى توفير خدمة التأهيل والتمكين لعملاء الصندوق، من أجل الحصول على شهادات الجودة المعتمدة، كشهادات الـ ISO، بهدف رفع جودة المشاريع واستدامتها.

كما تهدف إلى تكثيف ورش العمل للمصنّعين المحليين، من أجل رفع مستوى الوعي بأهمية علامة الجودة، وتطبيق المواصفات والمعايير المطلوبة.

تعزيز الشراكات والعلاقات مع العملاء

مبادرة تحسين الكفاءة التشغيلية
Operational Excellence

تم إطلاق هذه المبادرة عن طريق استغلال الخبرات الموجودة في الصندوق، وقد تم اختيار أحد مصانع الزجاج والألمنيوم لتطبيق الإطلاق التجريبي لها؛ حيث كان المصنع يواجه تحدي في استغلال الطاقة الإنتاجية الكاملة، وبتعاون فريق عمل الصندوق مع فريق عمل المصنع تم إطلاق العمليات التصنيعية بنجاح، فيما تم إعادة هيكلة المصنع، الأمر الذي أسهم في تحسين الكفاءة التشغيلية وزيادة الطاقة الإنتاجية للمصنع بنسبة (50%)، بما يعادل 13 مليون ريال كمبيعات إضافية. ويقوم فريق عمل الصندوق حاليًا باختيار العديد من المصانع لتطبيق نفس المنهجية عليها بعد نجاح إطلاقها التجريبي، وذلك بهدف زيادة الكفاءة التشغيلية للمصانع، وتعزيز القيمة التنافسية لديهم واكتساب الخبرات المتبادلة.

مبادرة خارطة الطريق لكفاءة الطاقة

قام الصندوق بإجراء دراسة متكاملة وشاملة لكفاءة الطاقة، وتم تقييمها في قطاع الصناعات الحديدية بالمملكة؛ بهدف تحديد الفرص المتاحة لرفع كفاءة الطاقة لكل مصنع خضع للتقييم مِن قِبَل فريق الصندوق المتخصص، ورفع التوصيات والمستهدفات المتوقعة لخفض استهلاك الطاقة، والذي من شأنه مساعدة المصانع للامتثال لأهداف المركز السعودي لكفاءة الطاقة، وتحفيز المستثمرين لتبني التقنيات الحديثة لكفاءة الطاقة، وجذب المستثمر للاستفادة من برامج الصندوق التمويلية التي تخدم هذا الهدف.

المشاريع المتعثرة

واجه بعض عملاء الصندوق تحديات في سداد التزاماتهم المالية تجاهه، مما حفز الصندوق على البحث عن حلول لدعم هذه المشاريع، واستحداث منتج تمويلي للاستحواذ على الأصول المتعثرة، ليتم استخدامه من قبل المستثمرين المهتمين بشراء المشاريع القائمة (المتعثرة)، والعمل على اطلاق عدة مبادرات بالتعاون مع عدة جهات في ذات المجال؛ سعياً لإيجاد الحلول المناسبة لإعادة تشغيل وتنمية تلك المصانع.

خامسًا: الشهادات والجوائز التقنية

تتويجًا لمسيرة عمله الناجحة من تأسيسه وحتى الآن؛ حصل الصندوق على باقة واسعة ومتنوعة من الشهادات والجوائز التقنية البارزة، التي تعكس تميزه بالأداء الاحترافي المتكامل؛ سعيًا لتحقيق هدفه الاستراتيجي بأن يكون الممكن الرئيس والداعم الأول لقطاع الصناعة الوطنية، سعيًا للنهوض بالواقع الصناعي المتنوع ليجعل المملكة من بين أفضل الدول الصناعية الكبرى في العالم. ونستعرض فيما يلي بعضًا من هذه الشهادات والجوائز النوعية:

مستوى التكامل في قياس
التحول الرقمي الحكومي (قياس)

الحصول على جائزتي ستيف
الذهبية في الابتكار في التطبيقات
والمعلومات في الشرق الأوسط
وشمال إفريقيا (MENA)

استمرار مزود الخدمة
المعتمد للتصديق الرقمي

جائـزة آي دي سـي للتميـز
والإبداع فـي الابتـكار الرقمي

100% مستوى النضج في مرصد
الخدمات الحكومية (مرصد)

شهادة المنهجية الوطنية للبنية
المؤسسية (NORA) المستوى 3

الشـهادة الأوليـة مـن سـاب
لمركـز خبـرة العمـلاء (CCoE)

اختيـار اسـتراتيجية تقنيـة
المعلومات من أفضل الممارسات
فـي المملكـة العربيـة السـعودي

06

تنمية القدرات البشرية

صقلٌ وإثراءٌ ودعمٌ وتأهيل

تنمية القدرات البشرية

يستمر صندوق التنمية الصناعية السعودي بتطبيق أفضل معايير الجودة والكفاءة المعمول بها عالميًّا؛ سعيًا لتطوير بيئة العمل في جميع قنوات العمل في الصندوق لتكون بيئة تنافسية جاذبة لأفضل الكفاءات والمواهب والخبرات الوطنية المتميزة؛ حيث حقق الصندوق باقة من الإنجازات المتميزة في هذا السياق خلال عام 2021م، نذكر فيما يلي أهمها:

أولاً: الثقافة المؤسسية

حصل الصندوق الصناعي على تصنيف أفضل بيئة عمل للسنة الثانية على التوالي، وذلك بعد دخوله بالمنافسة مع مئات من الجهات على مستوى عربي وعالمي، وفوزه بالتصنيف على مستوى المملكة وقارة آسيا. كما حقق الصندوق أعلى نسبة رضا منذ إطلاق هذا المؤشر؛ بتحقيقه لنسبة 75% لعام 2021م ليحتل بذلك المركز الرابع بين جميع الجهات الحكومية المشاركة في المملكة، الأمر الذي يعزز مكانة الصندوق كبيئة عمل مثالية جاذبة لأكبر عدد من المواهب والكفاءات الوطنية المتميزة.

ثانيًا: التوظيف

بلغ عدد موظفي الصندوق بنهاية العام المالي 1442 - 1443هـ من الجنسين 961 موظفًا، منهم 923 سعوديًّا يشغلون الوظائف القيادية والإشرافية والمهنية التخصصية والفنية والإدارية المساندة؛ حيث بلغت نسبة السعوديين 96% من مجموع موظفي الصندوق. وقد تمكنت إدارة الصندوق خلال عام التقرير من استقطاب وتوظيف 161 موظفًا بمختلف إدارات وأقسام الصندوق مع التركيز على إدارات النشاط الرئيسي، من أجل الإسهام في تنفيذ أهداف الصندوق الرئيسة في دعم وتنمية الصناعة في المملكة.

961 موظفاً
بنهاية عام 2021م

161 موظفًا
تم استقطابهم في مختلف الإدارات

%96
نسبة الموظفين السعوديين

ثالثًا: برامج التدريب والتأهيل

يطبق الصندوق، من خلال إدارة الموارد البشرية، المعايير الحديثة في تأهيل وتدريب الكوادر السعودية بالارتباط ببرامج التدريب ذات العلاقة بالمسار التدريبي والتدرج الوظيفي بمختلف الفئات الوظيفية بالصندوق التي تغطي جميع المجالات ذات العلاقة بطبيعة عمل الصندوق. اشتملت هذه البرامج التي تم تنفيذها للعاملين السعوديين داخل وخارج المملكة خلال عام التقرير على الدورات الأساسية المتخصصة والدورات القصيرة وحلقات النقاش والمؤتمرات المهنية والمعارض والدورات التدريبية إلى جانب التدريب العملي على رأس العمل، وكانت على النحو التالي:

6 موظفين
تدريب عملي في هيئة مدن

8 متدربين
تدريب عملي في شركة Engie

45 متدرب
في برنامج نخب

7 موظفين
تدريب عملي في شركة Ronald Berger للاستشارات الإدارية

3 موظفين
تدريب عملي في شركة Jacobs للاستشارات الهندسية

8 متدربين
تدريب عملي في شركة IKEA

10 موظفين
تدريب عملي مع بنك كريديت أجريكول الفرنسي

30 مبتعث
لبرنامج الماجستير خارج المملكة 10 منهم التحقوا في أفضل 10 جامعات بالعالم

120 جلسة توجيهية
للموظفين بالشراكة مع جهات تدريبية مميزة

55 متدرب
تدريب تعاوني من الجامعات السعودية

591 موظف
دورات عامة وتخصصية

12 موظف
حصلوا على شهادات مهنية معتمدة

18 موظف
في برنامج صناعة القادة HiPo

رابعًا: أكاديمية الصندوق الصناعي

رؤية الأكاديمية

أن تكـون منصـة رائـدة للمعرفـة وبنـاء القـدرات البشـرية فـي القطاعـات ذات الأولويـة التـي تدعـم تحقيـق التطـور الصناعـي فـي المملكـة.

رسالة الأكاديمية

بنـاء القـدرات البشـرية لمنسـوبي الصنـدوق وعملائـه ومؤسسـات المنظومـة الصناعية، وذلـك مـن خـلال تقديـم برامـج عالميـة بالشـراكة مـع مؤسسـات تعليميـة وتدريبيـة رائـدة وباسـتخدام أحـدث أسـاليب التعليـم التـي تعكـس مهـام الصنـدوق الرئيسـية بمـا يتماشـى مـع الأهـداف الوطنيـة.

أهداف الأكاديمية الاستراتيجية

- تطويـر برامـج متخصصـة تركـز علـى مهـام الصندوق الرئيسـية.
- المواءمـة الاسـتراتيجية مـع الجهـات الحكوميـة والخاصـة المتعلقـة بالمنظومة الصناعية.
- بنـاء القـدرات البشـرية بمـا يخـدم احتياجـات التنميـة الصناعيـة للصندوق وعملائه والمنظومـة الصناعيـة.
- إبـرام شـراكات اسـتراتيجية مع مؤسسـات تعليمية رائدة على المسـتوى المحلـي والعالمي لتعزيـز رحلـة التعليم.
- بنـاء مصفوفـة المهـارات والكفـاءات بمـا يتماشـى مـع الأهـداف الوطنيـة.

36
برنامجًا تدريبيًّا

200
ألف ساعة
تدريبية افتراضية

13
شراكة مع جهات
تعليمية وتدريبية

4,430
متدربًا ومتدربة

300
جهة مستفيدة من القطاعين
الحكومي والخاص

في خطوة نوعية رائدة، أطلق الصندوق أكاديميته الفريدة بهدف بناء وتصميم وتقديم برامج أكاديمية تخصصية في عدد من المجالات، وتحقيقًا لرؤى قادة المنظومة الصناعية في المملكة بأن تكون بيت خبرة وطني يقدم برامج متخصصة متطورة تواكب التوجهات الحديثة وتواءم احتياجات المنظومة الصناعية التنموية؛ سعيًا إلى إحداث أثر إيجابي فاعل في تطوير وتنمية الكوادر ورفع كفاءة القدرات البشرية لمنسوبي المنظومة الصناعية من كلا القطاع الحكومي والقطاع الخاص. وتتمثل برامج الأكاديمية في ثلاثة مسارات أساسية هي:

مسار المالية

مسار الريادة والأعمال

مسار الرقمنة والابتكار

وقد لعبت أكاديمية الصندوق دورًا حيويًّا متميزًا في دعم مسيرة عمل الصندوق، وضمان استمراريتها برغم التحديات الكبيرة التي واجهها الصندوق الصناعي الناجمة عن التداعيات السلبية الناجمة عن إجراءات الحد من تفشي فيروس كوفيد19-، والتي أدت إلى توقف بيئات العمل عن نشاطها في المملكة والعالم عام 2020م. حيث أوفت أكاديمية الصندوق بالتزامها بتقديم برامج تدريبية عالية الجودة لمنسوبي الصندوق الصناعي ولأفراد وشركات المنظومة الصناعية من خارج الصندوق، من خلال اتباع أساليب مبتكرة، عبر إنشاء منصة للتدريب عن بُعْد. فقد أثرت قيود السفر بشدة على توافر فرص التدريب الخارجي للمملكة بشكل عام، إلا أن أكاديمية الصندوق اتبعت نهجًا استباقيًّا لتوفير خبرات تعليمية فريدة وقيمة لعملاء الصندوق والمنظومة الصناعية، من خلال تكوين شراكات استراتيجية مع مؤسسات تعليمية رائدة على المستوى العالمي.

المستفيدون من برامج الأكاديمية

تقدم الأكاديمية برامج تدريبية متخصصة متنوعة تستهدف من خلالها كلاً من الشرائح التالية:

- منسوبو الصندوق الصناعي.
- منسوبو المنظومة الصناعية.
- القطاع الخاص من الشركات العاملة في قطاع الصناعة.

إنجازات الأكاديمية

حققت الأكاديمية باقة واسعة ومتميزة من الإنجازات النوعية، بأثر إيجابي فاعل على مسيرة العمل في جميع قنوات العمل في الصندوق، نذكر فيما يلي أهمها:

1 - بناء وتصميم وتقديم برامج أكاديمية نوعية تهدف إلى إحداث أثر في تطوير وتنمية الكوادر ورفع كفاءة القدرات البشرية لمنسوبي المنظومة الصناعية من القطاع الحكومي والقطاع الخاص.

الأثر المتحقق من هذا الإنجاز

- التعرف على الاحتياجات التدريبية لتحقيق أهداف المنظومة، وتمكين منسوبيها في المجالات التدريبية المناسبة في القطاع الصناعي.
- رفع مستوى المعرفة والمهارة والكفاءة لدى المشاركين؛ مما يساهم في التطوير المهني والتطوير المؤسسي.
- المساهمة في تنمية وتطوير الكوادر البشرية من القطاع الخاص في المنظومة الصناعية بما يتوافق مع رؤية 2030.
- تمكين حديثي التخرج من خلال برنامج التدريب المنتهي بالتوظيف "برنامج نخب".
- تقديم برامج لجميع المستويات من الرؤساء والمديرين والإداريين لتحقيق مفهوم التدريب الشامل للجميع.
- تصميم وتقديم برنامج قادة المنظومة الصناعية مما يحقق إيجاد لغة مشتركة وقيمًا مشتركة وتوحيد الجهود للخروج بأهداف وطموحات تتسم بالتشاركية.

2 - بناء شراكات استراتيجية مع جهات تعليمية عالمية ومحلية

سعت أكاديمية الصندوق الصناعي للبحث وإيجاد سبل ناجحة للتعاون مع عدد من الجهات العالمية والمحلية المرموقة، بهدف التكامل في تطوير وتنمية وتمكين رأس المال البشري في القطاع الصناعي الحكومي والخاص، من خلال توقيع عدد من الاتفاقيات مع (13) جهة تعليمية وتدريبية. ومن أبرز الجهات العالمية والمحلية: مركز ستانفورد للتطوير وكلية لندن للأعمال وجامعة إم أي تي وجامعة بيركلي ومعهد أعضاء مجالس الإدارات، ومركز وادي السيلكون، وأكاديمية مسك.

الأثر المتحقق من هذا الإنجاز

- تبادل الخبرات والمعارف مع الجهات العالمية الرائدة في مجالات التدريب المتخصصة.
- التكامل بين الصندوق والجهات المستفيدة لطرح وتقديم أبرز المعارف والمفاهيم والمهارات.

المستفيدون من برامج الأكاديمية التخصصية المتنوعة خلال عام 2021م:

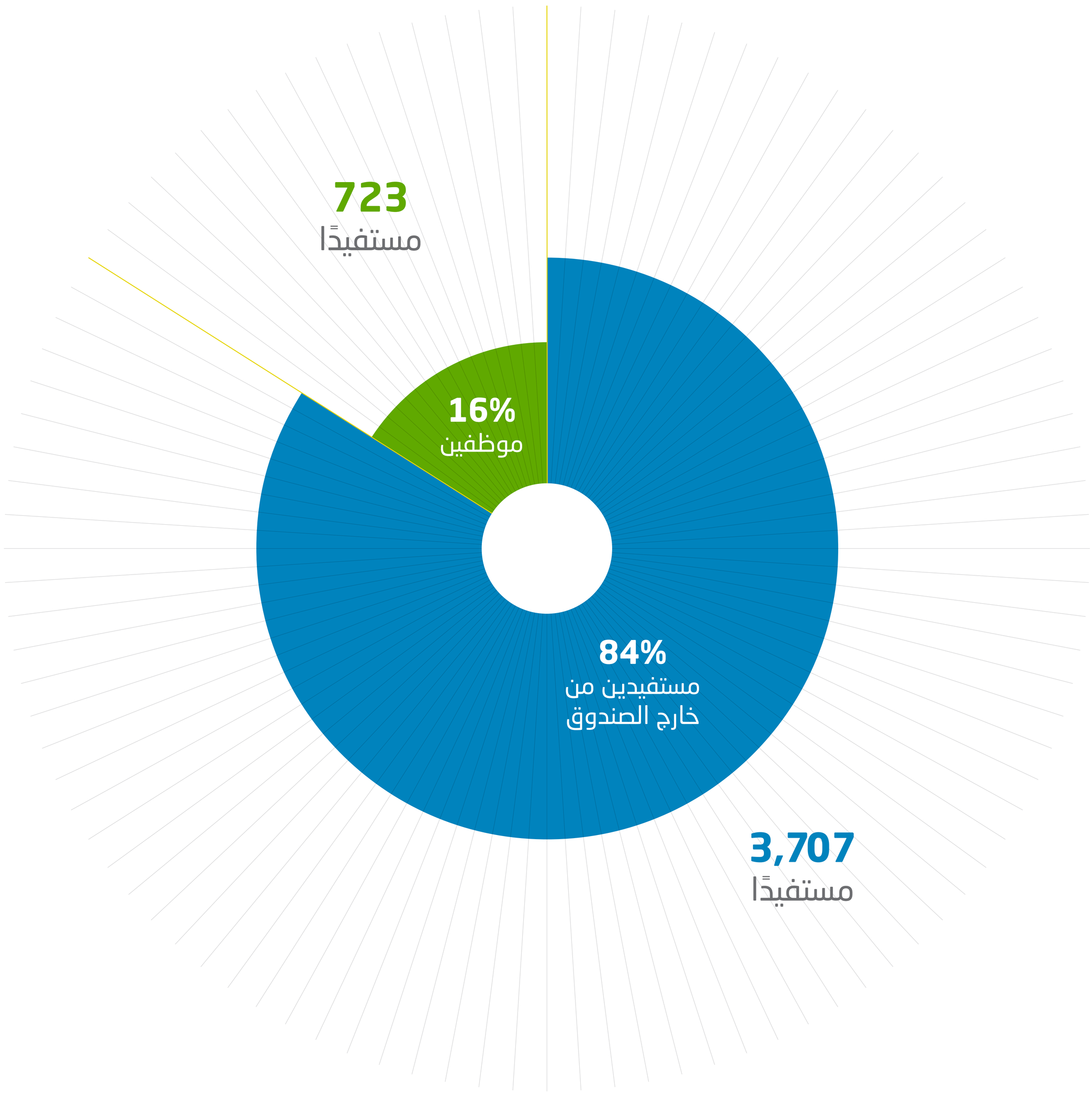

برنامج قادة منظومة الصناعة والثروة المعدنية

أطلقت أكاديمية الصندوق الصناعي بالتعاون مع وزارة الصناعة والثروة المعدنية البرنامج التدريبي "قادة منظومة الصناعة والثروة المعدنية"، وذلك برعاية معالي وزير الصناعة والثروة المعدنية، الأستاذ بندر بن إبراهيم الخريف.

حيث يسعى هذا البرنامج لتأهيل عدد 45 من قيادات 12 جهة تابعة لمنظومة الصناعة والثروة المعدنية والمحتوى المحلي وبرنامج "ندلب"، كما يهدف البرنامج إلى تعزيز قيم القيادة التشاركية والابتكار والتفكير الاستراتيجي، وتمكين المشاركين من الاطلاع على أحدث ممارسات القيادة في القطاعات الصناعية والتعدينية، ومواءمة التوجهات المستقبلية والحديثة وتعزيز التواصل الفعال بين القيادات في جهات المنظومة والجهات الداعمة والممكنة لها.

يتكون البرنامج من7 محطات تدريبية بدأت في نوفمبر 2021 ومن المخطط لها أن تكتمل في نوفمبر 2022. تهدف هذه المحطات التدريبية إلى تطوير شبكة التواصل للقائد، ومواكبة تطلعات القيادة، بالإضافة إلى عقد جلسات الإرشاد لتطوير وتنمية القدرات القيادية، وبناء الاستراتيجيات المؤسسية للجهات، وتحقيق التناغم فيما بينها بما يضمن الوصول إلى تحقيق أهداف المنظومة؛ بالإضافة إلى القيام بزيارات ميدانية لكبرى الشركات العالمية في وادي السيليكون، بجانب عقد حلقات علمية معرفية لمناقشة أبرز المواضيع في مجالات الصناعة والتعدين وممكنات الابتكار.

يذكر أن البرنامج يُقدم بالشراكة مع جهات دولية رائدة في المجال العلمي والتدريبي مثل: شركة لارود للإرشاد التنفيذي والاستشارات، ومركز ستانفورد للتطوير المهني، ومركز وادي السيليكون للابتكار، ومعهد ماساتشوستس التقني MIT.

مجلس قيادات الصندوق الشابة

نطاقات عمل المجلس

يتمحور نطاق عمل مجلس القيادات الشابة حول أربعة نطاقات رئيسية، كما يلي:

نطاق الحلول الاستشارية

يقدم المجلس من خلاله حلولاً استشارية عبر إجراء دراسات وأبحاث عميقة لمختلف الإدارات.

نطاق تطوير عمل الصندوق

يقوم المجلس بتقديم توصيات من خلال إجراء دراسات شاملة لتحديد مكامن التحسين داخل الصندوق.

نطاق التأثير المجتمعي

يعمل المجلس من خلاله على تعزيز بيئة العمل وتمثيل الصندوق في الأنشطة الداخلية والخارجية الملهمة والمحفزة للشباب.

نطاق استدامة المجلس

يعمل المجلس من خلاله على ضمان عملية انتقالية سلسة للأعضاء الجدد لمواصلة إنجازات المجلس.

أبرز إنجازات المجلس خلال عام 2021م

حقق المجلس خلال السنة المالية المنصرمة باقة من الإنجازات المتميزة، نورد فيما أبرزها:

مشروع معمل الابتكار

لعب المجلس دورًا محوريًّا في وضع استراتيجية الابتكار، ووضع إطار تشغيلي لمعمل الابتكار؛ وذلك بالتعاون مع ممثلي إدارة الموارد البشرية والشركة الاستشارية، كما تم البدء في أعمال التصميم والتنفيذ لمعمل الابتكار في الدور السابع عشر من مبنى الصندوق الجديد.

متابعة مشروع المبنى الجديد للصندوق

استمر المجلس بمتابعة أعمال التصاميم الداخلية والخارجية للمبنى الجديد للصندوق في مركز الملك عبد الله المالي، بالتنسيق والتعاون مع فريق مشروع المبنى الجديد.

تحديث إجراءات الأمن والسلامة

واصل المجلس جهوده الحثيثة لوضع إجراءات تتعلق بسلامة المركبات بالتعاون والتنسيق مع إدارة الخدمات المساندة في مشروع المبنى.

تعزيز العلاقة مع المجالس الشبابية

العمل على توثيق العلاقة بين المجلس والمجالس الشبابية الأخرى مثل: YLab لأرامكو، بالتنسيق مع باقي الإدارات وفرق العمل في الصندوق.

المبادرات الاجتماعية

قام المجلس بعدة مبادرات متميزة في إطار نشاط الصندوق في مجال المبادرات الاجتماعية؛ كمشاركته الفاعلة في برنامج جمعية النهضة "برنامج مستقبلي" بالتعريف بإدارات الصندوق، وتمكين الشباب السعودي.

07

دراسة صناعية:

قطاع الطاقة المتجددة بالمملكة

لمحة عن قطاع الطاقة المتجددة في المملكة

مقدمة

تُلقي هذه الدراسة نظرةً سريعةً على واقع قطاع الطاقة المتجددة في المملكة؛ انطلاقًا مما تزخر به من كنوز ومقدرات وفيرة، وبما أنعم الله عليها من غِنًى في مواردها الطبيعية المتجددة كالرياح والأشعة الشمسية بكميات وافرة، مما يمكنها من تنويع مصادر الطاقة الوطنية على نطاق واسع، كخطوة طموحة في مسيرة التحول الاقتصادي نحو التخفيف من الاعتماد على الوقود الأحفوري بشكل كبير، ولمواكبة التحول العالمي نحو تحقيق مبدأ "انبعاثات كربونية صفرية"، مما يعيد التوازن لمكونات الغلاف الجوي الكوني الطبيعية.

البرنامج الوطني للطاقة المتجددة (NREP)

يعد برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية (ندلب) أحد ممكنات تحقيق رؤية المملكة 2030، بالاعتماد على تطوير ودعم قطاع الطاقة المتجددة الوطنية، وفق استراتيجية طموحة تستهدف تحقيق كلّ مما يلي:

01 تعزيز الدور الحيوي للطاقة المتجددة في تنويع مصادر الطاقة، من خلال تقييم مصادرها المتنوعة في المملكة، واستثمارها عبر العديد من المشاريع الكبرى باستخدام أحدث التقنيات المتطورة المستخدمة عالميًّا في هذا المجال.

02 توفير حزمة واسعة من فرص العمل في مجال الطاقة المتجددة في المملكة، والاعتماد على الكفاءات الوطنية، ودعمهم بالمزيد من الدورات التدريبية والتأهيلية المتطورة في هذا القطاع.

وتحقيقًا لهذه الغاية، تم الإعلان عن الخطة الوطنية المنقحة للطاقة المتجددة في فبراير 2019م، وتم توسيع نطاق مهام صندوق التنمية الصناعية السعودي ليصبح الممكن المالي لبرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجيستية (ندلب).

تم تحديد هدف الوصول لإنتاج طاقة متجددة تبلغ 58.7 جيجاوات بحلول عام 2030م، بحيث تكون موزعة على النحو التالي:

40
جيجاوات طاقة شمسية كهروضوئية.

16
جيجاوات طاقة توربينية من الرياح.

2.7
جيجاوات من محطات توليد الطاقة الهجينة ومن الطاقة المخزنة.

تـم تقسـيم هـذه المشـاريع بنسـبة (30%/70%) بين وزارة الطاقـة، وصندوق الاسـتثمارات العامة علـى التوالـي، كمـا يلي:

1- تتحمـل وزارة الطاقـة مسـؤولية تنفيـذ (30%)، بحيـث تعتمـد عطاءاتهـا علـى تقديـم التكلفـة المعياريـة الكهربائيـة الأقـل مقاسـة بالهللـة لـكل كيلـو وات/سـاعة. ونبيـن فيمـا يلـي العطاءات التـي طرحتهـا وزارة الطاقـة حتـى الآن:

2017

طـرح مناقصـة المرحلـة الأولـى من خـط أنابيـب وزارة الطاقـة فـي فبرايـر 2017م (بقـدرة 300 ميجـاوات مـن الطاقـة الكهروضوئيـة، و400 ميجـاوات مـن الريـاح)، بالإضافـة إلـى تشـغيل "محطـة سـكاكا للطاقـة الكهروضوئيـة". وكان العـرض الفائـز بهـذا المشـروع بتكلفـة قدرهـا 8.78 هللـة/ كيلـووات سـاعة، فيمـا كان العـرض الفائـز لمشـروع "مزرعـة ريـاح دومـة الجنـدل" بتكلفـة قدرهـا 7.98 هللـة/ كليووات سـاعة، والـذي تـم إنجـازه وتسـليمه عـام 2021م.

2019

طـرح مناقصـة المرحلـة الثانيـة فـي يونيـو 2019م (بقـدرة 1.8 ميجـاوات طاقـة كهروضوئيـة)، والتـي تمـت ترسيتها فـي أبريـل 2021م. علمًـا بـأن المرحلـة الأولـى مـن مشـروع الفيصلية (بقـدرة 600 ميجاوات) حصلـت علـى عـرض عالمي منافـس بقيمـة 3.9 هللة/ كيلـووات سـاعة.

2020

طـرح مناقصـة المرحلـة الثالثـة فـي ينايـر عـام 2020 (بقـدرة 1.2 جيجـا وات مـن الطاقـة الكهروضوئيـة) قبـل فتـرة تفشـي جائحـة كورونـا مباشـرة، وتـم الإعـلان عـن القائمـة النهائيـة فـي أكتوبـر 2021م.

2022

مـن المتوقـع طـرح مناقصـة المرحلـة الرابعـة فـي الربـع الثانـي مـن عـام 2022م، علـى أن تتضمـن ثانـي مشـروع طاقـة رياحيـة فـي المملكـة "مزرعـة ينبـع بطاقـة قدرهـا 800 ميجـاوات)، بالإضافـة إلـى مشـروع تخزيـن هجيـن بطاقـة قدرهـا 300 ميجـاوات.

2- سـيتم التفـاوض علـى مشـاريع صنـدوق الاسـتثمارات العامـة (70%)، فـي سـياق تطويـر ودعـم قطـاع الصناعـة الوطنيـة، مـع الالتـزام بتوليـد الكهربـاء الاقتصاديـة. تـم إطـلاق مشـروع واحـد فقـط لتوليـد الطاقـة الشمسـية الكهروضوئيـة "مشـروع سـدير بطاقـة 2.2 جيجـاوات"، وفقًـا لمـا يلـي:

2021

إطـلاق المرحلـة الأولـى للمشـروع فـي أبريـل مـن عـام 2021م، برعايـة صاحـب السـمو الملكـي ولـي العهـد الأميـر محمـد بـن سـلمان، بطاقـة قدرهـا 1.5 جيجـاوات.

2022

مـن المتوقـع الإعـلان عـن المرحلـة الثانيـة فـي الربـع الثانـي مـن عـام 2022م، والتـي تضـم مشـروعين مـن مشـاريع الطاقـة الكهروضوئيـة؛ هما: محطـة الشـعيبة الثانيـة بطاقـة قدرهـا 2.1 جيجـاوات، ومشـروع رابـغ الثانـي بطاقـة 300 ميجـاوات.

والجديـر بالذكـر أن كافـة مشـاريع "البرنامـج الوطنـي للطاقـة المتجـددة" تتم وفقًـا لاتفاقيات شـراء الطاقة مـع "الشـركة السـعودية لشـراء الطاقـة"- المشـتري الرئيـس لكافـة الكهربـاء المُنتَجـة فـي المملكة بنسـبة 100% بسـعر ثابـت لمـدة 20-25 عامًا.

المشاريع الأخرى غير التابعة لبرنامج الوطني للطاقة المتجددة

تقوم الحكومة السعودية بتنفيذ المشاريع الضخمة "نيوم، البحر الأحمر للتطوير، أمالا، القدية" بالطاقة المتجددة؛ حيث تم إطلاق مشروع مشترك بين كل من "نيوم" وشركتي "أكواباور وبرودكتس الأمريكية" لتطوير محطة هيدرجين/أمونيا خضراء بسعة 1.2 مليون طن سنويًّا، بطاقة قدرها 4 جيجاوات مولدة من طاقة الرياح والطاقة الشمسية الكهروضوئية.

أبرز الجهات الفاعلة في قطاع الطاقة المتجددة في المملكة

الجهات الحكومية المعنية

01

وزارة الطاقة

تتحمل الوزارة طرح ما نسبته (30%) من مشاريع البرنامج الوطني للطاقة المتجددة. إلى جانب توطين قطاع الطاقة، بالتعاون الوثيق مع وزارة الاستثمار والبرنامج الوطني لتطوير التجمعات الصناعية.

وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

02

وزارة الصناعة والثروة المعدنية

تقوم بدعم وتطوير قطاع التصنيع في المملكة، من خلال تأمين التراخيص وتخصيص الأراضي وخدمات الدعم والتمكين الأخرى.

وزارة الصناعة والثروة المعدنية
Ministry of Industry and Mineral Resources

03

هيئة تنظيم المياه والكهرباء

تعمل على وضع وتنفيذ اللوائح التنظيمية؛ سعيًا لربط مشاريع توليد الطاقة الموزعة بالشبكة، بالإضافة إلى إصدار تراخيص التوليد بحسب الحاجة لذلك.

هيئة تنظيم المياه والكهرباء
WATER & ELECTRICITY REGULATORY AUTHORITY

04

الشركة السعودية لشراء الطاقة

تعد الجهة المستقلة والمسؤولة عن اتفاقيات شراء الطاقة لكافة مشاريع توليد الكهرباء بما فيها الناتجة عن الطاقة المتجددة في المملكة.

المشتري الرئيس
PRINCIPAL BUYER
طاقة للغد

لمحة عن المشاريع المحلية في قطاع الطاقة المتجددة

لا يزال قطاع تصنيع الطاقة المتجددة المحلي في مستهل أعماله؛ حيث تم تدشين مشروعين للطاقة المتجددة على نطاق المرافق باستخدام معدات مستوردة بالكامل. وتوجد مجموعة من الشركات المصنّعة التي بدأت للتو في مباشرة إنتاجها أو جارٍ العمل حاليًا على تطويرها، ومن المتوقع أن تمد وزارة الطاقة اعتبارًا من المرحلة الرابعة فصاعدًا، فضلاً عن مجموعة المشاريع التابعة لصندوق الاستثمارات العامة. إلا أن أبرز الاستثناءات الحاصلة تتمثل في نظام تركيب الوحدة المستخدم في محطة سكاكا الكهروضوئية؛ حيث تم إنتاج كافة المكونات الفولاذية الدقيقة محليًّا.

دور الصندوق الصناعي في دعم القطاع

أطلق الصندوق برنامج "متجددة" عام 2019م، بهدف تمويل الركائز الثلاث لمنظومة الطاقة المتجددة التالية:

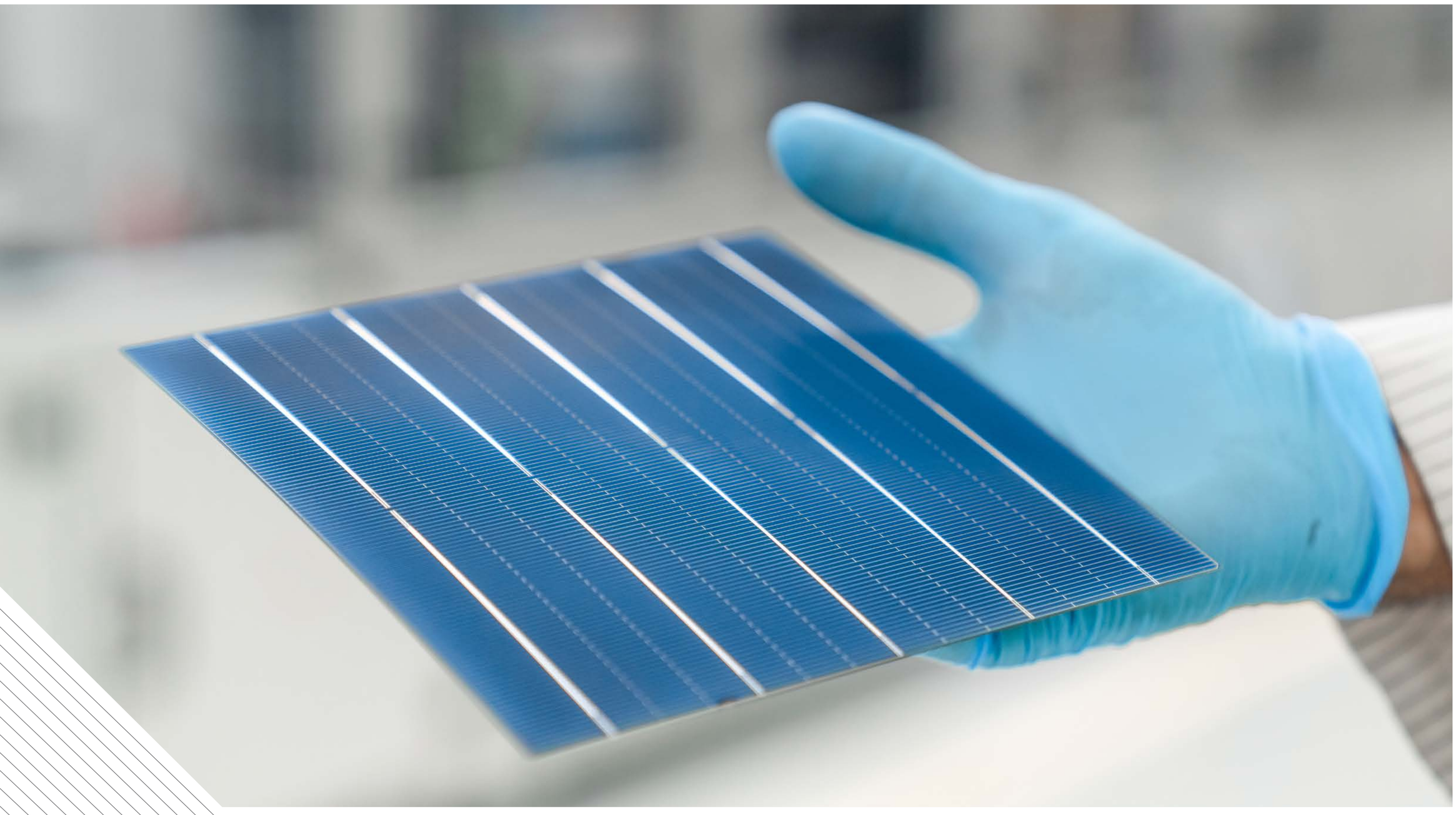

01

صناعة المكونات:

تعتبرها وزارة الطاقة إحدى أولويات توطين هذا القطاع. والتي تشمل خطوط إنتاج المكونات التالية:

- أبراج توربينات الرياح.
- أغطية المحركات "الحاضنات".
- الريَش.
- تجميع وحدات الطاقة الشمسية الكهروضوئية.
- تجميع المحولات الشمسية "العواكس".
- أنظمة التركيب الكهروضوئية.

02

البرنامج الوطني للطاقة المتجددة ومشاريع الطاقة المستقلة

03

المشاريع المستقلة لتوليد الطاقة وتوزيعها:

هي مشاريع توزيع الطاقة داخل الشبكة وخارجها لكل من القطاعين التجاري والصناعي، كأسطح مراكز التسوق ومحطات توليد الطاقة في المصانع وغيرها).

حيث تنطبق الشروط التفضيلية لهذه المشاريع على فترات سداد أطول تصل إلى (12 عامًا)، وفترات سماح تصل حتى (36 شهرًا)، ونسبة تمويل تصل إلى (75%) من التكلفة الإجمالية للمشروع. حيث وافق الصندوق على منح قروض تزيد قيمتها عن (500 مليون) ريال سعودي لمشاريع قطاع الطاقة المتجددة.

التحليل الرباعي للقطاع (SWOT)

أولاً: مواطن القوة

1. الأهداف الحكومية الطموحة لحصة الطاقة المتجددة من تنويع مصادر الطاقة، والالتزام بتنويع قطاع الطاقة بعيدًا عن المنتجات النفطية؛ بهدف الحفاظ على المواد الأولية للصادرات.
2. المملكة أكبر سوق اقتصادي في المنطقة مع تزايد معدلات الطلب على الطاقة.
3. المملكة أكبر قطاع إنشاءات في منطقة الشرق الأوسط.
4. تراجع خسائر النقل والتوزيع بسبب الاستثمار المستدام في البنية التحتية لشبكة الطاقة.
5. يساعد ارتفاع مستويات موارد الطاقة الشمسية وانخفاض أسعار الأراضي، على إطلاق مشاريع مجدية اقتصاديًّا.
6. الدعم الحكومي من خلال متطلبات العنصر المحلي.
7. التزام المشاريع الضخمة باستخدام الطاقة الخضراء بمنتجات مصنّعة محليًّا، حيثما أمكن ذلك.

S

ثانيًا: مواطن الضعف

1. المصانع منخفضة القدرات التي لا تستفيد من وفورات حجم الطلب.
2. تأخر طرح مناقصات مشاريع البرنامج الوطني للطاقة المتجددة.
3. ضعف البيئة التنظيمية والافتقار إلى الحوافز غير الداعمة لتوسيع نطاق الانتشار من خلال توليد الطاقة وتوزيعها.
4. محدودية قدرات البحث والتطوير المحلية؛ والتي يفتقر إليها تمامًا على المستوى الصناعي.
5. محدودية الموارد البشرية ذات الخبرة على جميع المستويات.

W

O

ثالثًا: الفرص

1. تنامي معدلات الطلب العالمي على مصادر الطاقة المتجددة "الكهرباء والمعدات" على المدى القصير والمتوسط، وخاصةً بعد مؤتمر الأمم المتحدة السادس والعشرين للتغيُّر المناخي 2021.
2. تعزيز صادرات الطاقة على الصعيد الإقليمي.
3. تطوير منظومة البحث والتطوير.
4. تنفيذ مشاريع تحلية المياه بالطاقة الشمسية كجزء أساس من استراتيجية الطاقة طويلة الأجل للمملكة العربية السعودية.
5. تنامي معدلات الطلب العالمي على الهيدروجين الأخضر الذي تنتجه الطاقة المتجددة بدلاً من الوقود الأحفوري.
6. توافر إمكانات هائلة لتوليد الطاقة الموزعة على الأسطح السكنية في حال تحسُّن البيئة التنظيمية.
7. في سياق تحقيق مستهدفات عام 2030، سيشهد قطاع الطاقة المتجددة بوجه عام نقصًا في العرض.

T

رابعًا: التهديدات

1. المنافسة الشديدة من الواردات الصينية.
2. تأخُّر طرح مشروع الخطة الوطنية للطاقة المتجددة.
3. يمكن أن تؤدي الطاقة الفائضة في سوق الكهرباء، بالإضافة إلى البرنامج النووي الطموح ونقص تداول الكهرباء، إلى الحد من الحوافز لتنمية الطاقة المتجددة.
4. واجهت تخفيضات الدعم وإعادة هيكلة التعرفة معارضة عامة وشكلت عبئًا كبيرًا على استهلاك الكهرباء، مما أدى إلى زيادة مخاطر إلغاء المشروع بسبب تراجع معدلات الطلب.

08

موضوع تحت الأضواء:

الثورة الصناعية الرابعة بالمملكة

الثورة الصناعية الرابعة بالمملكة

مقدمـــة

ظهر مصطلح الثورة الصناعية الرابعة لأول مرة مِن قِبَل العلماء الذين وضعوا استراتيجية فائقة التكنولوجيا للحكومة الألمانية، ليطلقه "كلاوس شواب -الرئيس التنفيذي للمنتدى الاقتصادي العالمي"- رسميًّا عام 2015. بينما يغطي هذا المصطلح الآن كلاً من أنشطة التواصل الشبكي وتحليلات البيانات المتقدمة، إلى جانب التقنيات المتطورة والذكاء الاصطناعي والتصنيع التجميعي والواقع المعزز؛ بهدف إنشاء مصانع ذكية آلية مرنة وديناميكية.

ما هي الثورة الصناعية؟

الثورة الصناعية هي عبارة عن تطبيق تقنيات وطرق جديدة، يتم استثمارها للقيام بفعاليات مترابطة ومتداخلة تسهم في إحداث تحولات اقتصادية واجتماعية متكاملة.

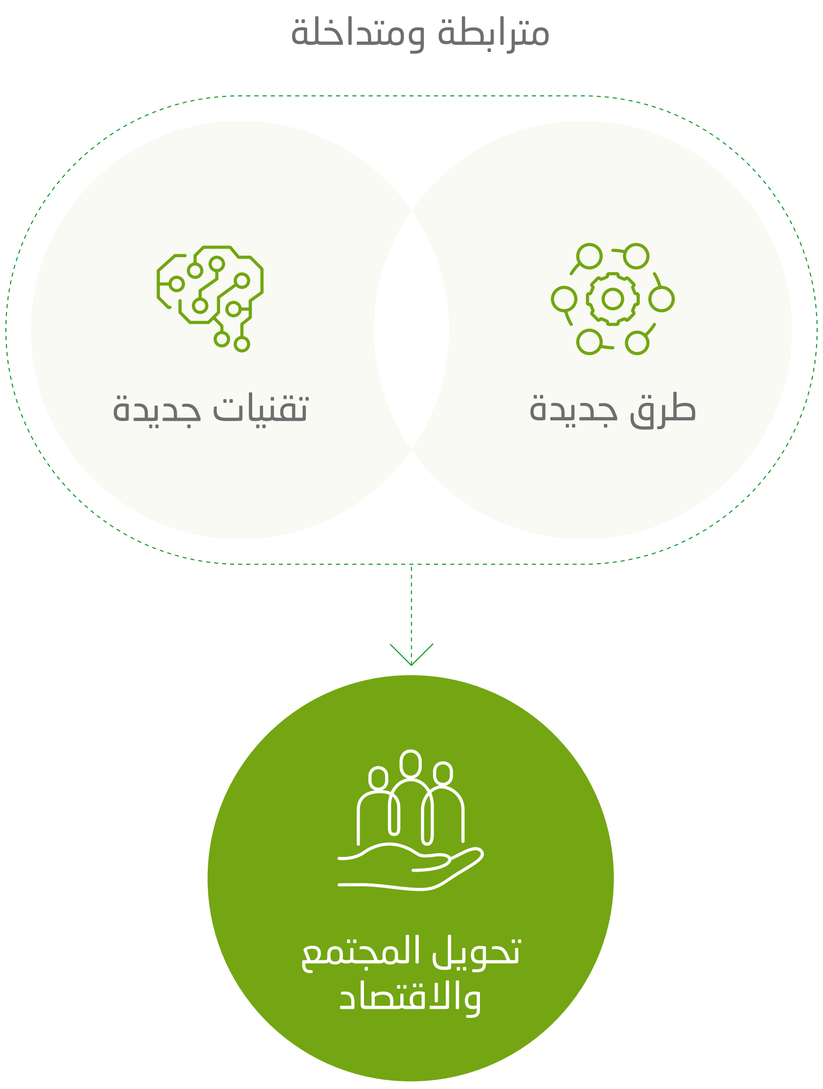

وقد أدركت الحكومات حول العالم أهمية مفاهيم الصناعة الحديثة، وأطلقت البرامج والمبادرات الاستراتيجية للاستفادة من القدرات ووضع برامج خاصة للاستثمار الناجح فيها، كما يلي:

اليابان أطلقت مبادرة
ثورة الروبوتات وإنترنت الأشياء الصناعية

الصين أطلقت مبادرة
صنع في الصين 2025

ألمانيا أطلقت منصة
الثورة الصناعية الرابعة

الولايات المتحدة الأمريكية أطلقت مبادرة
تصنيع الولايات المتحدة الأمريكية

فرنسا أطلقت مبادرة
تحالف صناعة المستقبل

السعودية أطلقت مبادرة
الثورة الصناعية الرابعة
وتمثل ركيزة مهمة لتحقيق رؤية المملكة 2030

إيطاليا أطلقت خطة
الثورة الصناعية الرابعة

حيث تقوم الحكومات بدعم هذه المبادرات والبرامج الاستراتيجية من خلال شبكات مؤسسية متعددة الأوجه، بما في ذلك الشركات والجمعيات والمراكز الأكاديمية وصناع السياسات، سعيًا لدعم مسيرة الثورة الصناعية الرابعة في بلادها.

بلغت قيمة السوق العالمية للثورة الصناعية الرابعة (430) مليار ريال سعودي بما يعادل (114.55) مليار دولار أمريكي في عام 2021. ومن المتوقع أن تصل إلى (1,414.87) مليار ريال سعودي بما يعادل (377.30) مليار دولار أمريكي بحلول عام 2029؛ بمعدل نمو سنوي مركب قدره (19.4%)*.

430 مليار ريال
قيمة السوق العالمية للثورة الصناعية الرابعة في عام 2021م

1,415 مليار ريال
قيمة السوق العالمية للثورة الصناعية الرابعة بحلول عام 2029م

* المصدر https://www.fortunebusinessinsights.com/industry-4-0-market-102375

مراحل تطوّر الثورات الصناعيّة

1830-1760

الثورة الصناعية الأولى

تشمل تنمية وتطوير مرافق الإنتاج الميكانيكية المعتمدة على الماء، ثم باستخدام الآلات والأدوات البخارية، الأمر الذي أحدث بدوره تغييرات هائلة في معدلات الإنتاج والتحول من المجتمعات الزراعية إلى مجتمعات صناعية. فالآلات تؤدي مهام العمل المطلوبة، إلا أن تشغيلها يتطلب قوى عاملة كبيرة.

1914-1870

الثورة الصناعية الثانية

التحول نحو استخدام الكهرباء والمحرك الكهربائي باعتبارهما مصدرًا رئيسيًّا للطاقة. الأمر الذي مكَّن من التركيز على الترتيب التسلسلي لآلات الإنتاج، وترتب عليه إنشاء خطوط التجميع المتحركة، فضلاً عن ظهور مفهوم الإنتاج الضخم. فيما لعبت دورًا بارزًا في الحد من معدلات العمالة الكثيفة، وأسهمت في تسريع وتيرة الإنتاج وخفض التكاليف.

2015-1969

الثورة الصناعية الثالثة

ساهم اختراع المكونات الإلكترونية والترانزستورات والدوائر المتكاملة والمعالج الدقيق في تمهيد الطريق لمفهوم وحدة التحكم المنطقي القابلة للبرمجة في عام 1968. مما مكّن من تنفيذ مهام بالغة التعقيد والصعوبة بواسطة الآلات على نحو متكرر؛ مثل الإلكترونيات متناهية الصغر، وأجهزة الاستشعار المتطورة، وأجهزة التفاعل البشري، والروبوتات، وأنظمة الرؤية التي تكمل وحدة التحكم المنطقي القابلة للبرمجة، وتوفر آلات ذاتية القيادة بشكل متزايد. وبالتوازي تطورت أجهزة الكمبيوتر وأنظمة البرمجيات لإدارة أساليب وإجراءات تسيير الأعمال، ومساعدة المشغلين على تخطيط وجدولة وتتبع تدفق المنتجات في المصانع.

2022

الثورة الصناعية الرابعة الحالية

تشمل تطبيق مجموعة من التقنيات الناشئة كالذكاء الاصطناعي، وتقنيات النانو، والحوسبة الكمية، والتقنيات الحيوية، وعلوم المواد، وتخزين الطاقة، وإنترنت الأشياء، واللامركزية في عمليات صنع القرار، والتقنيات اللاسلكية من الجيل الخامس، والتصنيع بالإضافة، والطباعة ثلاثية الأبعاد، والروبوتات المتقدمة، والواقع الافتراضي، والواقع المعزز، والمركبات المستقلة ذاتية القيادة. وترتبط تطبيقات تقنيات الثورة الصناعية الرابعة بكافة قطاعات الأعمال حول العالم، بما في ذلك الصناعة والتمويل وتجارة التجزئة والنقل والخدمات اللوجستية والحكومة ولا سيما منظومات طاقة الشبكة الذكية والمدينة الذكية، وغيرها.

دور المنتدى الاقتصادي العالمي

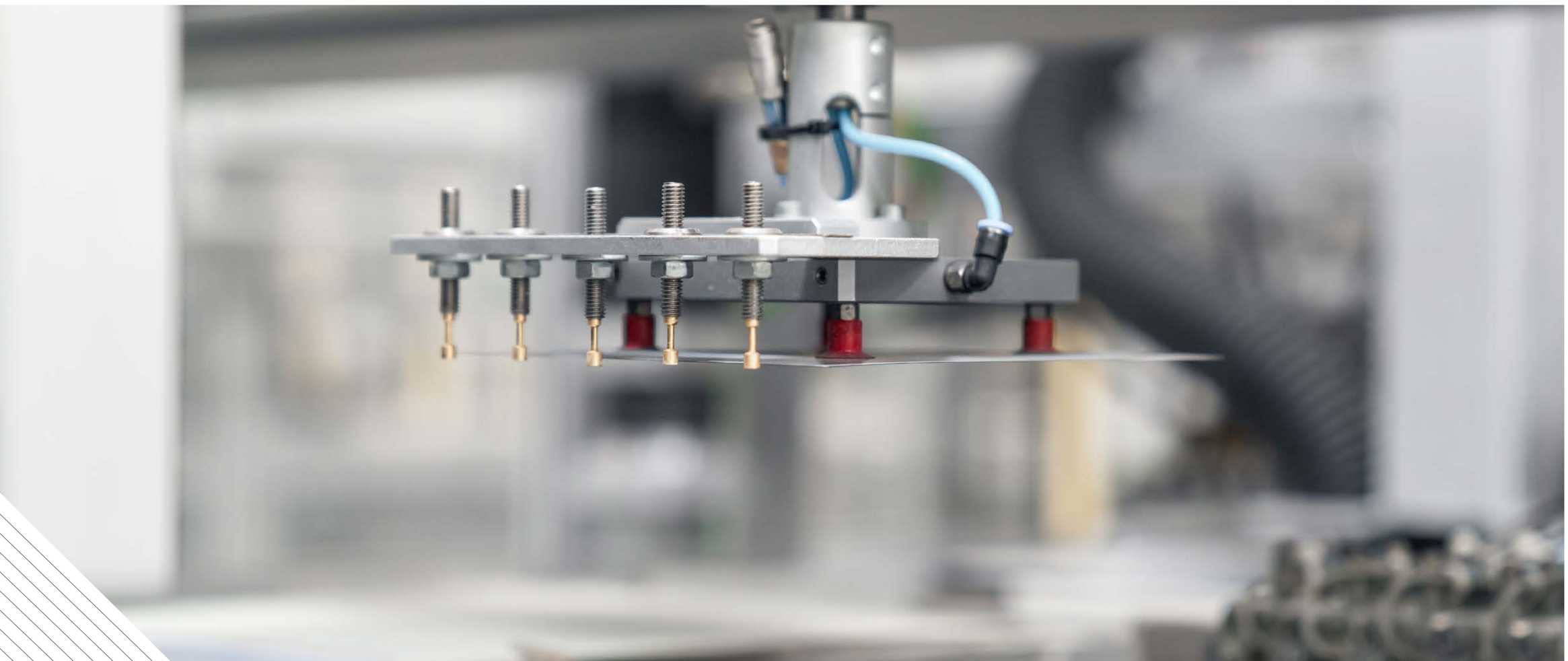

حدد المنتدى الاقتصادي العالمي الذي انعقد في عام 2016 موضوعًا ثابتًا يتمثل في تعزيز الثورة الصناعية الرابعة.

مركز الثورة الصناعية الرابعة

لعب المنتدى الاقتصادي العالمي من خلال مركزه دورًا أساسيًّا للثورة الصناعية الرابعة، في تطوير شبكة عالمية تسعى إلى تعظيم فوائدها من خلال تعاون كافة الجهات المعنية على الصعيدين المحلي والإقليمي.

تعد "مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية" في المملكة العربية السعودية هي المؤسسة المحلية المضيفة لمركز الثورة الصناعية الرابعة. وقد تم إطلاق المركز في أبريل 2020م ويركز على تقنيات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء والمدن الذكية والمركبات ذاتية القيادة والطائرات المسيّرة بدون طيار وتقنيات سلسلة الكتل (Blockchain).

مراكز التصنيع المتقدمة

تتميز التوجهات العالمية المتعلقة بالثورة الصناعية الرابعة بسمات مشتركة. ويوفر المنتدى الاقتصادي العالمي منصة لشبكة عالمية من مراكز التصنيع المتقدمة لتجميع وتسريع الجهود الإقليمية للتكيف مع مستقبل التصنيع المتقدم الناجم عن تقنيات الثورة الصناعية الرابعة

.

يُعد "صندوق التنمية الصناعية السعودي" الجهة المضيفة "لمنصة الصناعات المتقدمة" في المملكة، ويتشارك الصندوق بفاعلية مع مختلف الجهات المعنية والدوائر الحكومية والأوساط الأكاديمية ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية (بصفته المركز المحلي لمركز الثورة الصناعية الرابعة)، وشركات القطاع الصناعي، وموردي تقنيات الثورة الصناعية الرابعة. ويستهدف الصندوق دفع عجلة النجاح في القطاع الصناعي من خلال تعزيز الفرص الاستثمارية لتعزيز الصناعة المحلية وتحسين الأداء التشغيلي.

المشاريع النموذجية

أطلق المنتدى الاقتصادي العالمي في عام 2018 مبادرة بالتعاون مع شركة ماكنزي آند كومباني لتحديد المصنعين الذين توجهوا نحو استخدام تقنيات الثورة الصناعية الرابعة بدءًا من المخططات التجريبية وصولاً إلى التكامل الكامل. وتعتبر الشبكة بمثابة منصة للتعلم والتعاون فيما بين الشركات وبعضها البعض لتطوير ابتكارات مماثلة وتوسيع نطاقها.

المنطقة الجغرافية للمشاريع النموذجية*

تعد شبكات المشاريع الصناعية النموذجية بمثابة أضواء استرشادية حقيقية للعالم، تبرز مزايا الثورة الصناعية الرابعة، وتضع معايير جديدة للإنتاجية والاستدامة والمرونة وسرعة دخول الأسواق والتخصيص. وتستمر أعداد المصانع التابعة لها بالزيادة، واعتبارًا من سبتمبر 2021م، هنالك نحو 90 مصنعًا تابعًا لها حول العالم.

محليًا، تمتلك شركة أرامكو السعودية ثلاث مشاريع نموذجية معترف بها مِن قِبَل المنتدى الاقتصادي العالمي، وهي: وحدة معالجة النفط في بقيق، ومحطة العثمانية للغاز الطبيعي، ومجمع خريص النفطي. تتولى أرامكو قيادة توسيع نطاق استخدامات تقنيات الثورة الصناعية الرابعة والذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء الصناعية والأتمتة والروبوتات التي تضع معايير جديدة وتحقق تحسينات كبيرة في التكلفة والكفاءة وجودة المنتجات واستهلاك الطاقة فضلاً عن تعزيز مستويات الأداء البيئي.

* مصدر البيانات - المنتدى الاقتصادي العالمي

مؤشر جاهزية الصناعة الذكية (Siri)

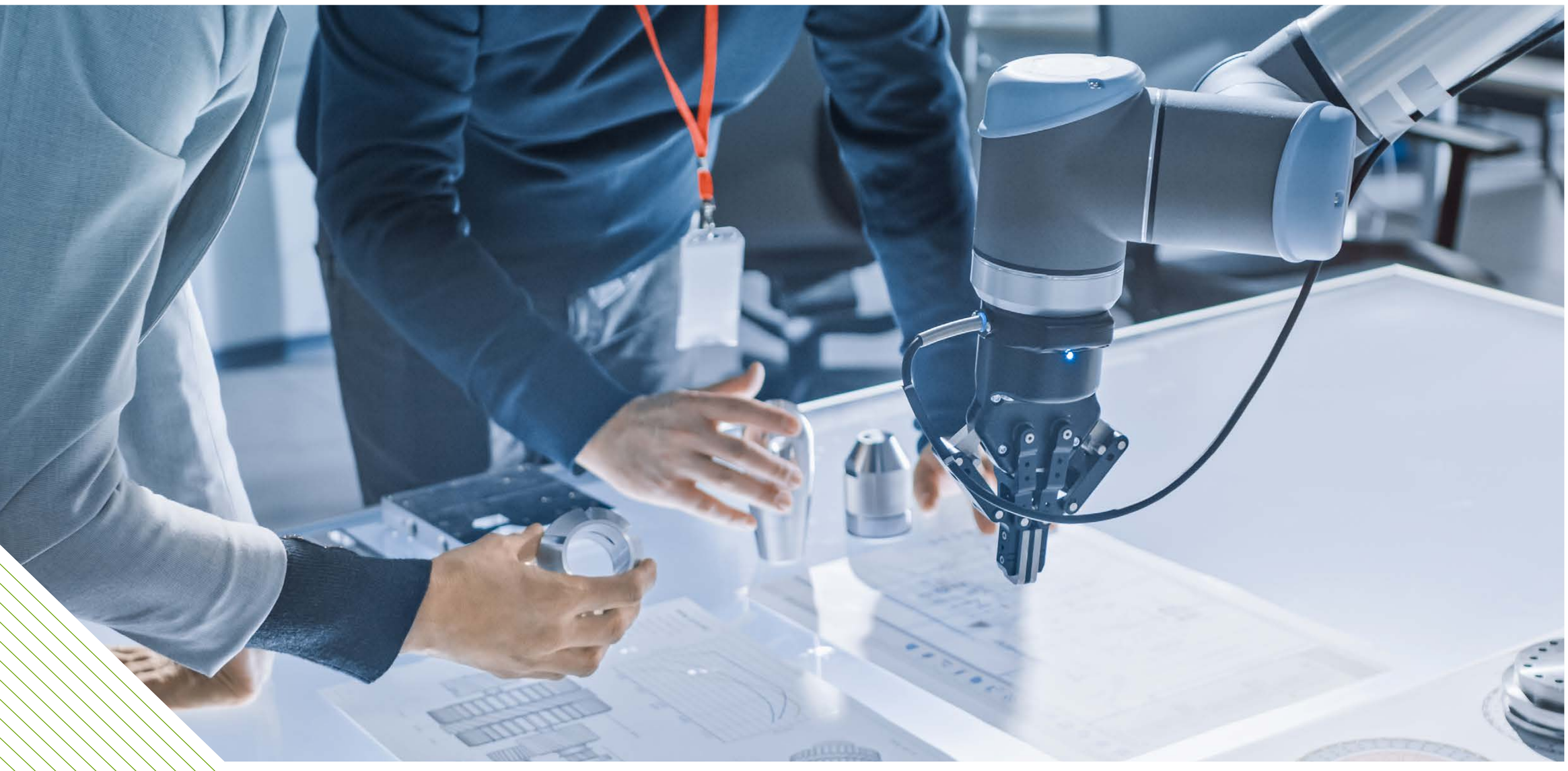

العناصر الأساسية	الركائز	البُعد
العملية	العمليات التشغيلية	التكامل الرأسي
	سلسلة التوريد	التكامل الأفقي
	دورة حياة المنتج	دورة حياة المنتج المتكاملة
التكنولوجيا	الأتمتة	موقع العمل
		المشاريع المؤسسية
		المرفق
	الربط الشبكي	موقع العمل
		المشاريع المؤسسية
		المرفق
	المعلومات	موقع العمل
		المشاريع المؤسسية
		المرفق
الهيكل التنظيمي	جاهزية المواهب	تعلم وتنمية القوى العاملة
		الكفاءة القيادية
	الهيكل والإدارة	التعاون الداخلي بين الشركات وفيما بينها
		الاستراتيجية والحوكمة

يدعم المنتدى الاقتصادي العالمي "المركز الدولي للتحول الصناعي"، وهو منظمة دولية تركز على الريادة الفكرية العالمية والابتكار في تحول التصنيع العالمي. ويعد المركز مسؤولاً عن إدارة وتوسيع نطاق مؤشر جاهزية الصناعة الذكية، وهو إطار كمي لتقييم مرافق التصنيع ومقارنتها مع شروع الشركات في مسيرتها الخاصة بالتحول نحو الثورة الصناعية الرابعة، ويشكل المركز جزءًا من منصة المنتدى الاقتصادي العالمي لبلورة مستقبل سلاسل قيمة التصنيع المتقدمة. وذلك بهدف بناء أكبر مجموعة عالمية للبيانات من أجل توفير مقارنات معيارية حول وضع التصنيع العالمي.

تم إنشاء "مؤشر جاهزية الصناعة الذكية" مِن قِبَل "مجلس التنمية الاقتصادية السنغافوري" بالشراكة مع شبكة من الشركات التقنية الرائدة والشركات الاستشارية وخبراء الصناعة والخبراء الأكاديميين. يضم المؤشر مجموعة من الأطر والأدوات لمساعدة المصنعين -بغض النظر عن حجم القطاع والصناعة- على بدء مسيرات التحول الخاصة بهم في التصنيع وتوسيع نطاقها وبحث سُبُل المحافظة عليها. ويتناول المؤشر ثلاثة عناصر أساسية في الثورة الصناعية الرابعة؛ هي: العملية والتكنولوجيا والهيكل التنظيمي؛ حيث يقيم المؤشر الحالة في 16 بُعدًا أو مجالاً.

يستهدف مؤشر جاهزية الصناعة الذكية إلى تمكين الشركات من القدرة على:

- فهم الوضع الحالي لمصانع/مرافق التصنيع.
- تحديد مجالات التحسين ذات التأثير الكبير.
- إجراء المقارنات المعيارية مع نظرائهم في القطاع.

ولقد تم اعتماد المؤشر مِن قِبَل الشركات متعددة الجنسيات والشركات الصغيرة والمتوسطة، فيما تم حاليًا جمع بيانات تقييم مؤشر جاهزية الصناعة الذكية الرسمية لنحو 600 شركة تصنيع في 30 دولة. وتوفر البيانات المؤشرات الرئيسة التالية:

- تقود قطاعات أشباه الموصلات والإلكترونيات والصناعات الدوائية، مسيرة التحول الرقمي للتصنيع، تليها قطاعات الطاقة والمواد الكيميائية (قطاع الإنتاج) والخدمات اللوجستية.
- تركز الشركات المتقدمة رقميًّا على الربط الشبكي وتكامل العمليات الرقمية.
- تعد مؤشرات الأداء المرتبطة بالإنتاجية والجودة من مجالات التركيز الرئيسة لكل من الشركات متعددة الجنسيات والشركات الصغيرة والمتوسطة، وأن المرونة والسرعة هما من المجالات ذات الأولوية الناشئة بسرعة.
- يوجد تنوع عام في مختلف القطاعات الصناعية.
- تؤكد البيانات أن القطاعات التي تهيمن عليها الشركات الصغيرة والمتوسطة أقل جاهزية من قطاعات الشركات متعددة الجنسيات.
- تسعى الشركات الصناعية المتوسطة إلى التحول نحو رقمنة العمليات التشغيلية.
- من المرجّح أن تخطط الشركات متعددة الجنسيات والمنشآت قبل بداية نُضْج أعمالها على المدى الطويل.
- يجب على الشركات المصنعة التركيز بشكل أكبر على الاستراتيجية وتدريب القوى العاملة.

برنامج الإنتاجية الوطني في المملكة العربية السعودية

شرعت "مدن" -ضمن إطار برنامج الإنتاجية الوطني في المملكة- وبالتعاون مع كل من صندوق التنمية الصناعية السعودي ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية؛ في برنامج لتقييم 100 مجمع صناعي من القطاعات غير النفطية لتحسين المخرجات المحلية مع التركيز على الإنتاجية والكفاءة.

انطلق البرنامج في أبريل 2019 بهدف تطوير استراتيجيات التحول في التميز التشغيلي وتقنيات الثورة الصناعية الرابعة. وقد أجرت شركة "جنرال إلكتريك" التقييمات الأولية البالغ عددها 20 تقييمًا، كما أجرت شركة "ماكنزي آند كومباني" مجموعة من التقييمات اللاحقة. وقد نجح البرنامج في تقييم أكثر من 60 مصنعًا حتى الآن. حيث تم استخدام إطار مؤشر جاهزية الصناعة الذكية في معظم التقييمات لإجراء مقارنة معيارية للوضع الراهن لرقمنة المصنع.

يشير مؤشر جاهزية الصناعة الذكية للشركات الموجودة في قطاعات التصنيع والآلات والمعدات العامة بالمملكة، إلى أن حالة الرقمنة الراهنة قابلة للمقارنة في المتوسط مع شركات أخرى حول العالم.

مسار التنمية بالمملكة إلى الثورة الصناعية الرابعة

كما هو على الصعيد العالمي، يشكل التوجه نحو اعتماد الثورة الصناعية الرابعة تحديات للعديد من الشركات المحلية في مختلف القطاعات الصناعية في المملكة.

لتوفر تقييمات "مؤشر جاهزية الصناعة الذكية" رؤية شاملة حول الوضع الراهن لرقمنة المصانع، ويمكن تفسير النتيجة إلى حالة أكثر تبسيطًا من جاهزية التصنيع الأساسي والتميز التشغيلي والأتمتة والثورة الصناعية الرابعة.

يتطلب اعتماد تقنيات الثورة الصناعية الرابعة وجود ممارسات تشغيلية جيدة على الأقل مسبقًا لتوفير البيانات الأولية، كنقطة انطلاق يمكن لحلول الثورة الصناعية الرابعة تعلمها وتحسين أدائها. كما أن التوجه نحو اعتماد تقنيات الثورة الصناعية الرابعة لا يشكل تحديًا كبيرًا من خلال منصة آلية مواتية ومتقدمة تضم آلات محوسبة، وأنظمة أعمال تقنية المعلومات، وتخطيط موارد المؤسسات وأنظمة تنفيذ التصنيع.

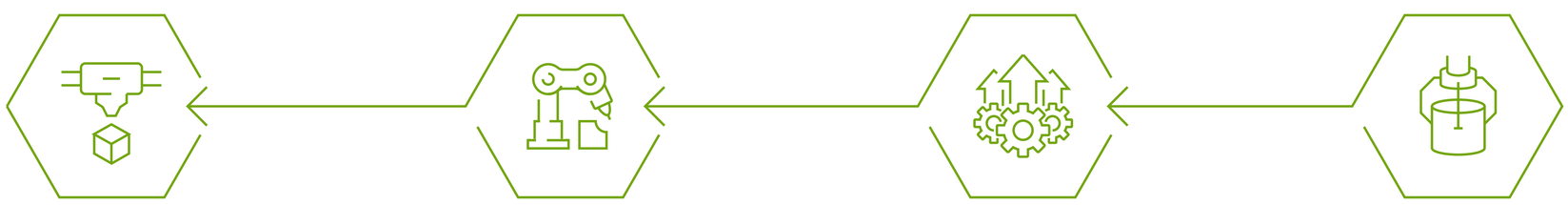

أساسيات التصنيع

- الآلات العمل الذاتي
- أنظمة إنتاج الأوراق

التميز التشغيلي

- التصنيع المعتمد
- أنظمة الجودة
- قياس مؤشرات الأداء الرئيسية (KPI)

الآلي

- الآلات المبرمجة
- تقنية المعلومات (ERP/MES)
- العمليات المتكاملة (الروبوتات)

الثورة الصناعة الرابعة

- تقنية الأصول المتصلة (انترنت الأشياء)
- تحليلات البيانات المتقدمة
- طباعة ثلاثية الأبعاد (3D)
- التقنيات القابلة للإرتداء

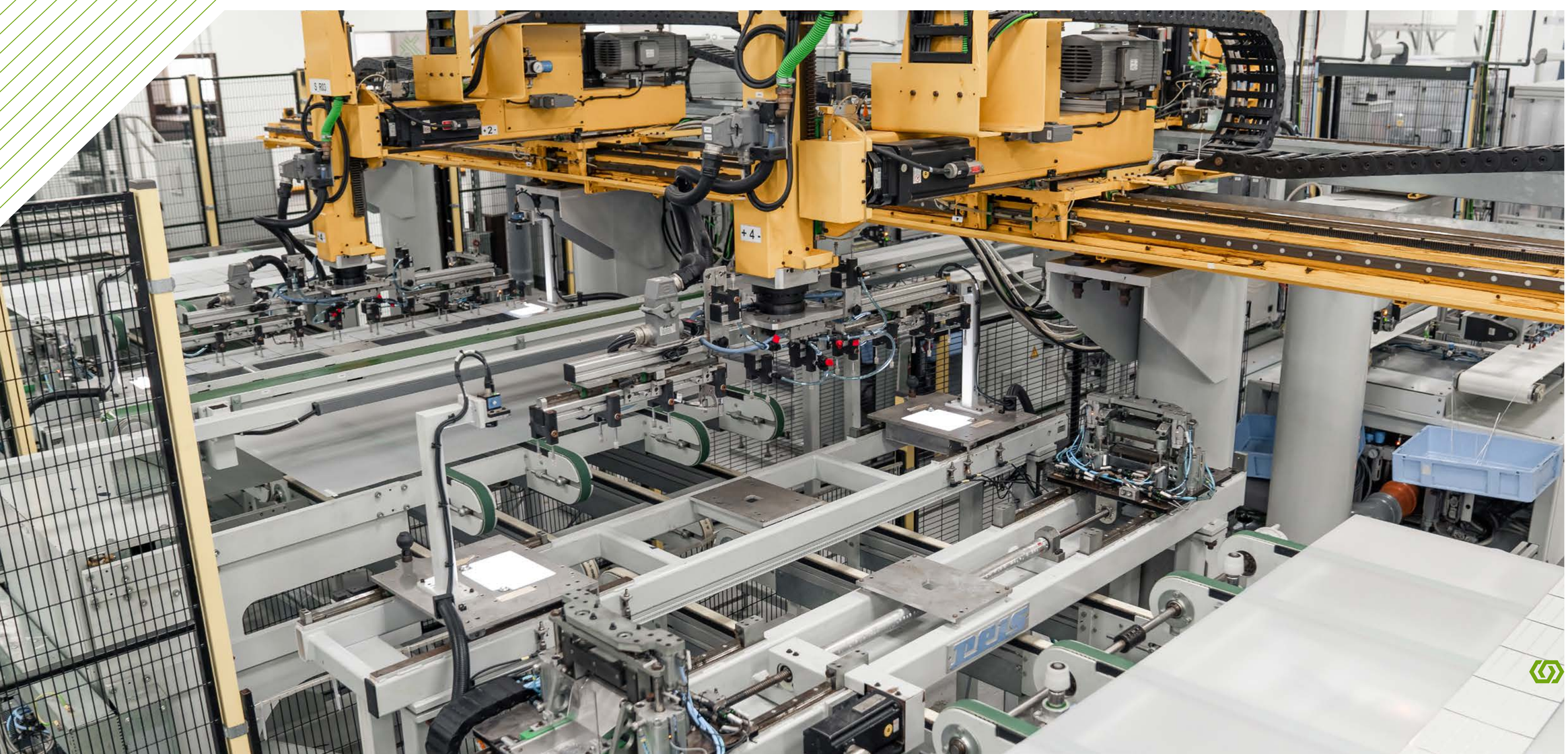

مسار التنفيذ إلى الثورة الصناعية الرابعة

يتطلب التحول نحو الثورة الصناعية الرابعة معرفة تقنيات وأساليب الثورة الصناعية الرابعة، وفهم وضع التحول الرقمي الراهن للشركة / المصنع، ووضع استراتيجية مواتية، وتنفيذ الخطة والتعلم من التجربة.

ويشير برنامج "مدن" لتقييم 100 مصنع إلى أن العديد من الشركات التي تم تقييمها حتى الآن ستستفيد من تطوير التميز التشغيلي، وهو شرط أساسي للحاق بركب منظومة تصنيع الثورة الصناعية الرابعة.

كما يعد تنفيذ مسيرة التحول نحو اعتماد الثورة الصناعية الرابعة عملية مستمرة، وتتمثل الخطوة الأولى لأي شركة في فهم الوضع الراهن للرقمنة من أجل وضع استراتيجية وخطة للمضي قدمًا. يوفر تقييم مؤشر جاهزية الصناعة الذكية التفاصيل اللازمة لتمكين تطوير خارطة طريق لتنفيذ الثورة الصناعية الرابعة.

تعليم
- المبادئ
- المفاهيم
- التكنلوجيا

تقييم
- تقيم SIRI
- فهم الوضع الحالي للمرافق ومستوى الجاهزية

تصميم
- تطوير استراتيجية التحول
- خارطة التنفيذ
- البنية التحتية والأنظمة والعمليات

توصيل
- رصد التقدم
- تقييم الأثر
- استدامة الفوائد
- تحديد الفرص الجديدة

تطبيقات التقنيات الرئيسية

تتمثل أبرز الحلول التقنية المستخدَمة على الصعيد العالمي في الثورة الصناعية الرابعة والتي يمكن تطبيقها في المملكة العربية السعودية بما يلي:

01
التحليلات المتقدمة (البيانات الضخمة)

02
ربط إنترنت الأشياء وحلول الحوسبة السحابية.

03
الذكاء الاصطناعي، التحليل التنبؤي لأنشطة المبيعات ومراقبة المخزون والإنتاج والصيانة.

04
التوأم الرقمي، محاكاة وتحسين بيئة المصانع وإدارة دورة حياة المنتجات.

05
تقنيات المحاكاة (الواقع المعزز)، مناسبة لأنشطة التجميع والصيانة.

مزايا الثورة الصناعية الرابعة

تقدم الثورة الصناعية الرابعة مزايا لكافة مجالات التصنيع، وتعتمد قيمة ونوع المنفعة المحققة على الشركة على المجالات المستهدفة لتحسين الأداء. ولقد حققت المشاريع النموذجية المنافع التالية:

تحسينات في:

- معدلات الإنتاجية
- الفعالية الإجمالية للمعدات
- الجودة
- الإيرادات

تراجع في:

- التكاليف
- الفاقد
- الموجودات
- البصمة الكربونية
- زمن التسويق
- زمن التنفيذ

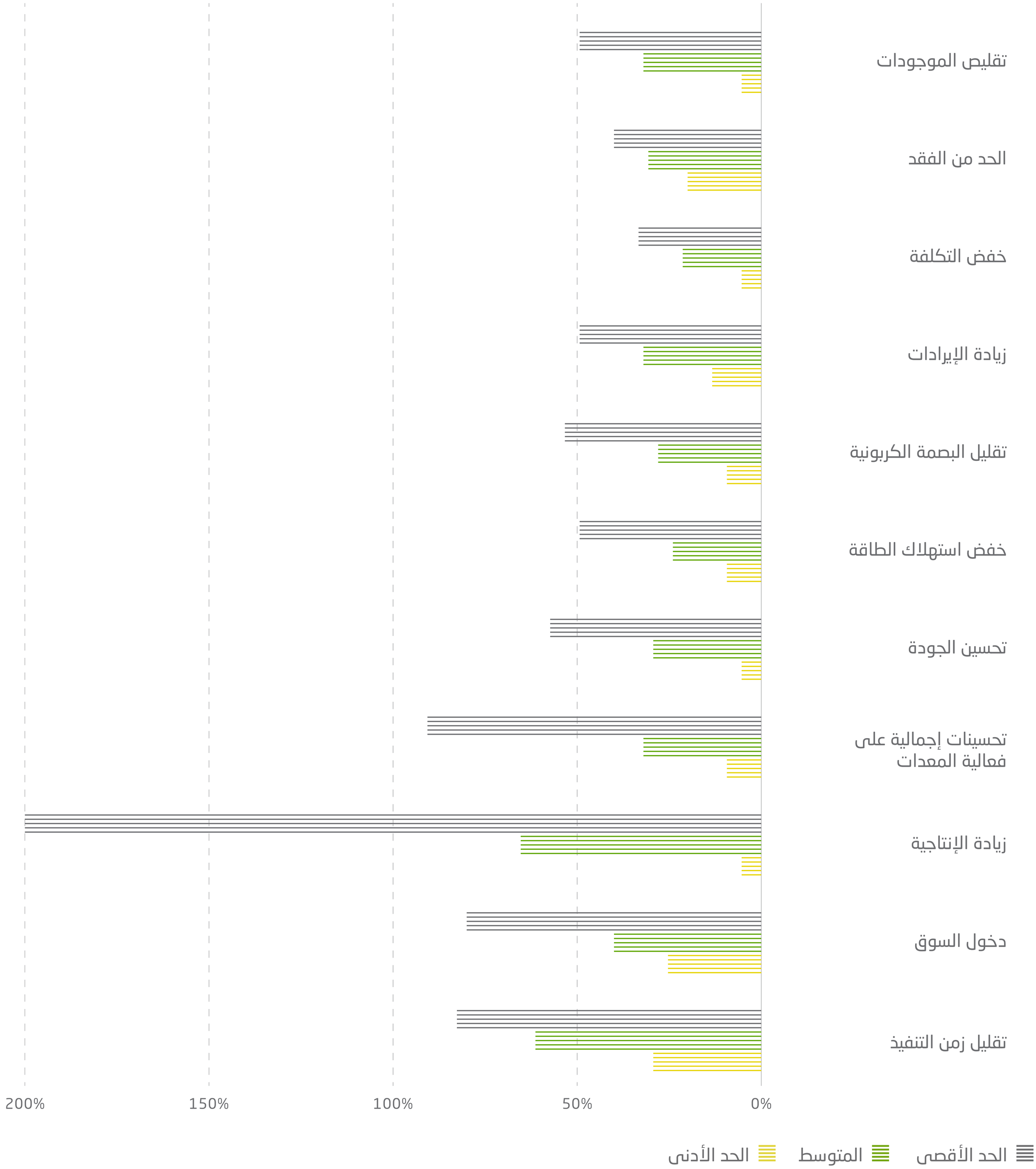

أمثلة على المزايا - أرامكو السعودية

تستخدم منشأة "بقيق" تقنيات الثورة الصناعية الرابعة، كالتعلم الآلي وتحليل البيانات والخوارزميات القائمة على الذكاء الاصطناعي والمركبات الجوية الذكية المسيّرة بدون طيار والروبوتات لتحسين الكفاءة والسلامة.

تستخدم منشأة "خريص" إنترنت الأشياء الصناعي، وتقنية التوأم الرقمي، وتحليلات البيانات الضخمة، وتعلم الآلة، وأجهزة الاستشعار الذكية للحد من الاستهلاك الكلي للطاقة بنسبة 18%، وخفض تكاليف الصيانة بنسبة 30%، وتقليل أوقات الفحص بنسبة 40%، وتحسين الموثوقية بنسبة 50%، وزيادة أوقات الاستجابة التشغيلية بنسبة 100%.

الاختزال %*

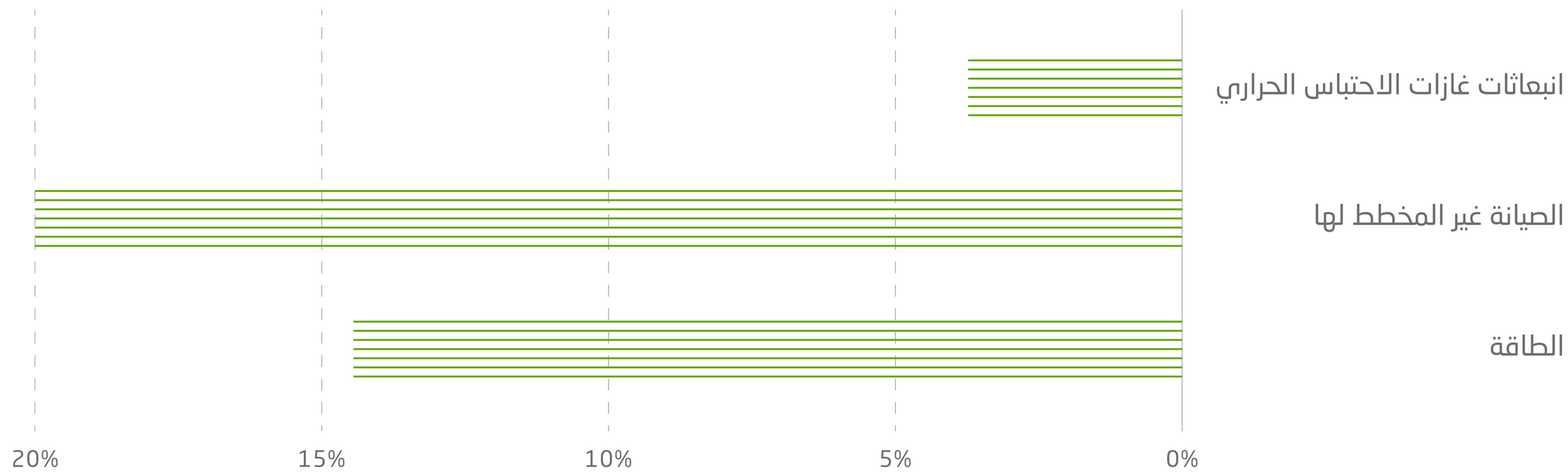

المنفعة %**

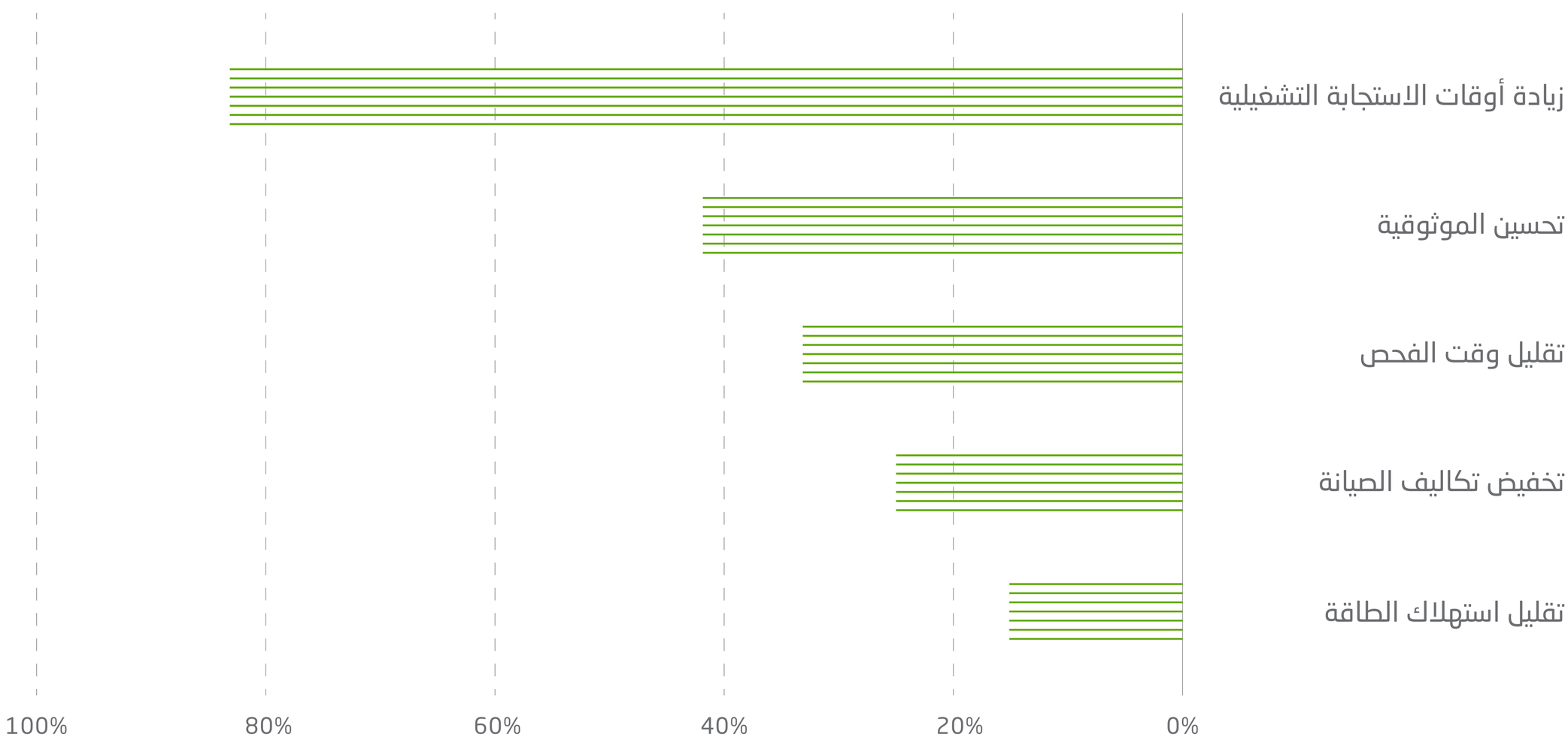

* المصدر https://www.aramco.com/en/magazine/elements/2021/welcome-to-the-future-of-industry
** المصدر https://www.weforum.org/agenda/2020/09/how-the-4ir-is-driving-a-new-wave-of-energy-innovation

التحديات

تتمثل أبرز التحديات القائمة في التحول نحو توسيع نطاق تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة في المملكة فيما يلي:

- زيادة مستويات التميز التشغيلي والأتمتة.
- الإلمام بمرحلة الانطلاق والوضع الراهن للرقمنة.
- إذكاء مستويات الوعي بتقنيات الثورة الصناعية الرابعة والمزايا المحتملة.
- بناء قاعدة مواهب من ذوي المهارات والكفاءات المناسبة لتنفيذ وتشغيل حلول الثورة الصناعية الرابعة.

لا تقتصر هذه التحديات على المملكة، بل هي في الواقع تحديات عالمية تواجهها جميع الشركات.

دور صندوق التنمية الصناعية السعودي

يعتبر بمثابة عامل تمكين مالي لتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة في القطاع الصناعي؛ حيث إن الصندوق الصناعي يقدم قروض بشروط وأحكام ميسرة لدعم التحول الرقمي الصناعي (الثورة الصناعية الرابعة) والأتمتة ومشاريع كفاءة استخدام الطاقة تحت مظلة برنامج تنافسية.

- تقييم وتمويل المشاريع المنجزة ضمن إطار برنامج مدن لتقييم 100 مصنع.
- المشاركة الفعّالة مع الجهات المعنية في المنظومة بصفته الجهة المستضيفة لمنصة الصناعات المتقدمة بالمملكة.
- توفير مجموعة من الخدمات الاستشارية:
  - التميز التشغيلي.
  - التصنيع الأمثل.
  - مشاريع الأتمتة وتقنية الأجهزة المتكاملة.

الخلاصة

انطلقت الثورة الصناعية الرابعة، حاملة في طياتها بشائر خير بإحداث تغيرات كبيرة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي في المملكة، بدءًا من تدشين المدن الذكية منها مدينة نيوم، وحلول الطاقة للشبكة الذكية، وصولاً إلى التحوُّل الرقمي للمنظومة الصناعية. أما فيما يتعلق بانعكاسات ذلك على القطاع الصناعي في المملكة، فإن تحول المصانع من الوضع الراهن القائمة عليه، سواء أكان ذلك التحول في التصنيع الأساسي أو التميز التشغيلي أو الأتمتة، إلى مصانع ذكية من الجيل الرابع للثورة الصناعية؛ فهو سيتحقق بدعم من كافة الجهات المعنية على جميع مستويات المنظومة في المملكة، باستخدام تسهيلات مماثلة لكبريات الاقتصاديات الصناعية الأخرى.

ويتجاوز دور الصندوق الصناعي التمكين المالي للمشاريع لتفعيل الثورة الصناعية الرابعة، ليكون هو الجهة المحرّكة لمنصة الصناعات المتقدمة لتعزيز التميز في التصنيع وتقديم الخدمات الاستشارية للمساعدة في تعزيز القطاع الصناعي.

كما تشير تقييمات "مؤشر جاهزية الصناعة الذكية" التي أُجريت حتى الآن ضمن إطار برنامج مدن لتقييم 100 مصنع إلى أن الوضع الراهن للرقمنة في مصانع المملكة -في قطاعي الآلات والمعدات والتصنيع العام، في المتوسط يعاني تحديات عديدة كما هو على الصعيد العالمي في التحول التدريجي للقطاع الصناعي من وضعه الراهن إلى منصة التصنيع المتقدمة للجيل الرابع من الثورة الصناعية.

الملحق - البيانات الإضافية

أرامكو السعودية
تقنية الثورة الصناعية الرابعة

	التطبيق	القطاع
حقل خريص النفطي	• حقل زيت ذكي. • تحليلات البيانات المتقدمة (البيانات الضخمة) • الذكاء الاصطناعي • التوأم الرقمي • الروبوتات • الأتمتة	• زيادة مستويات الجودة بنسبة 21%. • انخفاض معدلات استخدام الطاقة بنسبة 14.5%.
محطة العثمانية للغاز الطبيعي	• أعمال الرقابة والتفتيش على الصيانة • التحليلات المتقدمة (البيانات الضخمة) الذكاء الاصطناعي • الطائرات المسيّرة بدون طيار لعمليات الرقابة والتفتيش • التقنيات القابلة للارتداء - الخوذات الرقمية للمساعدة في عمليات التفتيش التي يقوم بها العمال.	• انخفاض أوقات التفتيش بنسبة 90%.
معالجة النفط في بقيق	• إدارة الطاقة • التحليلات المتقدمة (البيانات الضخمة) • الذكاء الاصطناعي	• غير معلومة.

09

إحصاءات النشاط الإقراضي

إحصاءات النشاط الإقراضي

قيمة القروض التراكمية المعتمدة والمبالغ المنصرفة والمعاد تسديدها (بملايين الريالات)

السنة	المبالغ المسددة	المبالغ المنصرفة	المبالغ المعتمدة
1434/1433 هـ (2012م)	41,526	70,636	105,415
1435/1434 هـ (2013م)	45,886	75,592	112,095
1436/1435 هـ (2014م)	50,346	81,276	117,987
1437/1436 هـ (2015م)	54,333	88,444	129,425
1438/1437 هـ (2016م)	59,333	94,821	137,367
1439/1438 هـ (2017م)	63,631	102,240	147,938
1440/1439 هـ (2018م)	68,688	111,629	157,378
1441/1440 هـ (2019م)	73,777	120,840	169,878
1442/1441 هـ (2020م)	77,051	125,490	187,495
1443/1442 هـ (2021م)	83,524	135,652	*198,607

*منها 27.1 مليار ريال تم إلغاء الالتزام بها أو تخفيضها

عدد وقيمة القروض المعتمدة موزعة حسب مناطق المملكة

المنطقة	خلال عام (1443/1442هـ)2021م		المجموع التراكمي	
	العدد	القيمة (مليون ريال)	العدد	القيمة (مليون ريال)
الرياض	42	702	1722	31,496
مكة المكرمة	29	5,645	1143	37,755
المدينة المنورة	8	276	238	21,498
المنطقة الشرقية	30	4,266	1280	82,226
القصيم	1	28	119	2,676
عسير	3	24	76	1,322
تبوك	0	0	25	862
حائل	3	91	51	2,448
جازان	0	0	45	13,193
نجران	0	0	34	1,381
الباحة	0	0	19	103
الجوف	1	80	25	306
الحدود الشمالية	0	0	15	3,312
مناطق متعددة	0	0	1	29
المجموع	117	11,113	4,793	*198,607

*منها 27.1 مليار ريال تم إلغاء الالتزام بها أو تخفيضها

عدد وقيمة القروض المعتمدة موزعة حسب القطاعات الصناعية الفرعية

القطاع	خلال عام (1442/1443هـ)2021م		المجموع التراكمي	
	العدد	القيمة (مليون ريال)	العدد	القيمة (مليون ريال)
الصناعات الاستهلاكية	**32**	**621**	**1346**	**27,446**
المواد الغذائية	18	487	646	16,753
المرطبات والمشروبات	1	0	124	2,341
النسيج	4	48	143	2,694
منتجات الجلود والمواد البديلة	0	0	26	137
المنتجات الخشبية	3	20	29	290
الأثاث الخشبي	3	29	89	636
منتجات الورق	3	35	249	4,377
الطباعة	0	0	40	218
الصناعات الكيميائية	**31**	**1,841**	**1349**	**94,007**
الكيماويات	13	478	636	79,245
منتجات النفط والغاز	3	1,199	84	6,608
منتجات المطاط	1	15	32	913
منتجات البلاستيك	14	150	597	7,241
صناعة مواد البناء	**3**	**69**	**703**	**27,227**
المنتجات الخزفية	1	4	44	2,221
منتجات الزجاج	0	0	123	3,806
صناعة الأسمنت	0	0	48	12,685
مواد البناء الأخرى	2	65	488	8,515
الصناعات الهندسية	**34**	**8,415**	**1208**	**41,830**
المنتجات المعدنية	22	3,077	768	25,939
الماكينات والآلات	5	78	137	1,679
المعدات الكهربائية	3	71	216	3,915
معدات النقل	4	5,190	87	10,297
الصناعات الأخرى	**17**	**166**	**187**	**8,097**
الإجمالي	**117**	**11,113**	**4793**	***198,607**

*منها 27.1 مليار ريال تم إلغاء الالتزام بها أو تخفيضها

قيمة القروض المعتمدة سنوياً خلال الفترة (2012-2021م) حسب القطاعات الصناعية

القطاع	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م	2019م	2020م	2021م
الصناعات الكيميائية	4,125	2,047	1,535	6,674	744	6,798	6,434	10,631	15,224	1,841
الصناعات الهندسية	1,942	855	2,174	756	4,420	2,223	449	375	561	8,416
الصناعات الاستهلاكية	2,287	1,330	1,017	1,621	1,086	1,213	1,731	861	530	621
صناعة مواد البناء	1,194	2,257	510	680	1,425	144	302	89	341	69
الصناعات الأخرى	392	191	656	1,707	267	193	524	544	961	166
الإجمالي	**9,940**	**6,680**	**5,892**	**11,438**	**7,942**	**10,571**	**9,440**	**12,499**	**17,617**	**11,113**

قيمة القروض التراكمية المعتمدة خلال الفترة (2012-2021م) حسب القطاعات الصناعية

القطاع	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م	2019م	2020م	2021م
الصناعات الكيميائية	42,078	44,126	45,661	52,335	53,079	59,877	66,311	76,941	92,166	94,007
الصناعات الهندسية	21,602	22,457	24,631	25,387	29,807	32,030	32,479	32,854	33,415	41,830
الصناعات الاستهلاكية	17,436	18,766	19,783	21,404	22,490	23,702	25,434	26,295	26,820	27,446
صناعة مواد البناء	21,411	23,667	24,178	24,858	26,283	26,427	26,729	26,817	27,158	27,227
الصناعات الأخرى	2,889	3,080	3,735	5,442	5,709	5,902	6,426	6,970	7,931	8,097
الإجمالي	**105,415**	**112,095**	**117,987**	**129,425**	**137,367**	**147,938**	**157,378**	**169,878**	**187,490**	***198,607**

*منها 27.1 مليار ريال تم إلغاء الالتزام بها أو تخفيضها

SIDF
صندوق التنمية الصناعية السعودي

sidf.gov.sa | SIDFSA
800 116 0004 | 011-825-1555